

No. 57220*

**Argentina
and
Qatar**

Agreement between the Government of the Argentine Republic and the Government of the State of Qatar for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income and on capital (with protocol). Washington, 19 April 2018

Entry into force: *31 January 2021 by notification, in accordance with article 30(1)*

Authentic texts: *Arabic, English and Spanish*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Argentina, 30 May 2022*

**No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

**Argentine
et
Qatar**

Accord entre le Gouvernement de la République argentine et le Gouvernement de l'État du Qatar tendant à éviter les doubles impositions et à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu et sur la fortune (avec protocole). Washington, 19 avril 2018

Entrée en vigueur : *31 janvier 2021 par notification, conformément au paragraphe 1 de l'article 30*

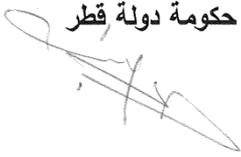
Textes authentiques : *arabe, anglais et espagnol*

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : *Argentine, 30 mai 2022*

**Aucun numéro de volume n'a encore été attribué à ce dossier. Les textes disponibles qui sont reproduits ci-dessous sont les textes originaux de l'accord ou de l'action tels que soumis pour enregistrement. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées. Les traductions qui accompagnent ces textes ne sont pas définitives et sont fournies uniquement à titre d'information.*

إشهاداً على ما تقدم، وقع المفوضان أدناه حسب الأصول المرعية على هذا البروتوكول.

حررت هذا البروتوكول ب..... بتاريخ ١٩ / ١٢ / ٢٠١٢ هجرية الموافق ميلادية، من نسختين أصليتين باللغات العربية والاسبانية والإنجليزية، ويكون لكل منها ذات الحجية. وفي حالة وجود اختلاف بين أي منها ، يتم حله وفقاً للنص الانجليزي.

عن حكومة دولة قطر


عن حكومة جمهورية الأرجنتين


ذلك المنصوص عليه بالبند (1) من المادة (23). ويتعين بصفة آلية تطبيق السعر الأدنى (بما في ذلك أي إعفاء) أو فرض ضريبة أقل لأغراض هذه الاتفاقية بداية من تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

7- بالإشارة إلى المادة (14):

يجوز أن يخضع أي مبلغ يدفعه مقيم بدولة متعاقدة أو تتحمله منشأة دائمة أو مقر ثابت موجود في تلك الدولة المتعاقدة لغرض القيام بخدمات مهنية على النحو المنصوص عليه بالبند (2) من المادة (14) أو للقيام بأي نشاط آخر ذي طبيعة مستقلة، للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

8- بالإشارة إلى المادة (15):

بالإشارة إلى البند (4)، من المفهوم أن وظيفة التسيير العليا التي يمارسها موظف تم تكليفه من قبل الإدارة المركزية لتسيير إدارة فرعية بصفته مسؤولاً إقليمياً تتحمل مكافأته المالية الإدارة المركزية.

9- بالإشارة إلى المادة (17):

من المفهوم أن الدخل الذي يحققه الفنانون أو الرياضيون المقيمون بدولة متعاقدة مقابل أنشطتهم الشخصية المتصلة بسمعتهم كفنانين أو رياضيين، والتي يمارسونها في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

10- بالإشارة إلى المادة (20):

لأغراض هذه الاتفاقية، من المفهوم أن الدخل المتحقق من تقديم الخدمات لمؤسسة خاصة ليس مشمولاً بهذه الاتفاقية.

11- بالإشارة إلى المادة (23):

بالإشارة إلى المادة (23)، يجب تفسير مصطلح أموال منقولة بكونه يشمل عربات النقل المجهزة بمحرك والمتعلقة بالتشغيل في مجال النقل الدولي.

12- بالإشارة إلى المادة (26):

من المفهوم أن مضمون البند (4) لا يمنع دولة متعاقدة من تطبيق قوانينها الداخلية المتعلقة بتقييد طرح المبالغ المدفوعة لغير المقيمين مقابل استخدام أو الحق في استخدام العلامات التجارية وبراءات الاختراع.

13- من المفهوم أن ليس في هذه الاتفاقية ما يمنع دولة متعاقدة من تطبيق أحكام قوانينها الداخلية المتعلقة بـ "الرسملة البسيطة".

(أ) بالإشارة إلى البند (2)، يطبق تقييد فرض الضريبة من المنيع شريطة أن تكون العقود المتعلقة بنقل التكنولوجيا مسجلة أو مصادق عليها بموجب متطلبات القوانين الداخلية.

(ب) يطبق تقييد فرض الضريبة المنصوص عليه بالبند (2) والمتعلق بالإتاوات المحققة من استعمال أو الحق في استعمال أي حقوق ملكية أعمال أدبية أو مسرحية أو موسيقية أو أية أعمال فنية أخرى، فقط إذا كان المالك المستفيد هو صاحب العمل أو وريثه.

(ج) بالإشارة إلى البند (2)، تحدد السلطات المختصة، من خلال إجراءات الاتفاق المتبادل، الحالات التي يمكن اعتبارها مساندة فنية. ويتعين تسديد أية مبالغ يتم تحصيلها على نحو يخالف هذا الاتفاق المتبادل إلى المطالب بالضريبة.

5- بالإشارة إلى المواد (10) و(11) و(13):

لأغراض المواد (10) و(11) و(13)، يشمل مصطلح الحكومة (أ) القسم السياسي، و (ب) السلطات المحلية، و(ج) المصرف المركزي، و(د) أية مؤسسة أخرى مقيمة في تلك الدولة المتعاقدة تنفذ وظائف مالية ذات طابع حكومي ويكون رأس مالها مملوكا كليا بشكل مباشر أو غير مباشر لتلك الدولة المتعاقدة.

في حالة قطر، تعني المؤسسات المشار إليها بالبند الفرعي (د) من البند السابق: (1) جهاز قطر للاستثمار و(2) قطر القابضة و(3) مصرف قطر للتنمية و(4) قطر للبترول و(5) صناديق التقاعد القطرية.

ويتعين على السلطة المختصة في قطر إخطار السلطة المختصة في الأرجنتين كلما أصبحت إحدى المؤسسات المشار إليها أنفا لا تستجيب للمعايير المذكورة بالبند (2) من هذا الحكم، وكلما تمت إضافة مؤسسات جديدة للقائمة بسبب استجابتها للمعايير.

6- بالإشارة إلى المواد (10) و(13) و(23):

إذا أبرمت الأرجنتين، بعد التوقيع على هذه الاتفاقية، اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي تحد من:

(أ) فرض الضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها أرباح الأسهم أو الأرباح الرأسمالية التي تجنيها حكومة دولة متعاقدة بسعر يقل عن ذلك المنصوص عليه بالبند الفرعي (أ) من البند (2) من المادة (10) أو البند (5) من المادة (13)، أو
(ب) فرض الضريبة على الأموال المملوكة من حكومة دولة متعاقدة، بسعر يقل عن

مشروع بروتوكول

عند التوقيع ب.....بتاريخ على اتفاقية بين حكومة جمهورية الأرجنتين وحكومة دولة قطر بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل وعلى رأس المال، اتفقت الحكومتان على الأحكام التالية والتي تشكل جزء لا يتجزأ من الاتفاقية.

1- بالإشارة إلى المادة (5):

بالإشارة إلى البند الفرعي (س) من البند (2)، من المفهوم أن مصطلح "استكشاف واستغلال أو استخراج الموارد الطبيعية" تشمل أنشطة الصيد البحري، بصرف النظر عن وجود مقر ثابت للأعمال، لمدة تفوق الثلاثة (3) أشهر خلال أي فترة اثني عشر (12) شهرا تبدأ أو تنتهي في السنة الضريبية المعنية.

2- بالإشارة إلى المادة (7):

(أ) بالإشارة إلى البند (2)، من المفهوم أنه لا يجوز القيام بأي تعديل على أرباح المنشأة الدائمة إذا كانت الظروف التي تتعامل فيها المنشأة الدائمة والمشروع غير مختلفة عن تلك التي يمكن أن يتعامل فيها مشروعان مستقلان.

(ب) بالإشارة إلى البند (5)، وفي حالة إعادة التأمين، لا يجب أن تتجاوز الضريبة الموظفة 2.5 بالمائة من إجمالي قيمة المبلغ المدفوع.

(ج) لا تطبق أحكام البند (6) من هذه الاتفاقية إذا تم شراء سلع أو بضائع ثم التصرف فيها لاحقاً من قبل المشروع وإحالتها إلى طرف ثالث.

3- بالإشارة إلى المادة (10):

من المفهوم أن الضريبة المستقطعة وفقاً لأحكام القانون الداخلي لدولة متعاقدة، وحيثما دفعت شركة أرباح أسهم أو وزعت أرباحاً لم تخضع قبل ذلك للضريبة عندما كانت تحت تصرف الشركة، فإنها تعتبر كذلك مشمولة بأحكام البند (2) كضريبة على أرباح الشركة.

4- بالإشارة إلى المادة (12):

إشهاداً على ما تقدم، وقع المفوضان أدناه حسب الأصول المرعية على هذه الاتفاقية.

١٩ / ١٠ / ٢٠١٩

حررت هذه الاتفاقية ب.....بتاريخهجرية الموافقميلادية، من نسختين أصليتين باللغات العربية والاسبانية والإنجليزية، ويكون لكل منها ذات الحجية. وفي حالة وجود اختلاف بين أي منها، يتم حله وفقاً للنص الانجليزي.

عن حكومة دولة قطر


عن حكومة جمهورية الأرجنتين


المادة 31

إنهاء الاتفاقية

1- تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى إنهائها من قبل دولة متعاقدة. ويجوز لأي من الدولتين المتعاقدتين إنهاء هذه الاتفاقية، عن طريق القنوات الدبلوماسية، من خلال تقديم إخطار بالإنهاء للدولة المتعاقدة الأخرى قبل ستة (6) أشهر على الأقل من نهاية أية سنة ميلادية تلي انقضاء فترة خمس (5) سنوات من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ.

2- يتوقف سريان هذه الاتفاقية :

- (أ) فيما يتعلق بالضرائب المستقطعة من المنبع، على المبالغ المدفوعة أو المقيدة في الحساب في أو بعد اليوم الأول (1) من شهر يناير من السنة الميلادية التالية مباشرة للسنة التي تم فيها تسليم الإخطار ؛ و
- (ب) فيما يتعلق بالضرائب الأخرى، على السنوات الضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول (1) من شهر يناير من السنة الميلادية التالية مباشرة للسنة التي تم فيها تسليم الإخطار.

المادة 29

أعضاء البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية

لا تؤثر أحكام هذه الاتفاقية على الامتيازات المالية بما فيها تلك الممنوحة لأعضاء البعثات الدبلوماسية أو المراكز القنصلية والمبينة في إطار القواعد العامة للقانون الدولي أو بموجب أحكام اتفاقيات خاصة.

المادة 30

النفاز

1- يتعين على الدولتين المتعاقبتين إخطار بعضهما البعض خطيًا، من خلال القنوات الدبلوماسية، باستكمال الإجراءات الداخلية المطلوبة بموجب قوانينها الخاصة لدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ. تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ في تاريخ آخر هذين الإخطارين.

2- تسري أحكام هذه الاتفاقية :

(أ) فيما يتعلق بالضرائب المستقطعة من المنبع، على المبالغ المدفوعة أو المقيدة في الحساب في أو بعد اليوم الأول (1) من شهر يناير من السنة الميلادية التالية مباشرة للسنة التي تدخل فيها هذه الاتفاقية حيز النفاذ، و

(ب) فيما يتعلق بالضرائب الأخرى، على السنوات الضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول (1) من شهر يناير من السنة الميلادية التالية مباشرة للسنة التي تدخل فيها هذه الاتفاقية حيز النفاذ.

يلزم دولة متعاقدة بما يلي :

(أ) تنفيذ إجراءات إدارية تتعارض مع القوانين والممارسات الإدارية في تلك الدولة أو في الدولة المتعاقدة الأخرى ؛

(ب) تقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها بموجب القوانين أو في إطار السير العادي للإدارة في تلك الدولة أو في الدولة المتعاقدة الأخرى ؛

(ج) تقديم معلومات من شأنها إفشاء أسرار متعلقة بالتجارة أو الأعمال أو الصناعة أو المعاملات التجارية أو المهنية، أو أية معلومات يكون الكشف عنها مخالفا للنظام العام.

4- إذا طلبت دولة متعاقدة الحصول على معلومات وفقا لأحكام هذه المادة، فيجب على الدولة المتعاقدة الأخرى استخدام الإجراءات المتعلقة بجمع المعلومات للحصول على المعلومات المطلوبة، حتى لو كانت الدولة المتعاقدة الأخرى لا تحتاج إلى تلك المعلومات لأغراض الضريبة الخاصة بها. ويخضع الواجب المذكور في الجملة السابقة للضوابط الواردة في البند (3) من هذه المادة، إلا أن هذه الضوابط لا يجب في أي حال أن تفسر على نحو يسمح لدولة متعاقدة بالامتناع عن تقديم المعلومات لمجرد أن ليس لديها مصلحة محلية في تلك المعلومات.

5- ولا يجوز بأي حال تفسير أحكام البند (3) من هذه المادة على نحو يسمح لدولة متعاقدة بالامتناع عن تقديم المعلومات لمجرد أن تلك المعلومات بحوزة أحد البنوك، أو المؤسسات المالية الأخرى، أو شخص مرشح أو مسؤول في وكالة أو سلطة مالية، أو لكون تلك المعلومات ترتبط بمصالح ملكية شخص اعتباري.

مباشر، بما في ذلك تكوين لجنة مشتركة تتكون من أعضائها أو من مندوبين عنها، بهدف التوصل إلى اتفاق بالمعنى الوارد في البنود السابقة من هذه المادة.

المادة 28

تبادل المعلومات

1- يجب على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين تبادل المعلومات كلما كان ذلك مفيداً لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو لإدارة أو تطبيق القوانين المحلية للدولتين المتعاقدين المتعلقة بالضرائب بجميع أصنافها وتعريفها والتي تفرض نيابة عن الدولتين المتعاقدين أو أقسامهما السياسية أو سلطاتهما المحلية، طالما أن فرض الضرائب بموجب تلك القوانين لا يتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية. ولا يقتصر تبادل المعلومات على المادتين (1) و (2) من هذه الاتفاقية.

2- يجب أن تعامل أية معلومات تتلقاها دولة متعاقدة بموجب البند (1) من هذه الاتفاقية، على أنها سرية، وبنفس الطريقة التي تعامل بها المعلومات التي يتم الحصول عليها بموجب القوانين المحلية لتلك الدولة المتعاقدة، ولا يجب أن يتم الكشف عنها إلا للأشخاص أو السلطات (بما فيها المحاكم والهيئات الإدارية) التي تعنى بربط أو تحصيل الضرائب، أو تطبيق القانون أو إصدار الأحكام، أو البت في الطعون المتعلقة بالضرائب المشار إليها في البند (1) من هذه المادة، أو على الهيئات المشرفة على ما سبق. ويجب على هؤلاء الأشخاص أو السلطات استخدام تلك المعلومات لهذه الأغراض دون سواها. ويمكنهم الكشف عن هذه المعلومات في إجراءات المحاكمة العلنية أو في الأحكام القضائية.

3- لا يجوز بأي حال تفسير أحكام البندين (1) و (2) من هذه الاتفاقية بحيث

المادة 27

إجراءات الاتفاق المشترك

1- إذا اعتبر شخص أن إجراءات إحدى الدولتين المتعاقبتين أو كليهما تؤدي أو سوف تؤدي بالنسبة له إلى فرض ضريبة لا تتفق مع أحكام هذه الاتفاقية، فبإمكانه، بصرف النظر عن طرق الطعن المنصوص عليها في القوانين المحلية للدولتين، تقديم قضية إلى السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الذي يقيم فيها، أو إذا كانت حالته تخضع لأحكام البند (1) من المادة (26)، إلى السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة التي هو من مواطنيها. ويجب أن تقدم القضية في غضون ثلاث سنوات من تاريخ أول إخطار بالإجراء الذي أدى إلى فرض ضريبة لا تتفق مع أحكام هذه الاتفاقية.

2- يجب على السلطة المختصة، إذا ارتأت أن الاعتراض له ما يببرره وإذا لم تكن هي نفسها قادرة على التوصل إلى حل مرضي، أن تسعى لحل القضية من خلال الاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى، وذلك بهدف تجنب فرض ضرائب لا تتفق مع أحكام هذه الاتفاقية. ويجب أن يتم تنفيذ أي اتفاق بغض النظر عن أية حدود زمنية في القانون المحلي للدولتين المتعاقبتين.

3- يتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين أن تسعى إلى إيجاد حل عن طريق الاتفاق المتبادل لأية صعوبات أو غموض ناجمة عن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية. كما يجوز لها أيضا أن تتشاور فيما بينها لإزالة الازدواج الضريبي في الحالات التي لم ترد في هذه الاتفاقية.

4- يجوز للسلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين التواصل فيما بينها بشكل

الدولة المتعاقدة الأخرى بطريقة أقل تفضيلاً من الضرائب التي تفرضها تلك الدولة المتعاقدة الأخرى على المشاريع التابعة لها والتي تزاوئ نفس الأنشطة. ولا يجوز تفسير أحكام هذه المادة على أنها تلزم دولة متعاقدة بأن تمنح المقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى أية منح شخصية أو إعفاءات أو تخفيضات لأغراض ضريبية بسبب الحالة المدنية أو المسؤوليات العائلية التي تمنحها للمقيمين فيها.

3- لا يجوز أن تخضع المشاريع التابعة لدولة متعاقدة، والتي يكون رأس مالها مملوكاً كلياً أو جزئياً أو يتحكم فيها، بشكل مباشر أو غير مباشر، شخص واحد أو أكثر من المقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى، لأية ضرائب أو متطلبات مرتبطة بها في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً تكون مختلفة أو يترتب عنها عبئ أكبر من تلك الضرائب والمتطلبات المتعلقة بها التي تخضع لها، أو يمكن أن تخضع لها مشاريع مشابهة تابعة للدولة المتعاقدة المذكورة أولاً.

4- باستثناء الحالات التي تنطبق عليها أحكام البند (1) من المادة (9)، أو البند (7) من المادة (11)، أو البند (6) من المادة (12)، تكون الفائدة والإتاوات والمبالغ الأخرى التي يدفعها مشروع تابع لدولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، قابلة للخصم وفق نفس الشروط، لأغراض تحديد أرباح ذلك المشروع الخاضعة للضريبة، كما لو أنها دفعت إلى مقيم في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً.

5- لا يعتبر عدم إخضاع المواطنين القطريين للضريبة بمقتضى قانون الضريبة القطري تمييزاً في مفهوم هذه المادة.

6- يعني مصطلح "الضرائب" كما ورد في هذه المادة الضرائب المشمولة بهذه الاتفاقية.

المادة 25

تقييد المنافع

على الرغم من الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية، لا يجوز منح أي من المنافع المنصوص عليها بهذه الاتفاقية والمتصلة بعنصر من الدخل أو من رأس المال إذا كان من المقبول الاستنتاج، مع مراعاة جميع الوقائع والظروف ذات الصلة، أن الحصول على تلك المنفعة كان من بين الأسباب الرئيسية لأي ترتيب أو معاملة أدت، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى تلك المنفعة، إلا إذا ثبت أن منح تلك المنفعة في تلك الظروف مطابق لهدف وأغراض الأحكام ذات الصلة من هذه الاتفاقية.

المادة 26

عدم التمييز

1- لا يجوز إخضاع الأشخاص المقيمين في دولة متعاقدة لأية ضرائب أو متطلبات مرتبطة بها في الدولة المتعاقدة الأخرى، تكون مختلفة أو يترتب عنها عبء أكبر من تلك الضرائب والمتطلبات التي يخضع لها، أو يمكن أن يخضع لها مواطنو تلك الدولة المتعاقدة الأخرى في نفس الظروف، وبالخصوص فيما يتعلق بالإقامة. ويطبق هذا الحكم أيضاً، بالرغم من أحكام المادة (1) من هذه الاتفاقية، على الأشخاص غير المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقدين أو في كليهما.

2- لا يجب فرض الضرائب على منشأة دائمة مملوكة لمشروع تابع لدولة متعاقدة في

مساوية لمبلغ الضريبة على رأس المال المدفوعة في قطر .

وبالرغم من ذلك، فإن هذا الخصم لا يمكن أن يتجاوز ذلك الجزء من الضريبة على الدخل أو على رأس المال، كما تم احتسابه قبل السماح بالخصم، والمتعلق حسب الحالة، بالدخل أو برأس المال الذي يجوز أن يخضع للضريبة في قطر .

حيثما يكون الدخل الذي يحققه، أو رأس المال الذي يملكه مقيم في الأرجنتين معفى من الضريبة فيها وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، فإنه يجوز مع ذلك للأرجنتين عند تحديد قيمة الضريبة المستحقة على باقي دخل أو باقي رأس مال ذلك المقيم، أن تضم في حساباتها ذلك الدخل أو رأس المال المعفي .

2- في حالة قطر، يتم تجنب الازدواج الضريبي على النحو التالي: عندما يحقق مقيم في قطر دخلاً يكون، وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، خاضعاً للضريبة في الأرجنتين، فإن قطر تسمح عندئذٍ بخصم مبلغ من الضريبة المستحقة على دخل أو رأس مال ذلك المقيم يعادل قيمة الضريبة المدفوعة في الأرجنتين، على أن لا يتجاوز هذا الخصم ذلك الجزء من الضريبة المحسوبة قبل الخصم الممنوح والذي ينسب إلى الدخل المتحقق في الأرجنتين أو رأس المال الموجود فيها .

3- لأغراض البندين (1) و(2) من هذه المادة، يعتبر مصطلح الضريبة المدفوعة شاملاً لقيمة الضريبة التي كانت ستدفع في دولة متعاقدة، لو لم يتم منح إعفاء أو خصم لمشاريع محددة مصادق عليها بموجب قوانين ولوائح تلك الدولة المتعاقدة .

المادة 23

رأس المال

- 1- رأس المال الذي يملكه شخص مقيم في دولة متعاقدة والموجود في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن يخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
- 2- بالرغم من أحكام البند (1) من هذه المادة، رأس المال المتمثل في السفن والطائرات التي يتم تشغيلها في النقل الدولي من قبل مشروع دولة متعاقدة، وفي الأموال المنقولة المتعلقة بتشغيل تلك السفن والطائرات، يخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.

المادة 24

تجنب الازدواج الضريبي

- 1- في حالة الأرجنتين، بموجب التحديدات المضمنة بقوانينها الداخلية، يتم تجنب الازدواج الضريبي على النحو التالي:
- عندما يحقق مقيم في الأرجنتين دخلاً من مصادر في قطر أو يملك رأس مال موجود في قطر، يجوز، وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، أن يخضع للضريبة في قطر، تسمح الأرجنتين:
- (أ) بخصم من الضريبة المستحقة على دخل ذلك المقيم من مصادر خارجية بقيمة مساوية لمبلغ الضريبة على الدخل المدفوعة في قطر.
- (ب) بخصم من الضريبة المستحقة على رأس مال ذلك المقيم الموجود في قطر، بقيمة

2- فيما يتعلق بالمنح، والمنح الدراسية والمكافآت المهنية التي لا ينطبق عليها البند (1) من هذه المادة، يتمتع الطالب أو المتدرب المهني، أو المتمرن المذكورين في البند (1) من هذه المادة، بالإضافة إلى ذلك، طيلة مدة دراستهم أو تدريبهم بنفس الإعفاءات، أو التخفيضات الضريبية المخولة للمقيمين في الدولة المتعاقدة التي يقوم بزيارتها.

المادة 22

الدخل الآخر

- 1- تخضع عناصر دخل المقيم في دولة متعاقدة، حيثما نشأت، والتي لم تشملها المواد السابقة من هذه الاتفاقية للضريبة، فقط في تلك الدولة المتعاقدة.
- 2- لا تطبق أحكام البند (1) من هذه المادة، على دخل مقيم في دولة متعاقدة، بخلاف الدخل من الأموال غير المنقولة المحدد بالبند (2) من المادة (6) من هذه الاتفاقية، إذا كان متلقي هذا الدخل يزاول أعمالاً في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، أو ينفذ في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مقر ثابت موجود فيها، وكان الحق الذي دفع عنه الدخل مرتبطاً ارتباطاً فعلياً بهذه المنشأة الدائمة أو هذا المقر الثابت. ففي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة (7) أو المادة (14) من هذه الاتفاقية، حسب الحالة.
- 3- بالرغم من أحكام البندين (1) و(2) من هذه المادة، يجوز أن تخضع عناصر دخل مقيم في دولة متعاقدة، التي لم يتم تناولها في المواد السابقة من هذه الاتفاقية والتي تنشأ في الدولة المتعاقدة الأخرى، للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

مادة (20)

المدرسون والباحثون

1- الفرد الذي يكون أو كان مباشرةً قبيل زيارته لدولة متعاقدة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى وتواجد - بناء على دعوة من حكومة الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً، أو من جامعة أو كلية أو مدرسة أو متحف، أو من أية مؤسسة ثقافية أخرى موجودة في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً، أو بمقتضى برنامج رسمي للتبادل الثقافي - في تلك الدولة المتعاقدة لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات متتالية فقط لغرض التدريس أو إلقاء المحاضرات أو إجراء بحوث في مثل تلك المؤسسة، يتم إعفاؤه من الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة عن أية مكافآت مقابل ذلك النشاط.

2- لا تطبق أحكام البند (1) من هذه المادة على الدخل من الأبحاث إذا كانت هذه الأبحاث قد أجريت ليس للصالح العام ولكن مبدئياً لمصلحة خاصة لشخص أو أشخاص محددين.

المادة 21

الطلبة والمدرّبون المهنيون والمتمرنون

1- المبالغ التي يحصل عليها طالب أو متدرّب مهني أو متمرن يكون، أو كان مباشرةً قبل زيارته لدولة متعاقدة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، ويتواجد في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً فقط لغرض تلقي تعليم أو تدريب، ويحصل على تلك المبالغ لتغطية مصاريفه أو تعليمه أو تدريبه، لا تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة، شريطة أن تكون تلك المبالغ ناشئة من مصادر خارج تلك الدولة المتعاقدة.

مقابل خدمات قَدّمها لتلك الدولة المتعاقدة أو لأحد أقسامها السياسية أو سلطاتها المحلية، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.

(ب) ومع ذلك، فإن مثل هذه الرواتب والأجور والمكافآت المماثلة تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كانت الخدمات قد تم أدائها في تلك الدولة الأخرى ويكون الشخص مقيماً فيها :

(1) وأحد مواطني تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، أو

(2) لم يصبح مقيماً في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى فقط من أجل تقديم الخدمات.
2- أ) يخضع أي معاش تقاعدي وأية مكافآت مماثلة تدفع من قبل أو من خلال صناديق يتم إنشاؤها من قبل دولة متعاقدة أو إحدى أقسامها السياسية الفرعية أو إحدى سلطاتها المحلية إلى فرد نظير خدمات قدمها لتلك الدولة أو لأحد أقسامها أو سلطاتها، للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.

(ب) ومع ذلك، فإن تلك المعاشات التقاعدية تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان الفرد مقيماً في تلك الدولة ومن مواطنيها.

3- تطبق أحكام المواد (15) و(16) و(17) و(18) من هذه الاتفاقية على الرواتب، والأجور والمكافآت المماثلة الأخرى، وعلى معاشات التقاعد المتصلة بالخدمات المقدمة في إطار أعمال تمت مزاولتها من قبل دولة متعاقدة أو إحدى أقسامها السياسية أو سلطاتها المحلية.

3- يعفى الدخل الذي يحققه مقيم في دولة متعاقدة مقابل أنشطة يمارسها في الدولة المتعاقدة الأخرى على النحو المبين في البندين (1) و(2) من هذه المادة، من الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كانت زيارته إلى تلك الدولة المتعاقدة الأخرى مدعومة كلياً أو بشكل رئيسي عن طريق أموال إحدى الدولتين المتعاقدين أو أحد أقسامهما السياسية أو سلطاتهما المحلية، أو تتم في إطار اتفاقية ثقافية أو ترتيبات بين حكومتي الدولتين المتعاقدين.

المادة 18

المعاشات التقاعدية والمرتببات العمرية

- 1- مع مراعاة البند (2) من المادة (19)، يجوز أن تخضع المعاشات التقاعدية والمكافآت المماثلة الأخرى والمرتببات العمرية التي تنشأ في دولة متعاقدة والتي تدفع لمقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، للضريبة في كلتا الدولتين المتعاقدين.
- 2- يعني مصطلح "مرتببات عمرية" مبلغاً محدداً يدفع دورياً في أوقات محددة خلال سنوات الحياة أو خلال فترة محددة أو قابلة للتحديد، بموجب التزام بتنفيذ تلك الدفعات مقابل تعويض كاف وواف من المال أو ما يعادله.

المادة 19

الخدمات المقدمة للحكومة

(أ) الرواتب والأجور والمكافآت الأخرى المشابهة باستثناء المعاشات التقاعدية، المدفوعة من قبل دولة متعاقدة أو أحد أقسامها السياسية أو سلطاتها المحلية لشخص

الأخرى، لا تخضع للضريبة إلا في الدولة المتعاقدة التي يكون المشروع مقيماً فيها.

المادة 16

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يجوز أن تخضع أتعاب أعضاء مجلس الإدارة والمدفوعات المماثلة الأخرى التي يتقاضاها مقيم في دولة متعاقدة بصفته عضواً في مجلس إدارة تابع لشركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

المادة 17

الفنانون والرياضيون

1- بالرغم من أحكام المادتين (14) و(15)، فإن الدخل الذي يحققه شخص مقيم في دولة متعاقدة مقابل قيامه بأنشطة ترفيه وتسلية، في مجالات مثل المسرح والسينما، والسيرك، والإذاعة والتلفزيون، أو الموسيقى، أو بصفته رياضياً، مقابل أنشطته الشخصية التي يمارسها بهذه الصفة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن يخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

2- إذا كان الدخل المتأتي من أنشطة شخصية يزاولها فنان أو رياضي بصفته تلك لا يعود إلى الفنان أو الرياضي نفسه ولكن لشخص آخر، فإن ذلك الدخل، وبالرغم من أحكام المواد (7) و(14) و(15)، يجوز أن يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يزاول فيها الفنان أو الرياضي أنشطته.

المتعاقدة الأخرى. وإذا تمت ممارسة الوظيفة على هذا النحو، فإنه يجوز للدولة المتعاقدة الأخرى فرض الضريبة على المكافآت المحققة مقابل تلك الوظيفة.

2- بالرغم من أحكام البند (1) من هذه المادة، فإن المكافآت التي يتقاضاها شخص مقيم في دولة متعاقدة مقابل وظيفة يمارسها في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً، وذلك وفقاً للشروط التالية:

(أ) إذا كان المستفيد موجوداً في الدولة المتعاقدة الأخرى لمدة أو لمدد لا تتجاوز في مجموعها مائة وثلاثة وثمانون (183) يوماً خلال أي فترة اثني عشر (12) شهراً تبدأ أو تنتهي في السنة الضريبية المعنية، و

(ب) تم دفع المكافآت من قبل، أو نيابة عن صاحب عمل غير مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، و

(ج) لا تتحمل المكافآت منشأة دائمة يملكها صاحب العمل في الدولة المتعاقدة الأخرى.

3- بالرغم من أحكام البنود السابقة من هذه المادة، فإن المكافآت مقابل وظيفة تمارس على متن سفينة أو طائرة يتم تشغيلها في النقل الدولي من قبل مشروع دولة متعاقدة، لا يجوز أن تخضع للضريبة في إلا في الدولة المتعاقدة التي يكون المشروع مقيماً فيها.

4- بالرغم من أحكام البنود السابقة من هذه المادة، فإن الرواتب والأجور والمنح والمكافآت المماثلة الأخرى التي يتقاضاها موظف يمارس وظيفة تسيير عليا في مشروع نقل جوي أو بحري تابع لدولة متعاقدة، تكون راسية في الدولة المتعاقدة

الحالات التالية والتي يجوز أن يخضع فيها ذلك الدخل للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى :

- (أ) إذا كان للمقيم مقر ثابت تحت تصرفه بصفة منتظمة في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض القيام بأنشطته. ففي هذه الحالة، يجوز للدولة المتعاقدة الأخرى فرض الضريبة في حدود الجزء من الدخل الذي يمكن أن ينسب إلى ذلك المقر الثابت، أو
- (ب) إذا تواصلت إقامته في الدولة المتعاقدة الأخرى لمدة أو مدد تساوي أو تفوق في مجملها 183 يوما خلال أي فترة اثني عشر شهرا تبدأ أو تنتهي خلال السنة الضريبية المعنية، ففي تلك الحالة، يجوز أن يخضع ذلك الدخل للضريبة في حدود الجزء المتعلق بالأنشطة المنجزة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

2- يشمل مصطلح "الخدمات المهنية" بالخصوص الأنشطة العلمية، والأدبية، والفنية، والتربوية والتعليمية المستقلة، وكذلك الأنشطة المستقلة التي يزاولها الأطباء والمحامون والمهندسون والمهندسون المعماريين وأطباء الأسنان والمحاسبون. ولا يشمل المصطلح المساندة الفنية المشار إليها في المادة 12.

المادة 15

الدخل من الوظيفة

1- مع مراعاة أحكام المواد (16)، (18) و(19) من هذه الاتفاقية، تخضع الرواتب والأجور والمكافآت المماثلة الأخرى التي يتقاضاها مقيم في دولة متعاقدة مقابل وظيفة، للضريبة فقط في تلك الدولة، ما لم تتم ممارسة الوظيفة في الدولة

4- على الرغم من أحكام البند (4) من هذه المادة، لا يجوز أن يتجاوز فرض الضرائب في دولة متعاقدة على الأرباح التي تجنيها حكومة الدولة المتعاقدة الأخرى من نقل ملكية أسهم في شركات مساهمة عامة مدرجة في بورصات محلية مرخصة، (5%) في المائة من قيمة تلك الأرباح.

5- ما لم تطبق أحكام البندين 4 و 5 من هذه المادة، فإن الأرباح التي يجنيها شخص مقيم في دولة متعاقدة من التصرف في الأسهم التي تمثل رأس مال مشروع مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، إلا أن الضريبة المفروضة يجب ألا تتجاوز:

(أ) 10 في المائة من الأرباح إذا تحققت من مساهمة مباشرة لا تقل عن 25 في المائة من رأس المال

(ب) 15 في المائة من الأرباح في جميع الحالات الأخرى.

6- يجوز أن تخضع الأرباح المتحققة من التصرف في ملكية المركبات والسفن والطائرات (غير تلك المشار إليها في البند (3) من هذه المادة)، والمسجلة في دولة متعاقدة للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة.

8- تخضع الأرباح المتحققة من نقل أي ملكية، غير تلك المشار إليها في البنود (1) و(2) و(3) و(4) و(5) و(6) و(7) من هذه المادة، للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها ناقل الملكية.

المادة 14

الدخل من الخدمات المستقلة

1- يخضع الدخل الذي يحققه شخص مقيم في دولة متعاقدة مقابل خدمات مهنية أو أنشطة أخرى ذات طبيعة مستقلة للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة، باستثناء

المادة 13

الأرباح الرأسمالية

1- يجوز أن تخضع الأرباح التي يحققها مقيم في دولة متعاقدة من نقل ملكية الأموال غير المنقولة المشار إليها في المادة (6) من هذه الاتفاقية، والموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة، في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

2- الأرباح المتحققة من التصرف في الأموال المنقولة التي تشكل جزءا من الممتلكات التجارية لمنشأة دائمة يمتلكها مشروع تابع لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو من التصرف في أموال منقولة تتعلق بمقر ثابت متاح لمقيم من دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض أداء خدمات شخصية مستقلة، بما في ذلك الأرباح المتأتية من التصرف في تلك المنشأة الدائمة (بمفردها أو مع المشروع ككل) أو ذلك المقر الثابت، يجوز إخضاعها للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

3- تخضع الأرباح التي يحققها مشروع تابع لدولة متعاقدة من التصرف في سفن أو طائرات يتم تشغيلها في النقل الدولي أو في ملكية أموال منقولة متعلقة بتشغيل تلك السفن أو الطائرات، للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة التي يكون ذلك المشروع مقيما فيها.

3- الأرباح التي يحققها مقيم في دولة متعاقدة من التصرف في الأسهم التي تتكون أكثر من خمسين (50) بالمائة من قيمتها بشكل مباشر أو غير مباشر من أموال منقولة موجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

العلمية، بما في ذلك الدفوعات مقابل تقديم مساندة فنية والدفوعات بمختلف أصنافها المدفوعة مقابل استخدام أو الحق في استخدام أي أشرطة سينمائية أو عمل أو فيلم، أو شريط أو وسائل أخرى لإعادة إنتاج الصوت والصورة.

4- لا تطبق أحكام البندين (1) و(2) إذا كان المالك المستفيد من الإتاوات مقيماً في دولة متعاقدة، ويزاول أعمالاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الإتاوات من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، أو ينفذ في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مقر ثابت موجود فيها، وكان الحق أو الملكية التي تدفع الإتاوات من أجلها مرتبطة ارتباطاً فعلياً مع هذه المنشأة الدائمة أو المقر الثابت. ففي مثل هذه الحالة، تطبق أحكام المادة (7) أو المادة (14)، حسب الحالة.

5- تعتبر الإتاوات قد نشأت في الدولة المتعاقدة إذا كان دافعها مقيماً في تلك الدولة المتعاقدة. وعلى الرغم من ذلك، فإن الشخص الذي يدفع الإتاوات، سواء كان مقيماً في إحدى الدولتين المتعاقبتين أو غير مقيم فيهما، وكان يملك في دولة متعاقدة منشأة دائمة أو مقراً ثابتاً ترتبط به مسؤولية دفع هذه الإتاوات، وتحملت تلك المنشأة الدائمة أو المقر الثابت تلك الإتاوات، عندئذ يعتبر أن تلك الإتاوات قد نشأت في الدولة المتعاقدة التي توجد فيها المنشأة الدائمة أو المقر الثابت.

6- حيثما يتبين، بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المستفيد أو بين كليهما وبين شخص آخر، أن قيمة هذه الإتاوات، مع مراعاة الاستخدام أو الحق أو المعلومات التي دفعت من أجلها، تتجاوز القيمة التي قد يتم الاتفاق عليها بين الدافع والمالك المستفيد في غياب مثل هذه العلاقة، فإن أحكام هذه المادة لا تطبق إلا على القيمة المذكورة أخيراً. وفي مثل هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل دولة متعاقدة، مع مراعاة بقية الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية.

7- حيثما يتبين، بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المستفيد أو بين كليهما وبين شخص آخر، أن مقدار الفائدة، مع مراعاة المطالبة بالدين التي دفعت الفائدة من أجلها، يتجاوز المبلغ الذي قد يتم الاتفاق عليه بين الدافع والمالك المستفيد في غياب مثل هذه العلاقة، فإن أحكام هذه المادة لا تطبق إلا على المبلغ المذكور أخيراً. وفي مثل هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعاً للضريبة طبقاً لقوانين كل من الدولتين المتعاقبتين، مع مراعاة بقية الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية.

المادة 12

الإتاوات

- 1- يجوز أن تخضع الإتاوات التي تنشأ في دولة متعاقدة وتدفع إلى مقيم في دولة متعاقدة أخرى للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
- 2- وبالرغم من ذلك، يجوز أن تكون تلك الإتاوات خاضعة أيضاً للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها وفقاً لقوانين تلك الدولة المتعاقدة، ولكن إذا كان المالك المستفيد من الإتاوات مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الضريبة المفروضة يجب ألا تتجاوز نسبة (10%) عشرة في المائة من إجمالي قيمة تلك الإتاوات المدفوعة.
- 3- يعني مصطلح "إتاوات" كما هو مستخدم في هذه المادة المدفوعات مهما كان نوعها والتي يتم تسلمها مقابل استخدام أو حق استخدام أية حقوق ملكية أدبية أو موسيقية أو فنية أخرى أو عمل علمي، أو برمجة معلوماتية، أو أية براءة اختراع أو علامة تجارية أو تصميم أو نموذج، أو مخطط، أو تركيبة أو عملية سرية، أو أي أملاك أخرى غير مادية، أو لاستخدام أو حق استخدام معدات صناعية أو تجارية أو علمية أو للحصول على المعلومات المتعلقة بالتجارب الصناعية، أو التجارية أو

متعاقدة وتدفع إلى حكومة الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة إلا في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

4- يعني مصطلح "الفائدة" كما هو مستخدم في هذه المادة الدخل المتأتي من مطالبات الدين مهما كان نوعها، سواء كانت مضمونة أو غير مضمونة برهن، ومقترنة أو غير مقترنة بحق في المشاركة في أرباح المدين، وعلى وجه الخصوص، الدخل المتأتي من الأوراق المالية الحكومية والدخل المتأتي من السندات أو من سندات المديونية، بما في ذلك علاوات الإصدار والحوافز المرتبطة بتلك الأوراق المالية الحكومية أو السندات أو سندات المديونية. ولا تعتبر غرامات التأخير فوائد لأغراض هذه المادة.

5- لا تطبق أحكام البندين (1) و(2) من هذه المادة إذا كان المالك المستفيد من الفائدة مقيماً في دولة متعاقدة، ويزول أعمالاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الفائدة، وذلك من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، أو ينفذ في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مقر ثابت موجود فيها، وكانت المطالبة بالدين التي تدفع الفائدة بموجبها مرتبطة ارتباطاً فعلياً بتلك المنشأة الدائمة أو المقر الثابت. ففي مثل هذه الحالة، تطبق أحكام المادة (7) أو المادة (14) من هذه الاتفاقية، حسب الحالة.

6- تعتبر الفائدة ناشئة في دولة متعاقدة عندما تدفع الفائدة من قبل شخص مقيم فيها. غير أنه، إذا كان الشخص الذي يدفع الفائدة، مقيماً في دولة متعاقدة أم غير مقيم فيها، يملك منشأة دائمة أو مقراً ثابتاً في دولة متعاقدة نشأت بشأنه المديونية الناشئة التي دفع عنها الفائدة وتحملت تلك المنشأة الدائمة أو المقر الثابت عبء هذه الفائدة، فإن مثل هذه الفائدة تعتبر ناشئة في الدولة المتعاقدة التي توجد فيها المنشأة الدائمة أو المقر الثابت.

أعمال ثابت موجود فيها، وكانت الملكية التي تدفع أرباح الأسهم بموجبها مرتبطة ارتباطاً فعلياً بتلك المنشأة الدائمة أو المقر الثابت. ففي مثل هذه الحالة، تطبق أحكام المادة (7) أو المادة (14) من هذه الاتفاقية، حسب الحالة.

5- حيثما يحقق مشروع مقيم في دولة متعاقدة أرباحاً أو دخلاً من الدولة المتعاقدة الأخرى، فلا يجوز أن تفرض تلك الدولة المتعاقدة أية ضريبة على أرباح الأسهم التي يدفعها المشروع، باستثناء الحالة التي تدفع فيها أرباح الأسهم لشخص مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى أو في حالة كانت ملكية الأسهم التي تدفع أرباح الأسهم بموجبها مرتبطة ارتباطاً فعلياً بمنشأة دائمة أو مقر ثابت موجودة في تلك الدولة المتعاقدة، أو أن تخضع أرباح أسهم المشروع غير الموزعة إلى ضريبة على أرباح الأسهم غير الموزعة، حتى لو كانت الأرباح المدفوعة أو غير الموزعة متكونة كلياً أو جزئياً من دخل أو أرباح ناشئة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

المادة 11

الفائدة

- 1- يجوز أن تخضع الفائدة التي تنشأ في دولة متعاقدة وتدفع إلى شخص مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
- 2- وبالرغم من ذلك، يجوز أن تكون تلك الفائدة خاضعة أيضاً للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها وفقاً لقوانين تلك الدولة المتعاقدة، ولكن إذا كان الشخص الذي تدفع إليه الفائدة هو المالك المستفيد منها، فإن الضريبة المفروضة يجب ألا تتجاوز نسبة (12%) اثنا عشرة في المائة من إجمالي قيمة تلك الفائدة.
- 3- بالرغم من أحكام البند (2) من هذه المادة، لا تخضع الفائدة التي تنشأ في دولة

- 2- غير أن أرباح الأسهم هذه يجوز أن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تكون الشركة الدافعة لفوائد الأسهم مقيمة فيها وفقاً لقوانين تلك الدولة المتعاقدة. وإذا كان الشخص الذي تدفع إليه فوائد الأسهم هو المالك المستفيد منها، فإن الضريبة المفروضة لا يجب أن تتجاوز:
- (أ) 5% من إجمالي قيمة أرباح الأسهم إذا كان المالك المستفيد حكومة الدولة المتعاقدة الأخرى
- (ب) 10% من إجمالي قيمة أرباح الأسهم إذا كان المالك المستفيد شركة (باستثناء شراكة) تملك بشكل مباشر ما لا يقل عن 25% من رأس مال الشركة الموزعة لأرباح الأسهم.
- (ج) 15% من إجمالي قيمة أرباح الأسهم في جميع الحالات الأخرى.

ولا تؤثر أحكام هذا البند على فرض الضرائب على المشروع فيما يتعلق بالأرباح التي تدفع منها أرباح الأسهم.

3- تعني عبارة "أرباح الأسهم" كما هي مستخدمة في هذه المادة، الدخل المتأتي من الأسهم أو الحقوق الأخرى، غير المطالبات بديون، والمشاركة في أرباح، وكذلك الدخل المتأتي من الحقوق الاعتبارية الأخرى الذي يخضع لنفس المعاملة الضريبية للدخل من الأسهم بموجب القوانين الضريبية للدولة المتعاقدة التي تعتبر الشركة الموزعة للأرباح مقيمة فيها.

4- لا تطبق أحكام البندين (1) و(2) من هذه المادة، إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم مقيماً في دولة متعاقدة، ويزاول أعمالاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تعتبر الشركة الموزعة لأرباح الأسهم مقيمة فيها وذلك من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، أو ينفذ في الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مقر

- أية أرباح من شأنها أن تتحقق لأحد المشروعين، ولكن لم يتم تحقيقها بسبب تلك الشروط، يجوز ضمّها إلى أرباح ذلك المشروع وإخضاعها للضريبة تبعاً لذلك.
- 2- إذا أدرجت دولة متعاقدة في أرباح مشروع تابع لتلك الدولة المتعاقدة، وفرضت ضرائب وفقاً لذلك، أرباح مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى خضعت للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى وكانت تلك الأرباح المدرجة ممكنة التحقيق في الدولة المتعاقدة الأولى إذا خضع المشروعان لنفس الشروط القائمة بين مشروعين مستقلين، فإنه يجوز لتلك الدولة المتعاقدة الأخرى إجراء التعديل المناسب على مبلغ الضريبة المفروضة فيها على تلك الأرباح المتفق بشأنها. وعند إجراء هذا التعديل، يتعين مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية وقيام السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين بمشاورات متبادلة إذا اقتضى الأمر ذلك.
- 3- لا تسري أحكام البند (2) من هذه المادة إذا ما أدت الإجراءات القانونية القضائية أو الإدارية أو غيرها إلى صدور حكم نهائي يثبت قيام أحد المشروعين بأعمال نتج عنها تعديل الأرباح المشار إليها في البند (1)، ويخضع ذلك المشروع إلى غرامة تتعلق بالغش، أو الإهمال الجسيم أو التقصير المتعمد. ويتعين تطبيق أحكام هذا البند من خلال إجراءات الاتفاق المتبادل على النحو المنصوص عليه في المادة 27.

المادة 10

أرباح الأسهم

- 1- يجوز أن تخضع أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في دولة متعاقدة إلى مقيم في دولة متعاقدة أخرى للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

- والمعدات ذات العلاقة بنقل الحاويات) المستخدمة في نقل البضائع أو السلع إذا كان هذا الاستخدام أو التأجير، حسب الحالة، عرضياً لتشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي.
- 3- تطبق أحكام البندين (1) و(2) من هذه المادة أيضاً على الأرباح المتأتية من :
 أ- الاشتراك في مجمع (POOL) أو شراكة أو في وكالة تشغيل دولية.
 ب- بيع تذاكر نيابة عن مشروع آخر
 ج- الدخل المحقق من ودائع مصرفية، أو سندات، أو أسهم، أو أوراق مالية، أو سندات مديونية أخرى.
 حيثما كانت تلك الأرباح عرضية لتشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي.

المادة 9

المشروعات المشتركة

- 1- حيثما:
 (أ) يساهم مشروع تابع لدولة متعاقدة، بشكل مباشر أو غير مباشر، في إدارة أو مراقبة أو رأسمال مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى، أو
 (ب) يساهم نفس الأشخاص، بشكل مباشر أو غير مباشر، في إدارة أو مراقبة أو رأسمال مشروع تابع لدولة متعاقدة ومشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى.
 وفي أي من هاتين الحالتين، إذا وضعت أو فرضت شروط فيما بين المشروعين في علاقتهما التجارية أو المالية تختلف عن تلك التي تطبق بين مشروعات مستقلة، فإن

- 5- بصرف النظر عن أحكام البند (1) من هذه المادة، يجوز أن تخضع الأرباح التي يحققها مشروع تابع لدولة متعاقدة من أنشطة التأمين وإعادة التأمين من خلال التأمين على الممتلكات الموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو الأشخاص المقيمين فيها عند توقيع عقد التأمين، للضريبة في تلك الدولة الأخرى، سواء كان ذلك المشروع أو لم يكن يمارس تلك الأنشطة من خلال منشأة دائمة موجودة فيها.
- 6- لا تنسب أية أرباح إلى المنشأة الدائمة لمجرد قيام هذه المنشأة الدائمة بشراء سلع أو بضائع لفائدة المشروع.
- 7- لأغراض البنود السابقة من هذه المادة، تحدد الأرباح التي تنسب إلى منشأة دائمة بنفس الطريقة من سنة إلى أخرى، ما لم يكن هناك سبب قوي وكاف لتطبيق طريقة مختلفة.
- 8- عندما تشمل الأرباح على بنود للدخل تمت معالجتها على حدة في مواد أخرى من هذه الاتفاقية، فإن أحكام هذه المواد لن تتأثر بأحكام هذه المادة.

المادة 8

النقل الدولي

- 1- تخضع الأرباح التي يجنيها مشروع تابع لدولة متعاقدة من تشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.
- 2- لأغراض هذه المادة، فإن الأرباح من تشغيل سفن أو طائرات في النقل الدولي تشمل:
- أ- الأرباح المتأتية من تأجير السفن أو الطائرات دون طواقم
- ب- الأرباح المتأتية من استخدام الحاويات أو تأجيرها (بما في ذلك المقطورات

المادة 7

أرباح الأعمال

- 1- يجوز أن تخضع أرباح مشروع تابع لدولة متعاقدة للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة، ما لم يزول ذلك المشروع أعمالا في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة كائنة فيه. وإذا كان المشروع زاول أو يزاول أعمالا على النحو السالف الذكر، يجوز أن تخضع أرباح المشروع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى، وذلك في حدود الجزء من تلك الأرباح المحقق من خلال تلك المنشأة الدائمة.
- 2- مع مراعاة أحكام البند (3)، إذا كان مشروع تابع لدولة متعاقدة يزاول أعمالا في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة كائنة فيها، تنتسب في كل دولة متعاقدة إلى تلك المنشأة الدائمة الأرباح التي يحتمل أن تحققها فيما لو كانت مشروعا مستقلا ومنفصلا يزاول نفس الأعمال أو أعمالا مشابهة لها، في ظل نفس الظروف أو ظروف مشابهة لها، ويتعامل بشكل مستقل كليا مع المشروع الذي يعتبر منشأة دائمة له.
- 3- عند تحديد أرباح منشأة دائمة، يسمح بخصم المصاريف التي تم تحملها لأغراض المنشأة الدائمة، بما في ذلك أعباء الإدارة والمصاريف الإدارية العامة التي أنفقت سواء في الدولة المتعاقدة التي توجد بها المنشأة الدائمة أو في أي مكان آخر، والتي تسمح بها أحكام القانون المحلي للدولة المتعاقدة التي توجد بها المنشأة الدائمة.
- 4- إذا اقتضى العرف في دولة متعاقدة تحديد الأرباح التي تنتسب إلى منشأة دائمة على أساس تقسيم نسبي لإجمالي الأرباح بين أقسام المشروع المختلفة، فإن مضمون البند (2) من هذه المادة، لا يمنع تلك الدولة المتعاقدة من تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس هذا التقسيم النسبي المعتمد حسب العرف، غير أن طريقة التقسيم المعتمدة يجب أن تؤدي إلى نتيجة موافقة للمبادئ الواردة في هذه المادة.

المادة 6

الدخل من الأموال غير المنقولة

- 1- يجوز أن يخضع الدخل الذي يكتسبه مقيم في دولة متعاقدة من أموال غير منقولة (بما في ذلك الدخل المتأتي من الزراعة أو من المواشي أو من استغلال الغابات) كائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى، للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
- 2- يكون لعبارة "الأموال غير المنقولة" نفس المعنى المسند لها وفقاً لقوانين الدولة المتعاقدة التي توجد بها الأموال المعنية. وفي جميع الحالات، تشمل هذه العبارة الأموال الملحقة بالأموال غير المنقولة والمواشي والمعدات المستخدمة في الزراعة والمواشي والغابات، والحقوق التي تنطبق عليها أحكام القانون العام المتصلة بملكية الأراضي، وحقوق الاستغلال المتعلقة بملكية العقارات، وحق الانتفاع بالأموال غير المنقولة والحقوق في الحصول على مدفوعات متغيرة أو ثابتة مقابل الاستغلال، أو الحق في استغلال الرواسب المعدنية والمنابع وغيرها من الموارد الطبيعية. ولا تعد السفن والقوارب والطائرات من الأموال غير المنقولة.
- 3- تطبق أحكام البند (1) من هذه المادة على الدخل المتأتي من الاستعمال المباشر للأموال غير المنقولة أو تأجيرها أو استغلالها بأي شكل آخر.
- 4- تطبق أحكام البندين (1) و(3) من هذه المادة أيضاً على الدخل المتأتي من الأموال غير المنقولة التابعة لمشروع وعلى الدخل المتأتي من الأموال غير المنقولة المستخدمة لأداء خدمات شخصية مستقلة.

مساندة.

5- بصرف النظر عن أحكام البندين (1) و(2) من هذه المادة، عندما يتصرف شخص - بخلاف الوكيل ذي الوضع المستقل الذي تنطبق عليه أحكام البند (6) من هذه المادة-، في دولة متعاقدة نيابة عن مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى وله سلطة إبرام عقود باسم المشروع أو نيابة عنه يمارسها في دولة متعاقدة بشكل اعتيادي، أو يمارس بشكل اعتيادي الدور الرئيسي المؤدي إلى إبرام عقود تبرم بشكل معتاد دون أي تعديل مادي من قبل المشروع، فإن هذا المشروع يعتبر أن لديه منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً في ما يتعلق بأية أنشطة يقوم بها ذلك الشخص لفائدة المشروع، إلا إذا كانت أنشطة ذلك الشخص مقتصرة على الأنشطة المذكورة في البند (4) من هذه المادة، والتي إذا نفذت من خلال مكان ثابت للأعمال لا تجعل من هذا المكان الثابت للأعمال منشأة دائمة بمقتضى أحكام ذلك البند.

6- لا يعتبر أن لمشروع تابع لدولة متعاقدة منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى لمجرد أنه يزاول أعمالاً في تلك الدولة المتعاقدة من خلال وسيط، أو وكيل عام بعمولة أو أي وكيل آخر ذي وضع مستقل، شريطة أن يكون هؤلاء الأشخاص يتصرفون في سياق أعمالهم العادية. ومع ذلك، عندما تكون أنشطة الوكيل مكرسة بصفة كلية أو شبه كلية لفائدة المشروع، أو لفائدة مشروع أو مشاريع أخرى مرتبطة به، فإنه لا يعتبر وكيلاً ذا وضع مستقل على معنى هذا البند.

7- إذا كانت شركة مقيمة في دولة متعاقدة تتحكم في شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو خاضعة لها، أو تزاول أعمالاً في الدولة المتعاقدة الأخرى (سواء من خلال منشأة دائمة أو غير ذلك)، فإن ذلك لا يجعل في حد ذاته أيًا من الشركتين منشأة دائمة للشركة الأخرى.

لاستخراج الموارد الطبيعية.

3- ويشمل مصطلح "المنشأة الدائمة" أيضا:

(أ) موقع بناء أو مشروع تشييد أو تجميع أو تركيب أو أي نشاط مراقبة متعلق بمثل هذا الموقع أو المشروع، وذلك في حالة استمرار ذلك الموقع أو المشروع أو النشاط لمدة أو مدد تزيد في مجموعها على ستة (6) أشهر خلال أي فترة اثني عشر (12) شهرا.

(ب) تقديم الخدمات بما فيها الخدمات الاستشارية من قبل شركة من خلال موظفين أو مستخدمين آخرين توظفهم الشركة لذلك الغرض، وذلك في حالة استمرار الأنشطة من هذا الصنف (لفائدة نفس المشروع أو مشروع متصل به) داخل الدولة المتعاقدة لمدة أو مدد تزيد في مجموعها على ستة (6) أشهر خلال أي فترة اثني عشر (12) شهرا.

4- على الرغم من الأحكام السابقة من هذه المادة، فإن مصطلح "منشأة دائمة" لا

يشمل ما يلي :

(أ) استخدام المرافق فقط لأغراض تخزين، أو عرض بضائع أو سلع مملوكة للمشروع.

(ب) الاحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع المملوكة للمشروع فقط لغرض التخزين أو العرض.

(ج) الاحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع المملوكة للمشروع فقط لغرض تصنيعها من قبل مشروع آخر.

(د) الاحتفاظ بمقر ثابت للأعمال فقط لغرض شراء بضائع أو سلع أو جمع معلومات لفائدة المشروع.

(هـ) الاحتفاظ بمقر ثابت للأعمال فقط للجمع بين أي من الأنشطة المذكورة في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (د) من هذا البند، أو أي نشاط آخر، شريطة أن يكون مجمل نشاط المقر الثابت للأعمال الناتج عن هذا الجمع ذا طبيعة تحضيرية أو

المتبادل.

3- عندما يكون شخص من غير الأشخاص الطبيعيين، وفقاً لأحكام البند (1) من هذه المادة، مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقبتين، فإنه يعتبر مقيماً فقط في الدولة المتعاقدة التي يكون من مواطنيها. وإذا كان من مواطني كلتا الدولتين المتعاقبتين، فيتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين أن تسعى إلى تسوية المسألة عن طريق الاتفاق المتبادل. وفي صورة عدم تمكن السلطات المختصة من تسوية المسألة عن طريق الاتفاق المتبادل، فلا يمكن أن يتمتع ذلك الشخص بالمنافع والإعفاءات المنصوص عليها بهذا الاتفاق.

المادة 5

المنشأة الدائمة

- 1- لأغراض هذه الاتفاقية، يعني مصطلح "المنشأة الدائمة" مقراً ثابتاً للأعمال يتم من خلاله مزاوله عمل المشروع كلياً أو جزئياً.
- 2- تشمل عبارة "المنشأة الدائمة" بالخصوص:
 - أ- مقر الإدارة.
 - ب- فرع.
 - ج- مكتب.
 - د- مصنع.
 - هـ- ورشة عمل.
 - و- أماكن مستخدمة كمنافذ بيع
 - ز- مزرعة أو حقل
 - س- منجم، بئر نفط أو غاز، محجر أو أي مكان آخر لاستكشاف أو لاستغلال أو

معيار آخر ذي طبيعة مماثلة، ويشمل أيضاً جمهورية الأرجنتين وأياً من أقسامها السياسية أو سلطاتها المحلية. ومع ذلك فإن هذا المصطلح لا يشمل أي شخص يكون خاضعاً للضريبة في تلك الدولة فقط بسبب دخله من مصادر تقع في تلك الدولة أو رأس مال موجود فيها.

(ب) في حالة قطر أي فرد لديه سكن دائم، أو مركز مصالحه الحيوية أو مكان إقامته الاعتيادي في قطر، وشركة تم تكوينها أو لها مقر إدارة فعلية في دولة قطر. ويشمل هذا المصطلح أيضاً دولة قطر وأي قسم سياسي أو سلطة محلية أو أي كيان منشأ بقانون تابع لها.

2- عندما يكون فرد مقيماً، بمقتضى أحكام البند (1) من هذه المادة، في كلتا الدولتين المتعاقبتين، فإن وضعه يتقرر على النحو التالي:

(أ) يعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي يملك فيها مقر سكن دائم تحت تصرفه، وإذا كان له مقر سكن دائم تحت تصرفه في كلتا الدولتين المتعاقبتين، فإنه يعتبر مقيماً فقط في الدولة المتعاقدة التي له فيها علاقات شخصية واقتصادية أوثق (مركز مصالحه الحيوية).

(ب) إذا تعذر تحديد الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز مصالحه الحيوية، أو إذا لم يكن له مسكن دائم تحت تصرفه في أي من الدولتين المتعاقبتين، فإنه يعتبر مقيماً فقط في الدولة المتعاقدة التي يكون له فيها إقامة معتادة.

(ج) إذا كانت له إقامة معتادة في كلتا الدولتين المتعاقبتين، أو لم يكن له في أي منهما إقامة معتادة، فإنه يعتبر مقيماً فقط في الدولة المتعاقدة التي يكون من مواطنيها.

(د) إذا تعذر تحديد وضعه طبقاً لأحكام البنود الفرعية من (أ) إلى (ج) أعلاه، فيتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين تسوية المسألة عن طريق الاتفاق

تقع في الدولة المتعاقدة الأخرى.

(ك) يعني مصطلح "مواطن" في علاقة بدولة متعاقدة:

1- أي شخص يحمل جنسية تلك الدولة المتعاقدة.

2- أي شخص اعتباري، أو شراكة أو جمعية تستمد وضعها على ذلك النحو من

القوانين النافذة في تلك الدولة المتعاقدة.

(ل) تعني عبارة "السلطة المختصة":

- في حالة الأرجنتين، وزارة الخزينة، أمانة الخزينة (Ministerio de Hacienda

Secretaria de Hacienda) أو من يمثلها قانوناً.

- في حالة دولة قطر، وزارة المالية أو من يمثلها قانوناً، و

2- عند تطبيق الاتفاقية في أي وقت من الأوقات من قبل دولة متعاقدة، فإن أي

مصطلح لم يرد له تعريف فيها، يكون له نفس دلالة معناه في ذلك الوقت، ما لم

يقتض سياق النص خلاف ذلك، بمقتضى قانون تلك الدولة المتعاقدة فيما يتعلق

بالضرائب التي تطبق عليها هذه الاتفاقية، ويقدم أي معنى في ظل القوانين الضريبية

المطبقة في تلك الدولة على أي معنى آخر محدد لهذا المصطلح بموجب قوانين أخرى

لتلك الدولة المتعاقدة.

المادة 4

المقيم

1- لأغراض هذه الاتفاقية، تعني عبارة "مقيم في دولة متعاقدة":

(أ) في حالة الأرجنتين أي شخص يكون بمقتضى قوانين الأرجنتين خاضعاً

للضريبة فيها بسبب محل سكنه أو إقامته أو إدارة أعماله أو تكوينه القانوني أو أي

المادة 3

تعريف عامة

1- لأغراض هذه الاتفاقية، وما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:

(أ) يعني مصطلح "الأرجنتين" الإقليم الخاضع لسيادة جمهورية الأرجنتين، وفقا لأحكامها الدستورية والقانونية.

(ب) يعني مصطلح "قطر" دولة قطر، وعندما يستخدم بالمعنى الجغرافي يعني الأراضي والمياه الداخلية والإقليمية لدولة قطر بما في ذلك قاعها وباطنها، والفضاء الجوي الذي يعلوها، والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجوف القاري، والتي تمارس عليها دولة قطر حقوقها السيادية واختصاصها القضائي وفقا لأحكام القانون الدولي وقوانينها وأنظمتها الداخلية.

(ج) تعني عبارتا "الدولة المتعاقدة" و"الدولة المتعاقدة الأخرى": دولة قطر أو الأرجنتين حسبما يقتضيه سياق النص

(د) يشمل مصطلح "شخص" أي فرد أو شركة، أو أي كيان آخر من الأشخاص.
(هـ) يعني مصطلح "شركة" أي شخص اعتباري أو كيان يعامل كشخص اعتباري لأغراض الضريبة.

(و) تعني عبارتا "مشروع تابع للدولة المتعاقدة" و"مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى" على التوالي مشروعا يديره مقيم في دولة متعاقدة ومشروعا يديره مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى.

(ز) تعني عبارة "النقل الدولي" أي نقل بواسطة سفينة أو طائرة يتولى تشغيلها مقيم في دولة متعاقدة، باستثناء الحالات التي يقتصر فيها تشغيل السفينة أو الطائرة بين أماكن

نيابة عن دولة متعاقدة أو أحد أقسامها السياسية أو سلطاتها المحلية، بغض النظر عن الطريقة التي تفرض بها تلك الضرائب.

2- تعتبر ضرائب على الدخل وعلى رأس المال جميع الضرائب المفروضة على إجمالي الدخل أو على رأس المال أو على عناصر من الدخل أو من رأس المال، بما في ذلك الضرائب على الأرباح الناتجة عن نقل ملكية الأموال المنقولة أو غير المنقولة.

3- الضرائب الحالية التي تطبق عليها الاتفاقية هي بالخصوص:

(أ) في حالة جمهورية الأرجنتين

- الضريبة على الدخل (Impuesto a las Ganancias)

- الضريبة الدنيا المحتملة على الدخل (Impuesto a la Ganancia Minima)

(Presunta

- الضريبة على الممتلكات الخاصة (Impuesto sobre los Bienes

(Personales

(ويشار إليها فيما بعد "بالضريبة الأرجنتينية").

(ب) في حالة دولة قطر

- الضريبة على الدخل

(ويشار إليها فيما بعد "بالضريبة القطرية").

4- تطبق أحكام هذه الاتفاقية أيضاً على أية ضرائب مماثلة أو مشابهة في جوهرها

والتي تفرض بعد تاريخ توقيع الاتفاقية، بالإضافة إلى الضرائب الحالية أو بدلاً عنها.

ويتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين أن تخطر كل منهما الأخرى

بأية تغييرات جوهرية يتم إدخالها على قوانينها الضريبية.

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاقية بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية الأرجنتين بشأن تجنب
الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل
وعلى رأس المال

إن حكومة دولة قطر،
وحكومة جمهورية الأرجنتين،
سعيًا منهما لمزيد تطوير علاقاتهما الاقتصادية ودعم تعاونهما فيما يتعلق بالمسائل
الضريبية، ورغبةً منهما في إبرام اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي
فيما يتعلق بالضرائب على الدخل وعلى رأس المال.
قد اتفقتا على ما يلي:

المادة 1

الأشخاص الذين تنطبق عليهم الاتفاقية

تطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقبتين أو في
كليتهما.

المادة 2

الضرائب المشمولة

1- تطبق هذه الاتفاقية على الضرائب على الدخل وعلى رأس المال المفروضة

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT
BETWEEN
THE GOVERNMENT OF THE ARGENTINE REPUBLIC
AND
THE GOVERNMENT OF THE STATE OF QATAR
FOR THE AVOIDANCE OF DOUBLE TAXATION
AND THE PREVENTION OF FISCAL EVASION
WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME AND ON CAPITAL

The Government of the Argentine Republic and the Government of the State of Qatar intending to further develop their economic relationship and to enhance their cooperation in tax matters, and desiring to conclude an Agreement for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion, with respect to taxes on income and on capital, have agreed as follows:

Article 1
PERSONS COVERED

This Agreement shall apply to persons who are residents of one or both of the Contracting States.

Article 2
TAXES COVERED

1. This Agreement shall apply to taxes on income and on capital imposed on behalf of a Contracting State or of its political subdivisions or local authorities, irrespective of the manner in which they are levied.

2. There shall be regarded as taxes on income and on capital imposed on total income, on total capital, or on elements of income or of capital, including taxes on gains from the alienation of movable or immovable property.

3. The existing taxes to which the Agreement shall apply are in particular:

a) In Argentina:

(i) the income tax (Impuesto a las Ganancias);

(ii) the presumed minimum income tax (Impuesto a la Ganancia Mínima Presunta);

and

(iii) the personal assets tax (Impuesto sobre los Bienes Personales);

(hereinafter referred to as “Argentine tax”);

b) In Qatar;

Taxes on income;

(hereinafter referred to as “Qatari tax”).

4. The Agreement shall apply also to any identical or substantially similar taxes that are imposed after the date of signature of the Agreement in addition to, or in place of, the existing taxes. The competent authorities of the Contracting States shall notify each other of any significant changes that have been made in their taxation laws.

Article 3

GENERAL DEFINITIONS

1. For the purposes of this Agreement, unless the context otherwise requires:

a) the term “Argentina” means the territory subjected to the sovereignty of the Argentine Republic, in accordance with its constitutional and legal provisions;

b) the term “Qatar” means the State of Qatar and, when used in the geographical sense, it means the State of Qatar’s lands, internal waters and territorial sea including its bed and subsoil, the air space over them, and the exclusive economic zone and the continental shelf over which the State of Qatar exercises the sovereign rights and jurisdiction in accordance with the provisions of international law and the State of Qatar’s national laws and regulations;

- c) the terms "a Contracting State" and "the other Contracting State" mean Argentina or Qatar as the context requires;
 - d) the term "person" includes an individual, a company and any other body of persons;
 - e) the term "company" means any body corporate or any entity which is treated as a body corporate for tax purposes;
 - f) the terms "enterprise of a Contracting State" and "enterprise of the other Contracting State" mean respectively an enterprise carried on by a resident of a Contracting State and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting State;
 - g) the term "international traffic" means any transport by a ship or aircraft operated by a resident of a Contracting State, except when the ship or aircraft is operated solely between places in the other Contracting State;
 - h) the term "national" means:
 - (i) any individual possessing the nationality of a Contracting State; and
 - (ii) any legal person, partnership and association deriving its status as such from the laws in force in a Contracting State;
 - i) the term "competent authority" means:
 - (i) in the case of Argentina, the Ministry of Treasury, Secretariat of Treasury (Ministerio de Hacienda, Secretaría de Hacienda); or its authorized representative; and
 - (ii) in the case of Qatar, the Ministry of Finance, or its authorized representative.
2. As regards the application of the Agreement at any time by a Contracting State, any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires, have the meaning that it has at that time under the law of that State for the purposes of the taxes to which the Agreement applies, any meaning under the applicable tax laws of that State prevailing over a meaning given to the term under other laws of that State.

Article 4
RESIDENT

1. For the purpose of this Agreement, the term “resident” of a Contracting State, means:

a) In the case of Argentina, any person who, under the laws of that State, is liable to tax therein by reason of his domicile, residence, place of management, place of incorporation or any other criterion of a similar nature, and also includes that State and any political subdivision or local authority thereof. This term, however, does not include any person who is liable to tax in a Contracting State in respect only of income from sources in that State or capital situated therein.

b) in the case of Qatar, any individual who has a permanent home, his centre of vital interest, or habitual abode in Qatar, and a company incorporated or having its place of effective management in Qatar. The term also includes the State of Qatar and any political subdivision, local authority or statutory body thereof.

2. Where by reason of the provisions of paragraph 1 an individual is a resident of both Contracting States, then his status shall be determined as follows:

a) he shall be deemed to be a resident only of the State in which he has a permanent home available to him; if he has a permanent home available to him in both States, he shall be deemed to be a resident only of the State with which his personal and economic relations are closer (centre of vital interests);

b) if the State in which he has his centre of vital interests cannot be determined, or if he has not a permanent home available to him in either State, he shall be deemed to be a resident only of the State in which he has an habitual abode;

c) if he has an habitual abode in both States or in neither of them, he shall be deemed to be a resident only of the State of which he is a national;

d) if the residence status of an individual cannot be determined in accordance with the provision of subparagraph (a), (b) and (c) above, then the competent authorities of the Contracting State shall settle the question by mutual agreement.

3. Where by reason of the provisions of paragraph 1 a person other than an individual is a resident of both Contracting States, then it shall be deemed to be a resident only of the State of which it is a national. If it is a national of both Contracting States, then the competent authorities of the Contracting States shall endeavour to settle

the question by mutual agreement. In case the competent authorities are unable to reach an agreement to resolve the question, that person shall not be entitled to the benefits and exemptions provided in the Agreement.

Article 5

PERMANENT ESTABLISHMENT

1. For the purposes of this Agreement, the term "permanent establishment" means a fixed place of business through which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.
2. The term "permanent establishment" includes especially:
 - a) a place of management;
 - b) a branch;
 - c) an office;
 - d) a factory;
 - e) a workshop;
 - f) premises used as sales outlet;
 - g) farm or plantation; and
 - h) a mine, an oil or gas well, a quarry or any other place related to the exploration, exploitation or extraction of natural resources.
3. The term "permanent establishment" also encompasses:
 - a) a building site, a construction, assembly or installation project or any supervisory activity in connection with such site or project, but only where such site, project or activity continues for a period or periods aggregating more than six months within any twelve month period; and
 - b) the furnishing of services, including consultancy services, by an enterprise through employees or other personnel engaged by the enterprise for such purpose, but only if the activities of that nature continue (for the same or a connected project) within a Contracting State for a period or periods aggregating more than six months within any twelve month period.
4. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, the term "permanent establishment" shall be deemed not to include:

- a) the use of facilities solely for the purpose of storage or display of goods or merchandise belonging to the enterprise;
- b) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage or display;
- c) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise;
- d) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of purchasing goods or merchandise or collecting information for the enterprise;
- e) the maintenance of a fixed place of business solely for any combination of activities mentioned in subparagraphs (a) to (d), or any other activity;

provided that such activity is of a preparatory or auxiliary character.

5. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, where a person – other than an agent of an independent status to whom paragraph 6 applies – is acting on behalf of an enterprise and has, and habitually exercises, in a Contracting State an authority to conclude contracts in the name of, or on behalf of the enterprise, or habitually plays the principal role leading to the conclusion of contracts that are routinely concluded without material modification by the enterprise, that enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in that State in respect of any activities which that person undertakes for the enterprise, unless the activities of such person are limited to those mentioned in paragraph 4 which, if exercised through a fixed place of business, would not make this fixed place of business a permanent establishment under the provisions of that paragraph.

6. An enterprise shall not be deemed to have a permanent establishment in a Contracting State merely because it carries on business in that State through a broker, general commission agent or any other agent of an independent status, provided that such persons are acting in the ordinary course of their business. However, when the activities of such an agent are devoted wholly or almost wholly on behalf of that enterprise, or on behalf of one or more enterprises to which it is related, he shall not be considered an agent of an independent status within the meaning of this paragraph.

7. The fact that a company which is a resident of a Contracting State controls or is controlled by a company which is a resident of the other Contracting State, or which carries on business in that other State (whether through a permanent establishment or

otherwise), shall not of itself constitute either company a permanent establishment of the other.

Article 6

INCOME FROM IMMOVABLE PROPERTY

1. Income derived by a resident of a Contracting State from immovable property (including income from agriculture, livestock or forestry) situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.
2. The term “immovable property” shall have the meaning which it has under the law of the Contracting State in which the property in question is situated. The term shall in any case include property accessory to immovable property, livestock and equipment used in agriculture, livestock and forestry, rights to which the provisions of general law respecting landed property apply, usufruct of immovable property and rights to variable or fixed payments as consideration for the working of, or the right to work, mineral deposits, sources and other natural resources. Ships, boats and aircraft shall not be regarded as immovable property.
3. The provisions of paragraph 1 shall apply to income derived from direct use, letting or use in any other form of immovable property.
4. The provisions of paragraphs 1 and 3 shall also apply to the income from immovable property of an enterprise and to income from immovable property used for the performance of independent personal services.

Article 7

BUSINESS PROFITS

1. The profits of an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that State unless the enterprise carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein. If the enterprise carries on or has carried on business as aforesaid, the profits of the enterprise may be taxed in the other State but only so much of them as is attributable to that permanent establishment.

2. Subject to the provisions of paragraph 3 below, where an enterprise of a Contracting State carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, there shall in each Contracting State be attributed to that permanent establishment the profits which it might be expected to make if it were a distinct and separate enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions and dealing wholly independently with the enterprise of which it is a permanent establishment.

3. In the determination of the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deductions expenses which are incurred for the purposes of the permanent establishment, including executive and general administrative expenses so incurred, whether in the State in which the permanent establishment is situated or elsewhere, which are allowed under the provisions of the domestic law of the Contracting State in which the permanent establishment is situated.

4. In so far as it has been customary in a contracting State to determine the profits to be attributed to a permanent establishment on the basis of an apportionment of the total profits of the enterprise to its various parts, nothing in paragraph 2 shall preclude that Contracting State from determining the profits to be taxed by such an apportionment as may be customary; the method of apportionment adopted shall, however, be such that the result shall be in accordance with the principles contained in this Article.

5. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, profits of an enterprise of a Contracting State derived from insurance and re-insurance activities by insuring property situated in the other Contracting State or persons who are residents thereof at the moment of signature of the insurance contract, may be taxed in that other State, whether or not the enterprise carries on those activities through a permanent establishment situated therein.

6. No profits shall be attributed to a permanent establishment by reason of the mere purchase by that permanent establishment of goods or merchandise for the enterprise.

7. For the purposes of the preceding paragraphs, the profits to be attributed to the permanent establishment shall be determined by the same method year by year unless there is good and sufficient reason to the contrary.

8. Where profits include items of income which are dealt with separately in other Articles of this Agreement, then the provisions of those Articles shall not be affected by the provisions of this Article.

Article 8
INTERNATIONAL TRAFFIC

1. Profits derived by an enterprise of a Contracting State from the operation of ships or aircraft in international traffic shall be taxable only in that State.

2. For the purposes of this Article, profits from the operation of ships or aircraft in international traffic shall include:

- a) profits from the rental on a bare boat basis of ships or aircraft; and
- b) profits from the use or rental of containers (including trailers and related equipment for the transport of containers) used for the transport of goods or merchandise,

where such rental or such use, as the case may be, is incidental to the operation of ships or aircraft in international traffic.

3. The provisions of paragraphs 1 and 2, shall also apply to profits from:

- a) the participation in a pool, a joint business or an international operating agency;
- b) selling of tickets on behalf of another enterprise;
- c) income derived from bank deposits, bonds, shares, stocks and other debentures,

where such profits are incidental to the operation of ships or aircraft in international traffic.

Article 9
ASSOCIATED ENTERPRISES

1. Where:

- a) an enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State, or

b) the same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting State and an enterprise of the other Contracting State,

and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between independent enterprises, then any profits which would, but for those conditions, have accrued to one of the enterprises, but, by reason of those conditions, have not so accrued, may be included in the profits of that enterprise and taxed accordingly.

2. Where a Contracting State includes in the profits of an enterprise of that State - and taxes accordingly- profits on which an enterprise of the other Contracting State has been charged to tax in that other State and the profits so included are profits which would have accrued to the enterprise of the first-mentioned State if the conditions made between the two enterprises had been those which would have been made between independent enterprises, then that other State shall make an appropriate adjustment to the amount of the tax charged therein on those profits. In determining such adjustment, due regard shall be had to the other provisions of this Agreement and the competent authorities of the Contracting States shall if necessary consult each other.

3. The provisions of paragraph 2 shall not apply where judicial, administrative or other legal proceedings have resulted in a final ruling that by actions giving rise to an adjustment of profits under paragraph 1, one of the enterprises concerned is liable to penalty with respect to fraud, gross negligence or willful default. This paragraph shall be applied through a mutual agreement procedure as provided for in Article 27.

Article 10

DIVIDENDS

1. Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

2. However, such dividends may also be taxed in the Contracting State of which the company paying the dividends is a resident and according to the laws of that State,

but if the recipient is the beneficial owner of the dividends the tax so charged shall not exceed:

- a) 5 per cent of the gross amount of the dividends if the beneficial owner is the Government of a Contracting State;
- b) 10 per cent of the gross amount of the dividends if the beneficial owner is a company (other than a partnership) which holds directly at least 25 per cent of the capital of the company paying the dividends;
- c) 15 per cent of the gross amount of the dividends in all other cases.

This paragraph shall not affect the taxation of the company in respect of the profits out of which the dividends are paid.

3. The term “dividends” as used in this Article means income from shares or other rights, not being debt-claims, participating in profits, as well as income from other corporate rights which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the laws of the Contracting State of which the company making the distribution is a resident.

4. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State of which the company paying the dividends is a resident through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such cases the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

5. Where a company which is a resident of a Contracting State derives profits or income from the other Contracting State, that other State may not impose any tax on the dividends paid by the company, except insofar as such dividends are paid to a resident of that other State or insofar as the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with a permanent establishment or a fixed base situated in that other State, nor subject the company's undistributed profits to a tax on the company's

undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits consist wholly or partly of income or profits arising in such other State.

Article 11
INTEREST

1. Interest arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.
2. However, such interest may also be taxed in the Contracting State in which it arises and according to the laws of that State, but if the recipient is the beneficial owner of the interest the tax so charged shall not exceed 12 per cent of the gross amount of the interest.
3. Notwithstanding the provisions of paragraph 2, interest arising in a Contracting State and paid to the Government of the other Contracting State shall be taxable only in that other State.
4. The term "interest" as used in this Article means income from debt-claims of every kind, whether or not secured by mortgage and whether or not carrying a right to participate in the debtor's profits, and in particular, income from government securities and income from bonds or debentures, including premiums and prizes attaching to such securities, bonds or debentures. Penalty charges for late payment shall not be regarded as interest for the purposes of this Article.
5. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the interest, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the interest arises through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the debt-claim in respect of which the interest is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such cases the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.
6. Interest shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that State. Where, however, the person paying the interest, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the indebtedness on which the

interest is paid was incurred, and such interest is borne by such permanent establishment or fixed base, then such interest shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment or the fixed base is situated.

7. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner of the interest or between both of them and some other person, the amount of the interest, having regard to the debt-claim for which it is paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

Article 12 **ROYALTIES**

1. Royalties arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. However, such royalties may also be taxed in the Contracting State in which they arise and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the royalties is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 10 per cent of the gross amount of the royalty paid.

3. The term "royalties" as used in this Article means payments of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use, news, any copyright of literary, musical or any other artistic or scientific work any computer software, any patent, trade mark, design or model, plan, secret formula or process or any other intangible property, or for the use of, or the right to use, industrial, commercial or scientific equipment, or for information concerning industrial, commercial or scientific experience, including the payments for the rendering of technical assistance and the payments of any kind received as a consideration of the use of, or the right to use, any cinematographic films, or work on film, tape or other means of reproduction of sounds or images.

4. The provision of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the royalties, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other

Contracting State in which the royalties arise, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the royalties are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such cases the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

5. Royalties shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that Contracting State. Where, however, the person paying the royalties, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the liability to pay the royalties was incurred, and such royalties are borne by such permanent establishment or fixed base, then such royalties shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment or fixed base is situated.

6. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the royalties, having regard to the use, right or information for which they are paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

Article 13

CAPITAL GAINS

1. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of immovable property referred to in Article 6 and situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. Gains from the alienation of movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State or of movable property pertaining to a fixed base available to a resident of a Contracting State in the other Contracting State for the purpose of performing independent personal services, including such gains from the alienation of

such a permanent establishment (alone or with the whole enterprise) or of such a fixed base, may be taxed in that other State.

3. Gains derived by an enterprise of a Contracting State from the alienation of ships or aircraft operated in international traffic, or movable property pertaining to the operation of such ships or aircraft, shall be taxable only in the Contracting State in which the enterprise is a resident.

4. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of shares deriving more than 50 per cent of their value directly or indirectly from immovable property situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.

5. Notwithstanding the provisions of paragraph 4, the taxation in a Contracting State of gains derived by the Government of the other Contracting State from the alienation of shares in publicly listed companies quoted in authorized local stock exchanges, shall not exceed 5 per cent of the gain.

6. Unless the provisions of paragraphs 4 and 5 are applicable, gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of shares representing the capital of a company that is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State, but the tax so charged shall not exceed:

- a) 10 per cent of the gain if it is realized on a participation detaining directly at least 25 per cent of the capital;
- b) 15 per cent of the gain in all other cases.

7. Gains from the alienation of motor vehicles, ships and aircrafts (other than those referred to in paragraph 3 of this Article), registered in a Contracting State may be taxed in that State.

8. Gains from the alienation of any property other than that referred to in paragraphs 1, 2, 3, 4, 5, 6 and 7 shall be taxable only in the Contracting State of which the alienator is a resident.

Article 14

INCOME FROM INDEPENDENT ACTIVITIES

1. Income derived by a resident of a Contracting State in respect of professional services or other activities of an independent character shall be taxable only in that State

except in the following circumstances, when such income may also be taxed in the other Contracting State:

- a) if he has a fixed base regularly available to him in the other Contracting State for the purpose of performing his activities; in that case, only so much of the income as is attributable to that fixed base may be taxed in that other Contracting State; or
- b) if his stay in the other Contracting State is for a period or periods amounting to or exceeding in the aggregate 183 days in any twelve-month period commencing or ending in the taxable year concerned; in that case, only so much of the income as is derived from his activities performed in that other State may be taxed in that other State.

2. The term "professional services" includes especially independent scientific, literary, artistic, educational or teaching activities as well as the independent activities of physicians, lawyers, engineers, architects, dentists and accountants. It does not include the technical assistance referred to in Article 12.

Article 15

INCOME FROM EMPLOYMENT

1. Subject to the provisions of Articles 16, 18 and 19, salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment shall be taxable only in that State unless the employment is exercised in the other Contracting State. If the employment is so exercised, such remuneration as is derived therefrom may be taxed in that other State.

2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised in the other Contracting State shall be taxable only in the first-mentioned State if:

- a) the recipient is present in the other State for a period or periods not exceeding in the aggregate 183 days within any twelve month period beginning or ending in the taxable year concerned; and
- b) the remuneration is paid by, or on behalf of, an employer who is not a resident of the other State; and
- c) the remuneration is not borne by a permanent establishment which the employer has in the other State.

3. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, remuneration derived from an employment exercised aboard a ship or aircraft operated in international traffic shall be taxable only in the Contracting State in which the enterprise is a resident.

4. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, salaries, wages, allowances and other remuneration received by an employee in a top-level managerial position in an airline or shipping enterprise of a Contracting State, who is stationed in the other Contracting State, shall be taxable only in the Contracting State in which the enterprise is a resident.

Article 16

DIRECTORS' FEES

Directors' fees and similar payments derived by a resident of a Contracting State in his capacity as a member of the board of directors of a company which is a resident of the other Contracting State, may be taxed in that other State.

Article 17

ARTISTES AND SPORTSPERSONS

1. Notwithstanding the provisions of Articles 14 and 15, income derived by a resident of a Contracting State as an entertainer, such as a theatre, motion picture, radio or television artiste, or a musician, or as a sportsperson, from his personal activities as such exercised in the other Contracting State, may be taxed in that other State.

2. Where income in respect of personal activities exercised by an entertainer or a sportsperson in his capacity as such accrues not to the entertainer or sportsperson himself but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of Article 7, 14 and 15, be taxed in the Contracting State in which the activities of the entertainer or sportsperson are exercised.

3. Income derived by a resident of a Contracting State from activities exercised in the other Contracting State as envisaged in paragraphs 1 and 2 of this Article, shall be exempted from tax in that other State if the visit to that other State is supported wholly or substantially by funds of either Contracting State, a political subdivision or a local

authority thereof, or takes place under a cultural agreement or arrangement between the Governments of the Contracting States.

Article 18

PENSIONS AND ANNUITIES

1. Subject to the provisions of paragraph 2 of Article 19, pensions and other similar remuneration and annuities arising in a Contracting State paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in both Contracting States.

2. The term “annuity” means a stated sum payable periodically at stated times during life or during a specified or ascertainable period of time under an obligation to make the payments in return for adequate and full consideration in money or money’s worth.

Article 19

GOVERNMENT SERVICE

1. a) Salaries, wages and other similar remuneration, other than a pension, paid by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State.

b) However, such salaries, wages and other similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the services are rendered in that other State and the individual is a resident of that other State who:

(i) is a national of that other State; or

(ii) did not become a resident of that other State solely for the purpose of rendering the services.

2. a) Any pension paid by, or out of funds created by, a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State.

b) However, such pension shall be taxable only in the other Contracting State if the individual is a resident of, and a national of, that State.

3. The provisions of Articles 15, 16, 17, and 18 of this Agreement shall apply to salaries, wages and similar remuneration, and to pensions in respect of services rendered in connection with a business carried on by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof.

Article 20

TEACHERS AND RESEARCHERS

1. An individual who is or was immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who, at the invitation of the Government of the first-mentioned Contracting State or of a university, college, school, museum or other cultural institution in that first mentioned Contracting State or under an official program of cultural exchange, is present in that Contracting State for a period not exceeding three consecutive years solely for the purpose of teaching, giving lectures or carrying out research at such institution shall be exempt from tax in that Contracting State on his remuneration for such activity.

2. The provisions of paragraph 1 of this Article shall not apply to income from research if such research is undertaken not in the public interest but primarily for the private benefit of a specific person or persons.

Article 21

STUDENTS, BUSINESS APPRENTICES AND TRAINEES

1. Payments which a student or business apprentice or trainee who is or was immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State

and who is present in the first-mentioned Contracting State solely for the purpose of his education or training receives for the purpose of his maintenance, education or training shall not be taxed in that Contracting State, provided that such payments arise from sources outside that Contracting State.

2. In respect of grants, scholarships and remuneration from employment not covered by paragraph 1, a student, business apprentice or trainee described in paragraph 1 shall, in addition, be entitled during such education or training to the same exemptions, relief or reductions in respect of taxes available to residents of the State which he is visiting.

Article 22

OTHER INCOME

1. Items of income of a resident of a Contracting State, wherever arising, not dealt with in the foregoing articles of this Agreement shall be taxable only in that State.

2. The provisions of paragraph 1 shall not apply to income, other than income from immovable property as defined in paragraph 2 of Article 6, derived by a resident of a Contracting State if the recipient of such income, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the income is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

3. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, items of income of a resident of a Contracting State, not dealt with in the foregoing articles of this Agreement and arising in the other Contracting State may be taxed in that other State.

Article 23

CAPITAL

1. Capital owned by a resident of a Contracting State and situated in the other Contracting State, may be taxed in that other Contracting State.

2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, capital represented by ships and aircraft operated by a resident of a Contracting State in international traffic and by movable property pertaining to the operation of such ships and aircraft, shall be taxable only in that State.

Article 24

ELIMINATION OF DOUBLE TAXATION

1. In the case of Argentina, in accordance with the limitations provided in its domestic laws, double taxation shall be avoided as follows:

Where a resident of Argentina derives income from sources in Qatar or owns capital situated in Qatar which, in accordance with the provisions of this Agreement, may be taxed in Qatar, Argentina shall allow:

- a) as a deduction from the tax on foreign source income of that resident, an amount equal to the income tax paid in Qatar;
- b) as a deduction from the tax on capital of that resident situated in Qatar, an amount equal to the capital tax paid in Qatar.

Such deduction in either case shall not, however, exceed that part of the income tax or capital tax, as computed before the deduction is given, which is attributable, as the case may be, to the income or the capital which may be taxed in Qatar.

Where in accordance with any provision of this Agreement income derived or capital owned by a resident of Argentina is exempt from tax therein, Argentina may nevertheless, in calculating the amount of tax on the remaining income or capital of such resident, take into account the exempted income or capital.

2. In the case of Qatar, double taxation shall be eliminated as follows:

Where a resident of Qatar derives income or owns capital which, in accordance with the provisions of this Agreement, is taxable in Argentina then Qatar shall allow as a deduction from the tax on income or capital of that resident an amount equal to the tax paid in Argentina provided that such deduction shall not exceed that part of the tax, as

computed before the deduction is given, which is attributable to the income derived from Argentina or capital there situated.

3. For the purposes of paragraphs 1 and 2 of this Article, the terms “tax paid” shall be deemed to include the amount of tax which would have been paid in a Contracting State, should an exemption or reduction not be granted to specific projects approved according to the laws and regulations of that Contracting State.

Article 25

LIMITATION OF BENEFITS

Notwithstanding the other provisions of this Agreement, a benefit under this Agreement shall not be granted in respect of an item of income or capital if it is reasonable to conclude, having regard to all relevant facts and circumstances, that obtaining that benefit was one of the principal purposes of any arrangement or transaction that resulted directly or indirectly in that benefit, unless it is established that granting that benefit in these circumstances would be in accordance with the object and purposes of the relevant provisions of this Agreement.

Article 26

NON-DISCRIMINATION

1. Nationals of a Contracting State shall not be subjected in the other Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith, which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of that other Contracting State in the same circumstances, in particular with respect to residence, are or may be subjected. This provision shall, notwithstanding the provisions of Article 1 of this Agreement, also apply to persons who are not residents of one or both of the Contracting States.

2. The taxation on a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State shall not be less favorably levied in that other Contracting State than the taxation levied on enterprises of that other State carrying on

the same activities. The provisions of this Article shall not be construed as obliging a Contracting State to grant to residents of the other Contracting State any personal allowances, reliefs and reductions for taxation purposes on account of civil status or family responsibilities which it grants to its own residents.

3. Enterprises of a Contracting State, the capital of which is wholly or partly owned or controlled, directly or indirectly, by one or more residents of the other Contracting State, shall not be subjected in the first-mentioned Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which other similar enterprises of the first-mentioned Contracting State are or may be subjected.

4. Except where the provisions of paragraph 1 of Article 9, paragraph 7 of Article 11, or paragraph 6 of Article 12 of this Agreement apply, interest, royalties and other disbursements paid by an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable profits of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been paid to a resident of the first-mentioned State.

5. The non taxation of Qatari nationals under Qatari tax law shall not be regarded as a discrimination under the provision of this Article.

6. In this Article the term "taxation" means taxes which are the subject of this Agreement.

Article 27

MUTUAL AGREEMENT PROCEDURE

1. Where a person considers that the actions of one or both of the Contracting States result or will result for him in taxation not in accordance with the provisions of this Agreement, he may, irrespective of the remedies provided by the domestic law of those States, present his case to the competent authority of the Contracting State of which he is a resident or, if his case comes under paragraph 1 of Article 26 of this Agreement, to that of the Contracting State of which he is a national. The case must be

presented within three years from the first notification of the action resulting in taxation not in accordance with the provisions of the Agreement.

2. The competent authority shall endeavor, if the objection appears to it to be justified and if it is not itself able to arrive at a satisfactory solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other Contracting State, with a view to the avoidance of taxation which is not in accordance with the provisions of this Agreement. Any agreement reached shall be implemented notwithstanding the time limits provided in the domestic law of each Contracting State.

3. The competent authorities of the Contracting States shall endeavour to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of the Agreement. They may also consult together for the elimination of double taxation in cases not provided for in the Agreement.

4. The competent authorities of the Contracting States may communicate with each other directly, including through a joint commission consisting of themselves or their representatives, for the purpose of reaching an agreement in the sense of the preceding paragraphs.

Article 28

EXCHANGE OF INFORMATION

1. The competent authorities of the Contracting States shall exchange such information as is foreseeably relevant for carrying out the provisions of this Agreement or to the administration or enforcement of the domestic laws concerning taxes of every kind and description imposed on behalf of the Contracting States, insofar as the taxation thereunder is not contrary to the Agreement. The exchange of information is not restricted by Articles 1 and 2 of this Agreement.

2. Any information received under paragraph 1 of this Article by a Contracting State shall be treated as secret in the same manner as information obtained under the domestic laws of that State and shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) concerned with the assessment or collection of, the enforcement or prosecution in respect of, or the determination of appeals in relation to the taxes referred to in paragraph 1, or the oversight of the above.

Such persons or authorities shall use the information only for such purposes. They may disclose the information in public court proceedings or in judicial decisions.

3. In no case shall the provisions of paragraphs 1 and 2 of this Article be construed so as to impose on a Contracting State the obligation:

- a) to carry out administrative measures at variance with the laws and the administrative practice of that or of the other Contracting State;
- b) to supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State;
- c) to supply information which would disclose any trade, business, industrial, commercial or professional secret or trade process, or information the disclosure of which would be contrary to public policy (order public).

4. If information is requested by a Contracting State in accordance with this Article, the other Contracting State shall use its information gathering measures to obtain the requested information, even though that other State may not need such information for its own tax purposes. The obligation contained in the preceding sentence is subject to the limitations of paragraph 3 but in no case shall such limitations be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because it has no domestic interest in such information.

5. In no case shall the provisions of paragraph 3 be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because the information is held by a bank, other financial institution, nominee or person acting in an agency or a fiduciary capacity or because it relates to ownership interests in a person.

Article 29

MEMBERS OF DIPLOMATIC MISSIONS AND CONSULAR POSTS

Nothing in this Agreement shall affect the fiscal privileges of members of diplomatic missions or consular posts under the general rules of international law or under the provisions of special agreements.

Article 30
ENTRY INTO FORCE

1. The Contracting States shall notify each other in writing, through diplomatic channels, of the completion of the procedures required by their laws for the bringing into force of this Agreement. The Agreement shall enter into force on the date of the later of these notifications.
2. The provisions of this Agreement shall have effect:
 - a) with regard to taxes withheld at source, in respect of amounts paid or credited on or after the first day of January of the calendar year immediately following the year in which the Agreement enters into force; and
 - b) with regard to other taxes, in respect of taxable years beginning on or after the first day of January of the calendar year immediately following the year in which the Agreement enters into force.

Article 31
TERMINATION

1. This Agreement shall remain in force until terminated by a Contracting State. Either Contracting State may terminate the Agreement, through diplomatic channels, by giving written notice of termination at least six months before the end of any calendar year following the expiration of a period of five years from the date of its entry into force.
2. This Agreement shall cease to have effect:
 - a) with regard to taxes withheld at source, in respect of amounts paid or credited on or after the first day of January of the calendar year immediately following the year in which the notice is given; and
 - b) with regard to other taxes, in respect of taxable years beginning on or after the first day of January of the calendar year immediately following the year in which the notice is given.

IN WITNESS WHEREOF the Plenipotentiaries of the two Contracting States, duly authorised thereto, have signed this Agreement.

DONE in duplicate at *Washington, DC* this *19th* of *April* 20*18*, in Spanish, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of any divergence, the English text shall prevail.

**FOR
THE GOVERNMENT OF THE
ARGENTINE REPUBLIC**



**FOR
THE GOVERNMENT OF THE
STATE OF QATAR**



PROTOCOL

The Government of the Argentine Republic and the Government of the State of Qatar have agreed at the signing at *Washington, DC* on the *19th* of *April* 20*18*, of the Agreement between the two Contracting States for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income and on capital upon the following provisions which shall form an integral part of the said Agreement.

1. Ad Article 5:

With respect to paragraph 2, subparagraph h), it is understood that the term “exploration, exploitation or extraction of natural resources” include fishing activities, even without a fixed place of business, during a period exceeding three months in any twelve month period commencing or ending in the fiscal year concerned.

2. Ad Article 7:

(a) With respect to paragraph 2, it is understood that no adjustment shall be made to the profits of the permanent establishment if the conditions under which the permanent establishment and the enterprise are dealing do not differ from those which would be made between independent enterprises.

(b) With respect to paragraph 5, in the case of re-insurance the tax so charged shall not exceed 2.5 per cent of the gross amount of the payment.

(c) The provisions of paragraph 6 shall not be applicable in the case of purchases of goods or merchandises that are subsequently sold by the enterprise and transferred to a Third State.

3. Ad Article 10

It is understood that a withholding tax applicable according to the domestic law of the Contracting States, where a company pays dividends or distributes profits that were not previously subject to tax in the hands of the company, is also covered by the last sentence of paragraph 2 as a tax on the profits of the company.

4. Ad Article 12

(a) With respect to paragraph 2, the limitation on the taxation at source by either Contracting State shall apply provided that the contracts regarding transfer of technology are registered or authorized according to the requirements of their domestic law.

(b) The tax limitation established in paragraph 2 referred to royalties derived from the use or the right to use any copyright of literary, dramatic, musical or any other artistic work, shall apply solely if the beneficial owner is the author or his/her heirs.

(c) With respect to paragraph 2, the competent authorities shall determine, on a case by case basis, through a mutual agreement procedure those cases that could be considered as technical assistance. Any collection not in accordance with such mutual agreement shall be reimbursed to the taxpayer.

5. Ad Articles 10, 11 and 13

For the purposes of articles 10, 11 and 13, the term "Government" includes: (a) the political subdivision, (b) the local authorities; (c) the Central Bank; and (d) any other institution resident in that Contracting State performing financial functions of a governmental nature and the capital of which is wholly owned directly or indirectly by that Contracting State.

In the case of Qatar, the institutions referred to in (d) of the precedent paragraph means: (i) Qatar Investment Authority, (ii) Qatar Holding, (iii) Qatar Development Bank, (iv) Qatar Petroleum and (v) Qatar Retirement Funds.

The competent authority of the State of Qatar shall notify the competent authority of Argentina if an institution of those mentioned above no longer meets the criteria provided for in the second paragraph of this provision as well as if new institutions have to be added to the list because they are covered by the criteria.

6. Ad Articles 10, 13 and 23

If after the date of signature of this Agreement, Argentina concludes a Double Taxation Agreement which:

(a) limits the taxation in the State of source of dividends or capital gains derived by the Government of a Contracting State, to a rate that is lower than that provided for in subparagraph (a) of paragraph 2 of Article 10 or paragraph 5 of Article 13; or

(b) limits the taxation of property owned by the Government of a Contracting State, to a lower taxation than that provided for in paragraph 1 of Article 23;

the lower rate (including any exemption) or lower taxation shall automatically apply for the purposes of this Agreement from the date on which the other Agreement enters into effect.

7. Ad Article 14

Any payment made by a resident of a Contracting State or borne by a permanent establishment or a fixed base situated in that Contracting State for professional services as defined in paragraph 2 Article 14 or for any other activities of an independent character may be taxed in that Contracting State.

8. Ad Article 15

With respect to paragraph 4, it is understood that a top-level managerial position relates to the function performed by an employee who has been assigned by the head office to manage a local office as an area manager and whose remuneration is borne by the head office.

9. Ad Article 17

It is understood that income derived by entertainers or sportspersons who are residents of a Contracting State from their personal activities related to their reputation as an artist or sportsperson, exercised in the other Contracting State, may be taxed in that other State.

10. Ad Article 20

For the purposes of the Agreement, it is understood that the income derived from the rendering of services for a private institution is not covered by Article 20.

11. Ad Article 23

With respect to Article 23, the term movable property shall be deemed to include any motor vehicle pertaining to the operation of international transport.

12. Ad Article 26

It is understood that paragraph 4 shall not prevent a Contracting State to apply its domestic legislation regarding the limitation for the deduction of payments made to non-residents for the use or the right to use trademarks and patents.

13. It is understood that nothing in the Agreement shall prevent a Contracting State from applying the provisions of its domestic laws regarding “thin capitalization”.

IN WITNESS WHEREOF the Plenipotentiaries of the two Contracting States, duly authorised thereto, have signed this Protocol.

DONE in duplicate at Washington, DC this 19th of April, 2018, in Spanish, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of any divergence, the English text shall prevail.

FOR
THE GOVERNMENT OF THE
ARGENTINE REPUBLIC



FOR
THE GOVERNMENT OF THE
STATE OF QATAR



[SPANISH TEXT – TEXTE ESPAGNOL]

**ACUERDO
ENTRE
EL GOBIERNO DE LA REPÚBLICA ARGENTINA
Y
EL GOBIERNO DEL ESTADO DE QATAR
PARA EVITAR LA DOBLE IMPOSICIÓN
Y PREVENIR LA EVASIÓN FISCAL
EN MATERIA DE IMPUESTOS SOBRE LA RENTA
Y SOBRE EL PATRIMONIO**

El Gobierno de la República Argentina y el Gobierno del Estado de Qatar, con la intención de continuar desarrollando sus relaciones económicas y profundizar su cooperación en materia impositiva, y deseando concluir un Acuerdo para evitar la doble imposición y prevenir la evasión fiscal, con respecto a los impuestos sobre la renta y sobre el patrimonio, han convenido lo siguiente:

**Artículo 1
ÁMBITO PERSONAL**

El presente Acuerdo se aplica a las personas residentes de uno o ambos Estados Contratantes.

**Artículo 2
IMPUESTOS COMPRENDIDOS**

1. El presente Acuerdo se aplicará a los impuestos sobre la renta y sobre el patrimonio establecidos por un Estado Contratante, o cualquiera de sus subdivisiones políticas o autoridades locales, cualquiera sea el sistema establecido para su

recaudación.

2. Se consideran impuestos sobre la renta y sobre el patrimonio los impuestos que gravan la renta total o el patrimonio total, o parte de la renta o parte del patrimonio, incluidos los impuestos sobre las ganancias provenientes de la enajenación de bienes muebles e inmuebles.

3. Los impuestos actuales a los cuales se aplica el presente Acuerdo son los siguientes:

a) En Argentina:

- (i) el Impuesto a las Ganancias;
- (ii) el Impuesto a la Ganancia Mínima Presunta; y
- (iii) el Impuesto sobre los Bienes Personales.

(denominados en lo sucesivo "Impuesto Argentino").

b) En Qatar:

el Impuesto sobre la Renta (denominado en adelante "Impuesto Qatarí").

4. Este Acuerdo se aplicará asimismo a cualquier impuesto idéntico o sustancialmente similar que se establezca con posterioridad a la fecha de la firma del presente Acuerdo, además de, o en reemplazo de, los impuestos actuales. Las autoridades competentes de los Estados Contratantes se comunicarán entre sí cualquier modificación sustancial que se haya introducido en sus respectivas legislaciones tributarias.

Artículo 3

DEFINICIONES GENERALES

1. A los fines del presente Acuerdo, a menos que de su contexto se infiera una interpretación diferente:

a) el término "Argentina" significa el territorio sujeto a la soberanía de la República Argentina, conforme a sus normas constitucionales y legales;

b) el término "Qatar", cuando se utiliza en sentido geográfico, significa el territorio del Estado de Qatar, incluidas sus aguas internas, mar territorial (incluidos el lecho marino y el subsuelo), el espacio aéreo sobre ellas y la zona económica exclusiva y plataforma continental sobre las que el Estado de Qatar ejerce derechos de soberanía y

de jurisdicción, de conformidad con las disposiciones del derecho internacional y las leyes y reglamentaciones nacionales del Estado de Qatar;

c) los términos “un Estado Contratante” y “el otro Estado Contratante” significan, según se infiera del texto, Argentina o Qatar;

d) el término “persona” comprende a cualquier persona física, sociedad u otra agrupación de personas;

e) el término “sociedad” significa cualquier persona jurídica o cualquier entidad que se considere como tal a los efectos impositivos;

f) las expresiones “empresa de un Estado Contratante” y “empresa del otro Estado Contratante” significan, respectivamente, una empresa explotada por un residente de un Estado Contratante y una empresa explotada por un residente del otro Estado Contratante;

g) la expresión “tráfico internacional” significa cualquier transporte efectuado por buque o aeronave operados por un residente de un Estado Contratante, excepto cuando el buque o aeronave sean operados solamente entre lugares situados en el otro Estado Contratante;

h) el término “nacional” significa:

(i) cualquier persona física que posea la nacionalidad de un Estado Contratante; y

(ii) cualquier persona jurídica, agrupamiento empresario o asociación cuyo carácter de tal derive de la legislación en vigor de un Estado Contratante;

i) la expresión “autoridad competente” significa:

(i) en el caso de Argentina, la Secretaría de Hacienda del Ministerio de Hacienda, o su representante autorizado; y

(ii) en el caso del Estado de Qatar, el Ministerio de Finanzas o su representante autorizado.

2. Para la aplicación del presente Acuerdo por un Estado Contratante en un momento determinado, cualquier término no definido tendrá, a menos que de su contexto se infiera una interpretación diferente, el significado que en ese momento le atribuya la legislación de ese Estado, respecto de los impuestos a los que se aplica el presente Acuerdo. Cualquier interpretación que corresponda conforme a las leyes tributarias de ese Estado prevalecerá sobre cualquier interpretación que le atribuyan otras leyes de dicho Estado.

Artículo 4
RESIDENCIA

1. A los efectos del presente Acuerdo, la expresión “residente” de un Estado Contratante significa:

a) en el caso de Argentina, cualquier persona que, conforme a las leyes de dicho Estado, esté sujeta a imposición en él por razón de su domicilio, residencia, sede de dirección, lugar de constitución o cualquier otro criterio de naturaleza similar, incluido el Estado en cuestión y toda subdivisión política o autoridad local. No obstante, esta expresión no incluye a las personas que estén sujetas a imposición en ese Estado exclusivamente por las rentas procedentes de fuentes situadas en ese Estado o por el patrimonio situado en el mismo.

b) en el caso de Qatar, cualquier persona física que posea una vivienda permanente, centro de intereses vitales o vivienda habitual en Qatar, así como toda sociedad constituida o con sede de dirección efectiva en Qatar. El término incluye también al Estado de Qatar y toda subdivisión política, autoridad local y organismo establecido por ley.

2. Cuando, conforme al apartado 1 precedente, una persona física sea residente de ambos Estados Contratantes, su condición se determinará de la siguiente manera:

a) dicha persona será considerada residente del Estado Contratante donde posea una vivienda permanente a su disposición; si tuviera una vivienda permanente a su disposición en ambos Estados Contratantes, se considerará residente del Estado con el que mantenga relaciones personales y económicas más estrechas (centro de intereses vitales);

b) si no pudiera determinarse el Estado Contratante en que dicha persona posea el centro de sus intereses vitales, o si no tuviera una vivienda permanente disponible en ninguno de los dos Estados, se la considerará residente solamente del Estado donde viva habitualmente;

c) si viviera de manera habitual en ambos Estados Contratantes, o no lo hiciera en ninguno de ellos, se considerará residente únicamente del Estado del que sea nacional;

d) si la residencia de una persona física no pudiera determinarse de conformidad con lo dispuesto en los subapartados a), b) o c), las autoridades competentes de los dos Estados Contratantes resolverán el caso de mutuo acuerdo.

3. Cuando, en virtud de lo dispuesto en el apartado 1 precedente, una persona, distinta de una persona física, sea residente de ambos Estados Contratantes, se considerará únicamente residente del Estado del que sea nacional. Si fuera nacional de ambos Estados Contratantes, las autoridades competentes de los Estados Contratantes procurarán resolver la cuestión de mutuo acuerdo. Si las autoridades competentes no pudieran llegar a un acuerdo para resolver la cuestión, la persona no tendrá derecho a los beneficios y exenciones previstos en el presente Acuerdo.

Artículo 5

ESTABLECIMIENTO PERMANENTE

1. A los efectos del presente Acuerdo, la expresión “establecimiento permanente” significa cualquier lugar fijo de negocios que utiliza una empresa para desarrollar total o parcialmente su actividad.

2. La expresión “establecimiento permanente” comprende especialmente:

- a) una sede de dirección;
- b) una sucursal;
- c) una oficina;
- d) una fábrica;
- e) un taller;
- f) un local utilizado como punto de venta;
- g) una granja o plantación; y
- h) una mina, un pozo de gas o petróleo, una cantera, o cualquier otro lugar relacionado con la exploración, explotación o extracción de recursos naturales.

3. El término “establecimiento permanente” asimismo comprende:

- a) una obra, una construcción, un proyecto de montaje o de instalación, o una actividad de supervisión relacionada con ellos, pero sólo cuando dicha obra, proyecto o actividad continúe durante un período o períodos que en total superen los seis meses dentro de un período cualquiera de doce meses;
- b) la prestación de servicios por una empresa, incluidos los servicios de consultoría, por intermedio de sus empleados u otras personas contratadas por la empresa para ese fin, pero sólo cuando dichas actividades prosigan (para el mismo proyecto o un proyecto

relacionado) dentro del territorio de un Estado Contratante durante un período o períodos que en total superen los seis meses dentro de un período cualquiera de doce meses.

4. No obstante lo dispuesto precedentemente en este Artículo, se considera que el término “establecimiento permanente” no incluye:

- a) el uso de instalaciones con el único fin de almacenar o exponer bienes o mercaderías pertenecientes a la empresa;
- b) el mantenimiento de existencias de bienes o mercaderías pertenecientes a la empresa con el único fin de almacenarlas o exponerlas;
- c) el mantenimiento de existencias de bienes o mercaderías pertenecientes a la empresa con el único fin de ser procesadas por otra empresa;
- d) el mantenimiento de un lugar fijo de negocios con el único fin de adquirir bienes o mercaderías o recabar información para la empresa;
- e) el mantenimiento de un lugar fijo de negocios con el único fin de realizar para la empresa cualquier combinación de las actividades mencionadas en los subapartados a) a d), o cualquier otra actividad;

siempre que dichas actividades tengan carácter preparatorio o auxiliar.

5. No obstante lo dispuesto en los apartados 1 y 2 precedentes, cuando una persona –distinta de un agente independiente, al cual se le aplica lo dispuesto en el apartado 6– actúe en un Estado Contratante por cuenta de una empresa, y posea y ejerza regularmente poderes que lo faculten para concluir contratos por cuenta o en nombre de dicha empresa, o habitualmente desempeñe el rol principal que lleva a la conclusión de los contratos que son rutinariamente celebrados sin modificación sustancial por parte de la empresa, se considerará que dicha empresa posee un establecimiento permanente en el mencionado Estado en relación con cualquier actividad que dicha persona realice para la empresa, a menos que las actividades de esa persona se limiten a las mencionadas en el apartado 4, las cuales, de haber sido realizadas mediante un lugar fijo de negocios, harían que éste no sea considerado establecimiento permanente de acuerdo con las disposiciones de ese apartado.

6. No se considerará que una empresa de un Estado Contratante tiene un establecimiento permanente en el otro Estado Contratante por el mero hecho de que realice actividades en ese otro Estado Contratante por intermedio de un corredor,

comisionista general u otro agente independiente, siempre que dichas personas actúen en el curso de su actividad habitual. No obstante, cuando las actividades de dicho agente se realicen totalmente, o casi totalmente, por cuenta de la empresa o por cuenta de una o más empresas relacionadas a dicha empresa, la persona no se considerará agente independiente en los términos del presente apartado.

7. El hecho de que una sociedad residente de un Estado Contratante controle o sea controlada por una sociedad residente del otro Estado Contratante, o de que realice actividades empresariales en ese otro Estado (ya sea por medio de un establecimiento permanente o de otra forma), no tendrá por sí solo el efecto de convertir a cualquiera de dichas sociedades en un establecimiento permanente de la otra.

Artículo 6

RENTA DE BIENES INMUEBLES

1. Las rentas que un residente de un Estado Contratante obtenga de bienes inmuebles (incluidas las rentas de explotaciones agrícolas, pecuarias o forestales) situados en el otro Estado Contratante pueden someterse a imposición en ese otro Estado.

2. La expresión “bienes inmuebles” tendrá el significado que le atribuya el derecho del Estado Contratante en que los bienes en cuestión estén situados. La expresión comprende en todo caso los accesorios de los bienes inmuebles, el ganado y el equipo utilizado en explotaciones agrícolas, pecuarias y forestales, los derechos a los que se apliquen la legislación general sobre bienes raíces, usufructo de bienes inmuebles, y el derecho a percibir pagos variables o fijos por la explotación o el derecho a explotar yacimientos minerales, fuentes y otros recursos naturales. Los buques, embarcaciones y aeronaves no se considerarán bienes inmuebles.

3. Lo dispuesto en el apartado 1 se aplicará a la renta derivada de la utilización directa, arrendamiento o cualquier otro uso de bienes inmuebles.

4. Lo dispuesto en los apartados 1 y 3 se aplicará además a la renta de bienes inmuebles de una empresa, y a la renta de inmuebles utilizados para la prestación de servicios personales en forma independiente.

Artículo 7

BENEFICIOS EMPRESARIALES

1. Los beneficios de una empresa de un Estado Contratante solamente podrán someterse a imposición en ese Estado, salvo que la empresa realice su actividad en el otro Estado Contratante por medio de un establecimiento permanente situado en él. Si la empresa realiza o ha realizado actividades en la forma antedicha, los beneficios de la empresa podrán someterse a imposición en el otro Estado, pero únicamente en la medida en que sean atribuibles a dicho establecimiento permanente.
2. Sujeto a lo dispuesto en el apartado 3, cuando una empresa de un Estado Contratante realice su actividad en el otro Estado Contratante por medio de un establecimiento permanente situado en él, en cada Estado Contratante se atribuirán a dicho establecimiento permanente los beneficios que podría esperarse que éste obtenga si fuera una empresa distinta y separada que realiza las mismas o similares actividades, en las mismas o similares condiciones, y tratase con total independencia con la empresa de la que es establecimiento permanente.
3. Para la determinación de los beneficios del establecimiento permanente, se permitirá la deducción de gastos incurridos para cumplir los fines del establecimiento permanente, incluso los gastos de dirección y generales de administración, tanto si se efectúan dentro o fuera del Estado en que se encuentra el establecimiento permanente, siempre que resulten deducibles de conformidad con las disposiciones de la legislación interna del Estado Contratante en el que se encuentre situado el establecimiento permanente.
4. En la medida en que resulte habitual en un Estado Contratante determinar los beneficios atribuibles a un establecimiento permanente mediante la asignación de los beneficios totales de la empresa a sus distintas partes, nada de lo dispuesto en el apartado 2 anterior evitará que ese Estado Contratante determine, de esa manera, los beneficios imponibles. No obstante, el método de asignación adoptado deberá permitir que el resultado se ajuste a los principios establecidos en este Artículo.
5. No obstante lo dispuesto en el apartado 1, los beneficios que obtenga una empresa de un Estado Contratante por actividades de seguro o reaseguro de bienes situados en el otro Estado Contratante, o de personas que allí residan en el momento de la firma del contrato de seguro, podrán someterse a imposición en ese otro Estado, tanto

si la empresa realiza o no su actividad por medio de un establecimiento permanente allí situado.

6. No se atribuirá ningún beneficio a un establecimiento permanente por la mera adquisición por parte de dicho establecimiento permanente de bienes o mercaderías para la empresa.

7. A los efectos de los apartados precedentes, los beneficios que deban atribuirse al establecimiento permanente se determinarán por el mismo método año por año, salvo que exista razón suficiente para hacer lo contrario.

8. Cuando los beneficios comprendan rentas reguladas separadamente en otros Artículos del presente Acuerdo, las disposiciones de dichos Artículos no se verán afectadas por lo dispuesto en este Artículo.

Artículo 8

TRÁFICO INTERNACIONAL

1. Los beneficios que obtenga una empresa de un Estado Contratante provenientes de la operación de buques o aeronaves en el tráfico internacional sólo podrán someterse a imposición en dicho Estado.

2. A los efectos de este Artículo, los beneficios provenientes de la operación de buques o aeronaves en el tráfico internacional comprenden:

- a) los beneficios del fletamento de buques o aeronaves a casco desnudo; y
- b) los beneficios del uso o locación de contenedores (incluso los remolques y equipos accesorios del transporte de contenedores) utilizados para el transporte de bienes o mercaderías,

cuando dicha locación o utilización, según sea el caso, se realice en ocasión de la operación de buques o aeronaves en el tráfico internacional.

3. Lo dispuesto en los apartados 1 y 2 precedentes también se aplicará a los beneficios provenientes de:

- a) la participación en un consorcio [*pool*], explotación conjunta o agencia de operación internacional;
- b) la venta de pasajes por cuenta de otra empresa;
- c) la renta proveniente de depósitos bancarios, bonos, acciones o participaciones,

títulos valores y otros debentures, cuando dichos beneficios se obtengan en ocasión de la operación de buques o aeronaves en el tráfico internacional.

Artículo 9 **EMPRESAS ASOCIADAS**

1. Cuando:
 - a) una empresa de un Estado Contratante participe directa o indirectamente en la dirección, el control o el capital de una empresa del otro Estado Contratante, o
 - b) las mismas personas participen directa o indirectamente en la dirección, el control o el capital de una empresa de un Estado Contratante y de una empresa del otro Estado Contratante,y, en uno u otro caso, las dos empresas estén, en sus relaciones comerciales o financieras, unidas por condiciones aceptadas o impuestas, que difieran de las que serían acordadas por empresas independientes, los beneficios que habrían sido obtenidos por una de las empresas de no existir dichas condiciones, pero que de hecho no se hayan producido a causa de las mismas, podrán incluirse en los beneficios de esa empresa y someterse a imposición en consecuencia.
2. Cuando un Estado Contratante incluya en los beneficios de una empresa de ese Estado -y someta a imposición en consecuencia- beneficios de una empresa del otro Estado Contratante que fueron sometidos a imposición en ese otro Estado, y esos beneficios así incluidos son beneficios que habrían sido realizados por la empresa del primer Estado si las condiciones convenidas entre ambas empresas hubieran sido las que se hubiesen acordado entre empresas independientes, ese otro Estado deberá efectuar el ajuste correspondiente sobre el monto del impuesto determinado respecto de dichos beneficios. Al determinar dicho ajuste deberán contemplarse las demás disposiciones del presente Acuerdo, debiéndose efectuar consultas recíprocas entre las autoridades competentes de los Estados Contratantes, de ser necesario.
3. Lo dispuesto en el apartado 2 no será de aplicación cuando exista sentencia definitiva dictada en un procedimiento judicial, administrativo u otro procedimiento legal que determine que una de las empresas en cuestión esté sujeta a sanciones por

fraude, negligencia u omisión dolosa con relación a los actos que originaron un ajuste de los beneficios conforme al apartado 1. Este apartado deberá aplicarse mediante el procedimiento de acuerdo mutuo establecido en el Artículo 27.

Artículo 10

DIVIDENDOS

1. Los dividendos pagados por una sociedad residente de un Estado Contratante a un residente del otro Estado Contratante podrán someterse a imposición en ese otro Estado.

2. No obstante, dichos dividendos también podrán someterse a imposición en el Estado Contratante en que resida la sociedad que paga los dividendos, y según la legislación de dicho Estado, pero si el perceptor es el beneficiario efectivo de los dividendos, el impuesto a ser exigido no podrá exceder del:

- a) 5 por ciento del importe bruto de los dividendos, si el beneficiario efectivo es el Gobierno de un Estado Contratante;
- b) 10 por ciento del importe bruto de los dividendos si el beneficiario efectivo es una sociedad (distinta de una agrupación de personas) que posea directamente al menos el 25 por ciento del capital de la sociedad que paga dichos dividendos;
- c) 15 por ciento del importe bruto de los dividendos, en todos los demás casos.

Este apartado no afectará la imposición de la sociedad cuyos beneficios son distribuidos en forma de dividendos.

3. El término “dividendos”, tal como se utiliza en este Artículo, significa la renta de acciones y otras participaciones u otros derechos, que no constituyan créditos por deudas, que permitan participar en los beneficios, así como las rentas provenientes de otros derechos corporativos que se encuentren sujetas al mismo tratamiento impositivo que las rentas de acciones y otras participaciones, conforme a la legislación del Estado del cual sea residente la sociedad que efectúe la distribución.

4. Lo dispuesto en los apartados 1 y 2 no se aplicará si el beneficiario efectivo de los dividendos, residente de un Estado Contratante, realiza actividades empresariales en el otro Estado Contratante, en el cual reside la sociedad que paga los dividendos, por medio de un establecimiento permanente situado en él, o presta en ese otro Estado

servicios personales independientes a través de una base fija situada en él, y la participación que genera los dividendos está efectivamente vinculada con dicho establecimiento permanente o base fija. En tal caso se aplicará lo dispuesto en el Artículo 7 ó 14, según corresponda.

5. Cuando una sociedad residente de un Estado Contratante obtenga beneficios o rentas originados en el otro Estado Contratante, ese otro Estado no podrá establecer impuesto alguno sobre los dividendos pagados por la sociedad, salvo en la medida en que dichos dividendos sean pagados a un residente de ese otro Estado, o la participación que generen los dividendos esté vinculada efectivamente a un establecimiento permanente o a una base fija situada en ese otro Estado, ni establecer impuestos sobre los beneficios no distribuidos de la sociedad, aun cuando los dividendos pagados o los beneficios no distribuidos consistan, total o parcialmente, en beneficios o rentas originadas en ese otro Estado.

Artículo 11

INTERESES

1. Los intereses originados en un Estado Contratante y pagados a un residente del otro Estado Contratante podrán someterse a imposición en ese otro Estado.

2. No obstante, dichos intereses también podrán someterse a imposición en el Estado Contratante en que se originan, y de acuerdo con la legislación de ese Estado, pero si el perceptor de los intereses es el beneficiario efectivo, el impuesto así exigido no podrá exceder del 12 por ciento del importe bruto de dichos intereses.

3. Sin perjuicio de lo dispuesto en el apartado 2, el interés originado en un Estado Contratante y pagado al Gobierno del otro Estado Contratante será imponible solamente en ese otro Estado.

4. El término “intereses”, tal como se utiliza en el presente Artículo, significa la renta de créditos por deudas de cualquier tipo, esté o no garantizada mediante hipoteca e incluya o no el derecho a participar en las ganancias del deudor y, en particular, la renta de títulos públicos y la renta de bonos o debentures, incluidas las primas y premios unidos a dichos títulos, bonos o debentures. A los efectos de este Artículo los cargos por mora no se considerarán intereses.

5. Lo dispuesto en los apartados 1 y 2 no se aplicará si el beneficiario efectivo de los intereses, siendo residente de un Estado Contratante, realiza actividades empresariales en el otro Estado Contratante, en que se originan los intereses, por medio de un establecimiento permanente situado en él, o presta en ese otro Estado servicios personales en forma independiente a través de una base fija situada en él, y el crédito que genera los intereses está efectivamente vinculado con dicho establecimiento permanente o base fija. En tal caso se aplicará lo dispuesto en el Artículo 7 ó 14, según corresponda.

6. Los intereses se considerarán originados en un Estado Contratante cuando el pagador sea residente de dicho Estado. No obstante, cuando el pagador de los intereses, sea o no residente de un Estado Contratante, tenga en un Estado Contratante un establecimiento permanente o base fija, en relación con el cual se haya incurrido la deuda que genera los intereses, y los intereses corran por cuenta de dicho establecimiento permanente o base fija, los intereses se considerarán originados en el Estado donde esté situado el establecimiento permanente o base fija.

7. Cuando en virtud de una relación especial entre el pagador y el beneficiario efectivo del interés, o entre estas dos partes y alguna otra persona, el monto de los intereses, respecto del crédito en virtud del cual se los paga, supere el monto que hubieran acordado el pagador y el beneficiario efectivo si no existiera la mencionada relación, las disposiciones del presente Artículo se aplicarán solamente al último monto mencionado. En dicho caso, el excedente de los pagos seguirá siendo imponible de conformidad con las leyes de cada Estado Contratante, teniendo en cuenta las demás disposiciones del presente Acuerdo.

Artículo 12

REGALÍAS

1. Las regalías originadas en un Estado Contratante y pagadas a un residente del otro Estado Contratante podrán someterse a imposición en ese otro Estado.

2. No obstante, dichas regalías también podrán someterse a imposición en el Estado Contratante en que se originen, y conforme a la legislación de dicho Estado, pero si el beneficiario efectivo de las regalías es residente del otro Estado Contratante, el

impuesto a ser exigido no podrá exceder el 10 por ciento del importe bruto de la regalía pagada.

3. El término “regalías,” tal como se utiliza en el presente Artículo, significa cualquier tipo de pago recibido por el uso de, o el derecho a utilizar, noticias, cualquier derecho de autor sobre obras literarias, musicales, o cualquier otro trabajo artístico o científico, cualquier programa informático, cualquier patente, marca, diseño o modelo, plan, fórmula o procedimiento secreto, o cualquier otro bien intangible, o por el uso de, o el derecho a utilizar, cualquier equipo industrial, comercial o científico, o información relativa a cualquier experiencia industrial, comercial o científica, incluidos los pagos por la prestación de asistencia técnica y los pagos de cualquier tipo recibidos por el uso de, o el derecho a utilizar, películas cinematográficas, obras en soporte filmico, cintas magnéticas, u otros medios de reproducción de imágenes o sonido.

4. Las disposiciones de los apartados 1 y 2 no se aplicarán cuando el beneficiario efectivo de las regalías sea residente de un Estado Contratante y realice actividades empresariales en el otro Estado Contratante, donde se originan las regalías, por medio de un establecimiento permanente situado en él, o presta en ese otro Estado servicios personales independientes desde una base fija situada en él, y el derecho o bien por el que se pagan las regalías está efectivamente vinculado con dicho establecimiento permanente o base fija. En tal caso se aplicará lo dispuesto en el Artículo 7 ó 14, según corresponda.

5. Las regalías se considerarán originadas en un Estado Contratante cuando el pagador sea residente de dicho Estado. No obstante, cuando el pagador de las regalías, sea o no residente de un Estado Contratante, tenga en un Estado Contratante un establecimiento permanente o base fija, en relación con el cual se haya incurrido la obligación de pagar las regalías, y las regalías corran por cuenta de dicho establecimiento permanente o base fija, las regalías se considerarán originadas en el Estado donde esté situado el establecimiento permanente o base fija.

6. Cuando en virtud de una relación especial entre el pagador y el beneficiario efectivo de las regalías, o entre estas dos partes y alguna otra persona, el monto de las regalías, respecto del uso, el derecho o la información por los que se las paga, supere el monto que hubieran acordado el pagador y el beneficiario efectivo si no existiera la mencionada relación, las disposiciones del presente Artículo se aplicarán solamente al

último monto mencionado. En dicho caso, el excedente de los pagos seguirá siendo imponible de conformidad con las leyes de cada Estado Contratante, teniendo en cuenta las demás disposiciones del presente Acuerdo.

Artículo 13

GANANCIAS DE CAPITAL

1. Las ganancias que un residente de un Estado Contratante obtenga por la enajenación de bienes inmuebles referidos en el Artículo 6, y situados en el Estado Contratante, podrán someterse a imposición en ese otro Estado.
2. Las ganancias originadas en la enajenación de bienes muebles que formen parte del activo de un establecimiento permanente que una empresa de un Estado Contratante mantenga en el otro Estado Contratante, o bien de bienes muebles que pertenezcan a una base fija a disposición de un residente de un Estado Contratante en el otro Estado Contratante con el objeto de ofrecer servicios personales independientes, incluidas las ganancias por la enajenación de dicho establecimiento permanente (ya sea por separado o junto con la totalidad de la empresa) o de dicha base fija, podrán someterse a imposición en ese otro Estado.
3. Las ganancias obtenidas por una empresa de un Estado Contratante a través de la enajenación de buques o aeronaves operadas en el tráfico internacional, o de bienes muebles afectados a la actividad de dichos buques o aeronaves, sólo podrán someterse a imposición en el Estado Contratante donde dicha empresa resida.
4. Las ganancias que un residente de un Estado Contratante obtenga por la enajenación de acciones o participaciones, cuando más del 50 por ciento de su valor se origine directa o indirectamente en bienes inmuebles situados en el otro Estado Contratante, podrán someterse a imposición en ese otro Estado.
5. Sin perjuicio de lo dispuesto en el apartado 4, la imposición en un Estado Contratante, respecto de las ganancias obtenidas por el Gobierno del otro Estado Contratante provenientes de la enajenación de acciones de sociedades con cotización pública en una bolsa de valores local autorizada, no podrá exceder del 5 por ciento de dichas ganancias.
6. Salvo cuando resulten aplicables las disposiciones de los apartados 4 y 5 del

presente, las ganancias que obtenga un residente de un Estado Contratante por la enajenación de acciones y otras participaciones representativas del capital de una sociedad residente del otro Estado Contratante podrán someterse a imposición en ese otro Estado, pero el impuesto así exigido no podrá exceder:

a) del 10 por ciento de la ganancia, cuando corresponda a una participación directa de al menos el 25 por ciento en el capital; o

b) del 15 por ciento de la ganancia en los demás casos.

7. Las ganancias provenientes de la enajenación de vehículos automotores, buques o aeronaves (distintos de los mencionados en el apartado 3 del presente Artículo) registrados en un Estado Contratante podrán estar sujetas a imposición en dicho Estado.

8. Las ganancias por la enajenación de cualquier bien distinto de los referidos en los apartados 1, 2, 3, 4, 5, 6 y 7 sólo podrán someterse a imposición en el Estado Contratante en que resida el enajenante.

Artículo 14

SERVICIOS PERSONALES INDEPENDIENTES

1. Las rentas obtenidas por un residente de un Estado Contratante por servicios profesionales u otras actividades de carácter independiente sólo podrán someterse a imposición en ese Estado, salvo en las siguientes circunstancias, en las que dicha renta también podrá someterse a imposición en el otro Estado Contratante:

a) Si esa persona dispone de una base fija regularmente a su disposición en el otro Estado Contratante con el fin de realizar sus actividades. En este caso, solo estará sujeta a imposición en el otro Estado Contratante la parte de las rentas que sea atribuible a dicha base fija.

b) Si su estadía en el otro Estado Contratante se extiende por un período o períodos igual o superior a 183 días en total dentro de cualquier período de doce meses que comience o finalice en el año fiscal en cuestión. En este caso, solo estará sujeta a imposición en el otro Estado Contratante la parte de las rentas que resulte de las actividades desarrolladas en dicho otro Estado Contratante.

2. La expresión “servicios profesionales” comprende especialmente las actividades independientes de carácter científico, literario, artístico, educativo o pedagógico, así

como las actividades realizadas en forma independiente por médicos, abogados, ingenieros, arquitectos, dentistas y contadores. Dicha expresión no comprende la asistencia técnica referida en el Artículo 12.

Artículo 15

RENTA DEL TRABAJO DEPENDIENTE

1. Con sujeción a lo dispuesto en los Artículos 16, 18 y 19, los sueldos, salarios y otras remuneraciones similares obtenidas por un residente de un Estado Contratante, respecto de un empleo en relación de dependencia, sólo podrán someterse a imposición en dicho Estado, salvo que la actividad en relación de dependencia se realice en el otro Estado Contratante, en cuyo caso la remuneración podrá también someterse a imposición en ese otro Estado Contratante.

2. No obstante lo dispuesto en el apartado 1, la remuneración obtenida por un residente de un Estado Contratante en relación con un empleo ejercido en el otro Estado Contratante sólo podrá someterse a imposición en el Estado mencionado en primer término, si:

- a) el perceptor permanece en el otro Estado por uno o varios períodos que no excedan en total los 183 días en cualquier período de doce meses que comience o finalice en el ejercicio fiscal correspondiente; y
- b) la remuneración es pagada por, o por cuenta de, un empleador que no sea residente de ese otro Estado; y
- c) la remuneración no está a cargo de un establecimiento permanente que el empleador tenga en ese otro Estado.

3. No obstante lo dispuesto precedentemente en este Artículo, la remuneración obtenida en relación con un empleo ejercido a bordo de un buque o aeronave operados en el tráfico internacional sólo podrá someterse a imposición en el Estado Contratante del que la empresa sea residente.

4. Sin perjuicio de las anteriores disposiciones del presente Artículo, los sueldos, salarios, asignaciones y otras remuneraciones que reciba un empleado gerencial de alto nivel en una aerolínea o empresa de transporte de un Estado Contratante, que se encuentre en misión en el otro Estado Contratante, estarán sujetos a imposición

solamente en el Estado Contratante del que sea residente la empresa en cuestión.

Artículo 16
HONORARIOS DE DIRECTORES

Los honorarios de directores y pagos similares obtenidos por un residente de un Estado Contratante en carácter de miembro del directorio de una sociedad residente del otro Estado Contratante podrán someterse a imposición en ese otro Estado.

Artículo 17
ARTISTAS Y DEPORTISTAS

1. No obstante lo dispuesto en los Artículos 14 y 15, la renta que un residente de un Estado Contratante obtenga como artista del espectáculo, por ejemplo actor de teatro, de cine, radio o televisión, o músico, o bien como deportista, por su actividad personal ejercida como tal en el otro Estado Contratante, podrá someterse a imposición en ese otro Estado.
2. Cuando la renta derivada de actividades ejercidas por un artista del espectáculo o deportista, en forma personal y en carácter de tal, no se atribuya al propio artista o deportista, sino a otra persona, no obstante lo dispuesto en los Artículos 7, 14 y 15, podrá someterse a imposición en el Estado Contratante en que se realicen las actividades de dicho artista o deportista.
3. La renta obtenida por artistas del espectáculo o deportistas que sean residentes de un Estado Contratante, de actividades cumplidas en el otro Estado Contratante según lo dispuesto en los apartados 1 y 2 del presente Artículo, estará exenta de impuestos en ese otro Estado, siempre que la visita al otro Estado sea total o sustancialmente financiada por cualquiera de los Estados Contratantes o por alguna de sus subdivisiones políticas o autoridades locales, o bien cuando se la realice en el marco de un acuerdo o arreglo cultural entre los Gobiernos de ambos Estados Contratantes.

Artículo 18

JUBILACIONES, PENSIONES Y ANUALIDADES

1. Según las disposiciones del apartado 2 del Artículo 19, las jubilaciones, pensiones y demás remuneraciones similares y las anualidades que se originen en un Estado Contratante y se paguen a un residente del otro Estado Contratante podrán someterse a imposición en ambos Estados Contratantes.
2. El término “anualidad” refiere a una suma de dinero fija pagadera de forma periódica en momentos específicos durante la vida o durante un periodo de tiempo determinado o determinable, en virtud de una obligación de efectuar pagos a cambio de una contraprestación dineraria adecuada o su equivalente.

Artículo 19

FUNCIONES PÚBLICAS

1.
 - a) Los sueldos, salarios y otras remuneraciones similares, excepto jubilaciones y pensiones, pagados por un Estado Contratante, una subdivisión política o una autoridad local a una persona física, por servicios prestados a dicho Estado, subdivisión política o autoridad, sólo podrán someterse a imposición en dicho Estado.
 - b) No obstante, dichos sueldos, salarios y demás remuneraciones similares solamente podrán someterse a imposición en el otro Estado Contratante si los servicios se prestan en ese otro Estado y la persona física es un residente de ese otro Estado que, a su vez:
 - (i) es nacional de ese otro Estado; o
 - (ii) no ha adquirido la condición de residente de ese otro Estado exclusivamente para brindar los servicios.
2.
 - a) Las jubilaciones o pensiones que pague un Estado Contratante o que se paguen a través de fondos constituidos por dicho Estado Contratante, o una de sus subdivisiones políticas o autoridades locales, a una persona física por razón de servicios prestados a ese Estado, subdivisión política o autoridad local, sólo pueden someterse a imposición en ese Estado.
 - b) No obstante, dichas jubilaciones o pensiones estarán sujetas a imposición solamente en el otro Estado Contratante si el individuo es residente y nacional de dicho

Estado.

3. Las disposiciones de los Artículos 15, 16, 17 y 18 del presente Acuerdo se aplicarán a los salarios, sueldos y remuneraciones similares, así como a jubilaciones por servicios brindados en relación con una actividad realizada por un Estado Contratante o subdivisión política o autoridad local de dicho Estado.

Artículo 20

DOCENTES E INVESTIGADORES

1. Las personas físicas que sean o hayan sido, inmediatamente antes de la visita a un Estado Contratante, residentes del otro Estado Contratante y que, por invitación del Gobierno del Estado Contratante mencionado en primer término o de una universidad, institución de educación superior, museo u otra institución cultural en dicho Estado Contratante o en virtud de un programa oficial de intercambios culturales, se encuentren en dicho Estado Contratante por un plazo que no supere los tres años consecutivos con el fin exclusivo de enseñar, dar conferencias o realizar investigaciones en dicha institución estarán exentas de impuestos en dicho Estado Contratante respecto de su remuneración por dichas actividades.

2. Las disposiciones del primer apartado del presente Artículo no se aplicarán a los ingresos obtenidos por investigación cuando dicha investigación no se realice con miras al interés público, sino principalmente para el beneficio privado de una persona o personas determinadas.

Artículo 21

ESTUDIANTES, APRENDICES DE NEGOCIOS Y PASANTES

1. Los importes que un estudiante, aprendiz de negocios o pasante, que sea o haya sido, inmediatamente antes de visitar un Estado Contratante, residente del otro Estado Contratante, y que se encuentre en el primer Estado con el único objeto de proseguir sus estudios o formación, reciba a los fines de su manutención, educación o aprendizaje no serán sometidos a imposición en ese Estado Contratante, siempre que dichos pagos se originen en fuentes situadas fuera de ese Estado Contratante.

2. Con respecto al otorgamiento de becas, subsidios y a las remuneraciones que se reciban por actividades no cubiertas por el primer apartado de este Artículo, el estudiante, aprendiz o pasante indicado en el apartado 1 tendrá derecho además, durante dicha educación o formación, a las mismas exenciones, desgravaciones y reducciones de impuestos de que dispongan los residentes del Estado Contratante que visita.

Artículo 22

OTRAS RENTAS

1. Las rentas de un residente de un Estado Contratante, no previstas en los Artículos precedentes del presente Acuerdo, cualquiera sea su procedencia, sólo podrán someterse a imposición en dicho Estado.

2. Lo dispuesto en el apartado 1 no se aplicará a la renta distinta de la proveniente de bienes inmobiliarios, tal como se definen en el apartado 2 del Artículo 6, si el perceptor de dichas rentas, siendo residente de un Estado Contratante, realiza actividades empresariales en el otro Estado Contratante por medio de un establecimiento permanente allí situado, o presta servicios personales en forma independiente en dicho otro Estado, a través de una base fija allí situada, y los derechos o bienes que generan la renta tienen una vinculación efectiva con dicho establecimiento permanente o base fija. En tal caso se aplicará lo dispuesto en el Artículo 7 ó 14, según corresponda.

3. No obstante lo dispuesto en los apartados 1 y 2, las rentas de un residente de un Estado Contratante no previstas en los Artículos precedentes de este Acuerdo y originadas en el otro Estado Contratante podrán someterse a imposición en ese otro Estado.

Artículo 23

PATRIMONIO

1. El patrimonio de un residente de un Estado Contratante, situado en el otro Estado Contratante, podrá someterse a imposición en ese otro Estado.

2. No obstante lo dispuesto en el apartado 1 precedente, el patrimonio representado por buques o aeronaves operados por un residente de un Estado Contratante en el tráfico

internacional, y por los bienes muebles afectados a la operación de dichos buques o aeronaves, sólo podrán someterse a imposición en dicho Estado.

Artículo 24

ELIMINACIÓN DE LA DOBLE IMPOSICIÓN

1. En el caso de Argentina, la doble imposición se evitará de la siguiente manera, de acuerdo con las limitaciones que establezcan sus leyes internas:

Cuando un residente de Argentina obtenga rentas de fuentes situadas en Qatar o posea patrimonio situado en Qatar que, de acuerdo con las disposiciones del presente Acuerdo, puedan estar sujetos a impuesto en Qatar, Argentina deberá permitir:

- a) como deducción del impuesto a las rentas de fuente extranjera de ese residente, una suma igual al impuesto sobre la renta pagado en Qatar;
- b) como deducción del impuesto sobre el patrimonio situado en Qatar perteneciente a dicho residente, una suma igual al impuesto sobre el patrimonio pagado en Qatar.

No obstante, en ambos casos dicha deducción no podrá exceder la parte del impuesto sobre la renta o el patrimonio, calculado antes de la deducción, correspondiente a la renta o el patrimonio que pueda someterse a imposición en Qatar.

Cuando de conformidad con cualquier disposición de este Acuerdo, las rentas obtenidas por un residente de Argentina, o el patrimonio que éste posea, estén exentos de imposición en Argentina, Argentina podrá, no obstante, tener en cuenta las rentas o el patrimonio exentos a efectos de calcular el importe del impuesto sobre el resto de las rentas o del patrimonio de dicho residente.

2. En el caso de Qatar, la doble imposición se evitará de la siguiente manera:

Cuando un residente de Qatar obtenga rentas, o posea patrimonio que, conforme a lo dispuesto en este Acuerdo, pueda someterse a imposición en Argentina, Qatar deberá permitir que se deduzca del impuesto a las rentas o el patrimonio de dicho residente, una suma igual al impuesto pagado en Argentina. No obstante, dicha deducción no podrá exceder la parte del impuesto, calculado antes de la deducción, correspondiente a la renta obtenida en Argentina o del patrimonio ubicado en dicho país.

3. A los fines de los apartados 1 y 2 del presente Artículo, se considerará que el término “impuesto pagado” incluye las sumas de impuesto que habrían sido pagadas en

un Estado Contratante si no se hubiera otorgado una exención o reducción a proyectos específicos aprobados de conformidad con las leyes y reglamentaciones de dicho Estado Contratante.

Artículo 25

LIMITACIÓN DE BENEFICIOS

Sin perjuicio de las demás disposiciones del presente Acuerdo, no se otorgará ningún beneficio en virtud del presente Acuerdo respecto de ningún ingreso o patrimonio cuando pueda concluirse razonablemente, en vista de todos los hechos y circunstancias relevantes, que la obtención de dicho beneficio fue uno de los objetivos principales del arreglo o la transacción que haya generado directa o indirectamente el beneficio, salvo que se establezca que el otorgamiento del beneficio en dichas circunstancias se ajusta al objeto y los propósitos de las disposiciones correspondientes de este Acuerdo.

Artículo 26

NO DISCRIMINACIÓN

1. Los nacionales de un Estado Contratante no serán sometidos en el otro Estado Contratante a ningún impuesto u obligación impositiva relacionada, que no se exija o que sea más gravoso que aquéllos a los que estén o puedan estar sometidos los nacionales de ese otro Estado Contratante que se encuentren en las mismas circunstancias, en particular con respecto a la residencia. No obstante lo dispuesto en el Artículo 1 del presente Acuerdo, la presente disposición también se aplicará a las personas que no sean residentes de uno o de ambos Estados Contratantes.
2. Los establecimientos permanentes que una empresa de un Estado Contratante tenga en el otro Estado Contratante no podrán ser sometidos a imposición en ese otro Estado Contratante de manera menos favorable que las empresas de ese otro Estado que realicen las mismas actividades. El presente Artículo no podrá interpretarse en el sentido de obligar a un Estado Contratante a otorgar a los residentes del otro Estado Contratante las deducciones personales, desgravaciones y reducciones impositivas que otorga a sus propios residentes en razón de su estado civil o sus responsabilidades

familiares.

3. Las empresas de un Estado Contratante cuyo capital esté total o parcialmente bajo la tenencia o el control, directo o indirecto, de uno o más residentes del otro Estado Contratante, no podrán someterse en el Estado indicado en primer término a ningún impuesto u obligación impositiva que no se exija o sea más gravoso que aquéllos a los que estén o puedan estar sometidas otras empresas similares del Estado indicado en primer término.

4. Salvo cuando resulten aplicables las disposiciones del apartado 1 del Artículo 9, del apartado 7 del Artículo 11 o del apartado 6 del Artículo 12 del presente Acuerdo, los intereses, las regalías y demás pagos efectuados por una empresa de un Estado Contratante a un residente del otro Estado Contratante deberán, a los fines de determinar los beneficios imponibles de dicha empresa, ser deducibles bajo las mismas condiciones que si hubieran sido pagados a un residente del Estado mencionado en primer término.

5. La no imposición de nacionales qataríes en virtud de la legislación impositiva qatarí no se considerará discriminación en virtud del presente Artículo.

6. El término “imposición” en el presente Artículo se refiere a los impuestos que sean objeto del presente Acuerdo.

Artículo 27

PROCEDIMIENTO POR MUTUO ACUERDO

1. Cuando una persona considere que las medidas adoptadas por uno o ambos Estados Contratantes implican o puedan implicar para ella una imposición no conforme con las disposiciones del presente Acuerdo, sin perjuicio de los recursos que prevea la legislación interna de dichos Estados, podrá someter su caso a la autoridad competente del Estado Contratante del que sea residente o, en el caso previsto en el apartado 1 del Artículo 26, a la autoridad competente del Estado Contratante del que sea nacional. El reclamo deberá presentarse dentro de los tres años siguientes a la primera notificación de la medida que haya dado lugar a una imposición no conforme con las disposiciones del presente Acuerdo.

2. La autoridad competente, si el reclamo le resultara fundado y no pudiera adoptar por sí una solución satisfactoria, procurará resolver la cuestión por mutuo acuerdo con

la autoridad competente del otro Estado Contratante, a fin de evitar una imposición no conforme con el presente Acuerdo. Cualquier acuerdo al que se arribe deberá implementarse sin perjuicio de los plazos previstos por la legislación interna de cada Estado Contratante.

3. Las autoridades competentes de los Estados Contratantes procurarán resolver por mutuo acuerdo cualquier dificultad o duda que plantee la interpretación o aplicación de este Acuerdo. Asimismo, podrán consultarse sobre la eliminación de la doble imposición en casos no previstos en el presente Acuerdo.

4. Las autoridades competentes de los Estados Contratantes podrán comunicarse entre sí en forma directa, o mediante una comisión integrada por las mismas autoridades o sus representantes, a fin de alcanzar un acuerdo conforme a los apartados precedentes.

Artículo 28

INTERCAMBIO DE INFORMACIÓN

1. Las autoridades competentes de los Estados Contratantes intercambiarán la información que sea previsiblemente relevante para aplicar lo dispuesto en el presente Acuerdo, o para administrar o hacer cumplir las leyes internas sobre impuestos de cualquier tipo establecidos por los Estados Contratantes, en la medida en que la imposición prevista en las mismas no sea contraria a lo establecido en el presente Acuerdo. El intercambio de información no estará limitado por los Artículos 1 y 2.

2. La información recibida por un Estado Contratante en virtud del apartado 1, se considerará confidencial del mismo modo que la información obtenida en virtud de las leyes internas de dicho Estado y sólo podrá revelarse a las personas u autoridades pertinentes (incluso tribunales u órganos administrativos) responsables de la determinación, recaudación, de los procedimientos de ejecución o prosecución judicial, o la resolución de los recursos relativos a los impuestos referidos en el apartado 1, o la supervisión de ello. Dichas personas o autoridades sólo utilizarán la información para dichos fines, pudiendo revelarla en actuaciones públicas ante los tribunales o en decisiones judiciales.

3. En ningún caso lo dispuesto en los apartados 1 y 2 podrá interpretarse en el sentido de obligar a un Estado Contratante a:

- a) adoptar medidas administrativas contrarias a su legislación o práctica administrativa, o a las del otro Estado Contratante;
- b) suministrar información que no se pueda obtener conforme a su propia legislación o práctica administrativa normal, o las del otro Estado Contratante;
- c) suministrar información que revele secretos comerciales, industriales o profesionales, procedimientos comerciales, o informaciones cuya comunicación sea contraria al orden público.

4. Cuando un Estado Contratante solicite información conforme a este Artículo, el otro Estado Contratante deberá emplear las medidas de recolección de información a su alcance para obtener la información solicitada, aun cuando dicho otro Estado no necesite la información para sus propios fines tributarios. Dicha obligación estará sujeta a las limitaciones establecidas en el apartado 3, pero en ningún caso podrán interpretarse dichas limitaciones con el efecto de autorizar a un Estado Contratante a negarse a proporcionar información por la mera ausencia de interés nacional en la misma.

5. En ningún caso lo dispuesto en el apartado 3 precedente podrá interpretarse en el sentido de autorizar a un Estado Contratante a negarse a proporcionar información por el mero hecho de que la información esté en poder de un banco, de otra entidad financiera, o de un mandatario u otra persona que actúe en calidad representativa o fiduciaria, o porque esa información corresponda a la participación en la titularidad de una persona.

Artículo 29

MIEMBROS DE MISIONES DIPLOMÁTICAS O CONSULARES

Ninguna disposición de este Acuerdo afectará las prerrogativas fiscales de los miembros de misiones diplomáticas o consulares, conforme a los principios generales de derecho internacional o de acuerdos especiales.

Artículo 30

ENTRADA EN VIGOR

1. Los Estados Contratantes se notificarán en forma recíproca, por escrito, por la vía diplomática, el cumplimiento de los procedimientos requeridos por su legislación interna para la entrada en vigencia de este Acuerdo. El presente Acuerdo entrará en vigencia en la fecha de la última de dichas notificaciones.
2. El presente Acuerdo se aplicará:
 - a) con respecto a impuestos retenidos en la fuente sobre los montos pagados o acreditados, a partir del primero de enero inclusive del año calendario siguiente a aquel de la entrada en vigencia de este Acuerdo; y
 - b) con respecto a otros impuestos, para los ejercicios fiscales que comiencen a partir del primero de enero inclusive del año calendario siguiente a aquél en el que entra en vigencia este Acuerdo.

Artículo 31

TERMINACIÓN

1. El presente Acuerdo permanecerá en vigencia mientras no sea denunciado por uno de los Estados Contratantes. Cualquiera de los Estados Contratantes podrá denunciar el presente Acuerdo mediante notificación escrita de denuncia, comunicada por la vía diplomática por lo menos seis meses antes de la terminación de cualquier año calendario, luego de cinco años de su entrada en vigencia.
2. El efecto del Acuerdo cesará:
 - a) con respecto a impuestos retenidos en la fuente, sobre los montos pagados, a partir del primero de enero inclusive del año calendario siguiente a la fecha de notificación de la denuncia; y
 - b) con respecto a otros impuestos, para los ejercicios fiscales que comiencen a partir del primero de enero inclusive del año calendario siguiente a la fecha de notificación.

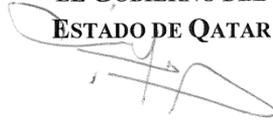
EN FE DE LO CUAL, los Plenipotenciarios de los dos Estados Contratantes, debidamente autorizados al efecto, han firmado el presente Acuerdo.

Hecho en *Washington Dc* en dos originales, a los *19* días de *abril* de 20*18*, en español, árabe e inglés, siendo todos los textos igualmente auténticos. En caso de divergencia, prevalecerá el texto en inglés.

POR
EL GOBIERNO DE LA
REPÚBLICA ARGENTINA



POR
EL GOBIERNO DEL
ESTADO DE QATAR



PROTOCOLO

El Gobierno de la República Argentina y el Gobierno del Estado de Qatar, al momento de firmar, el día *19 de abril* de 20*18*....., el Acuerdo entre ambos Estados Contratantes para evitar la doble imposición y prevenir la evasión fiscal en materia de impuestos sobre la renta y sobre el patrimonio, han acordado las siguientes cláusulas que forman parte integrante de dicho Acuerdo.

1. Ad Artículo 5:

Con respecto al inciso h) del apartado 2, se entiende que la expresión “exploración, explotación o extracción de recursos naturales” incluye las actividades pesqueras, aun cuando se realicen sin un lugar fijo de negocios, durante un plazo que exceda de tres meses, dentro de cualquier período de doce meses que comience o finalice en el ejercicio fiscal en cuestión.

2. Ad Artículo 7:

(a) Con respecto al apartado 2, se entiende que no se efectuará ajuste alguno a los beneficios del establecimiento permanente si las condiciones que rigen al establecimiento permanente y a la empresa no difieren de las que serían habituales entre empresas independientes.

(b) Con respecto al apartado 5, el impuesto exigido, en el caso de reaseguros, no excederá del 2,5 por ciento del monto bruto del pago.

(c) Las disposiciones del apartado 6 no serán de aplicación en el caso de compras de bienes o mercadería que sean posteriormente vendidos por la empresa y transferidos a un Tercer Estado.

3. Ad Artículo 10

Se entiende que las retenciones impositivas aplicables conforme a la legislación interna de los Estados Contratantes, cuando la sociedad pague dividendos o distribuya beneficios que no estuvieron anteriormente sujetos a impuesto en cabeza de la sociedad, también estarán sujetas al apartado 2, última oración, como impuesto sobre los beneficios de la sociedad.

4. Ad Artículo 12

(a) Con respecto al apartado 2, la limitación de la imposición en la fuente por cualquiera de los Estados Contratantes se aplicará siempre que los contratos relativos a la transferencia de tecnología se registren o autoricen conforme a los requisitos de sus leyes internas.

(b) La limitación a los impuestos establecida en el apartado 2, con relación a las regalías por el uso o el derecho a utilizar obras literarias, dramáticas, musicales, o cualquier otro trabajo artístico, se aplicarán únicamente si el beneficiario efectivo es su autor o heredero.

(c) Con respecto al apartado 2, las autoridades competentes determinarán caso por caso, mediante un procedimiento de acuerdo mutuo, los supuestos que podrán considerarse asistencia técnica. Los impuestos pagados que no se ajusten a lo convenido de mutuo acuerdo serán reintegrados al contribuyente.

5. Ad Artículos 10, 11 y 13

A los efectos de los Artículos 10, 11 y 13, la expresión “Gobierno” comprende: (a) las subdivisiones políticas; (b) las autoridades locales; (c) el Banco Central, y (d) cualquier otra institución residente de un Estado Contratante que cumpla funciones financieras de carácter gubernamental, y cuyo capital sea, directa o indirectamente, de propiedad exclusiva de dicho Estado Contratante.

En el caso de Qatar, las instituciones a las que se refiere el inciso (d) del apartado anterior son: (i) la Autoridad de Inversiones de Qatar; (ii) Qatar Holding; (iii) Banco de Desarrollo de Qatar; (iv) Qatar Petroleum; y (v) Qatar Retirement Funds.

La autoridad competente del Estado de Qatar notificará a la autoridad competente en Argentina en caso de que una de las instituciones mencionadas deje de cumplir con los criterios del segundo apartado, o si nuevas entidades deben agregarse al listado con motivo de que cumplen con dichos criterios.

6. Ad Artículos 10, 13 y 23

Si con posterioridad a la firma del Acuerdo, Argentina concluye cualquier Acuerdo de Doble Imposición que:

(a) limite la imposición en la fuente sobre los dividendos o las ganancias de capital obtenidas por el Gobierno de un Estado Contratante, a una alícuota que sea más baja

que la prevista en el apartado 2, inciso (a) del Artículo 10 o la prevista en el apartado 5 del Artículo 13; o

(b) limite la imposición sobre bienes de propiedad del Gobierno de uno de los Estados Contratantes a un impuesto más bajo que el previsto en el apartado 1 del Artículo 23,

la alícuota más baja (incluso cualquier exención) o el impuesto más bajo se aplicará en forma automática a los fines de este Acuerdo a partir de la fecha de aplicación efectiva del otro Acuerdo.

7. Ad Artículo 14

Los pagos efectuados por un residente de un Estado Contratante o por un establecimiento permanente o base fija situada en dicho Estado por servicios profesionales, según se define en el apartado 2 del Artículo 14, o por cualquier otra actividad de carácter independiente podrá someterse a imposición en dicho Estado.

8. Ad Artículo 15

Con respecto al apartado 4, se entiende que un empleo gerencial de alto nivel se refiere a las funciones que desempeña un empleado designado por la casa central para administrar una oficina local en carácter de gerente del área cuya remuneración es pagada por la casa central.

9. Ad Artículo 17

Se entiende que la renta obtenida por artistas del espectáculo o deportistas que sean residentes de un Estado Contratante, de sus actividades personales relacionadas con su reputación como artista o deportista, ejercida en el otro Estado Contratante, podrá someterse a imposición en dicho otro Estado.

10. Ad Artículo 20

A los efectos del presente Acuerdo, se entiende que los ingresos derivados de la prestación de servicios a una institución privada no se encuentran contemplados en el Artículo 20.

11. Ad Artículo 23

Se considerará que la expresión “bienes muebles” comprende cualquier vehículo automotor afectado a la operación del transporte internacional.

12. Ad Artículo 26

Se entiende que el apartado 4 no impedirá a un Estado Contratante aplicar su legislación interna con respecto a la limitación sobre la deducción de pagos efectuados por no residentes por el uso o el derecho a usar marcas y patentes.

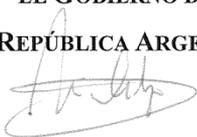
13. Se entiende que ninguna disposición del Acuerdo impedirá a un Estado Contratante aplicar las normas de su derecho interno referidas a "capitalización exigua".

EN FE DE LO CUAL, los Plenipotenciarios de los dos Estados Contratantes, debidamente autorizados al efecto, han firmado el presente Protocolo.

Hecho en Washington DC en dos originales, a los 19 días de abril de 2018, en español, árabe e inglés, siendo todos los textos igualmente auténticos. En caso de divergencia, prevalecerá el texto en inglés.

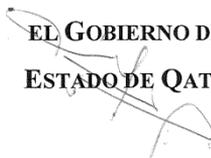
POR

**EL GOBIERNO DE LA
REPÚBLICA ARGENTINA**



POR

**EL GOBIERNO DEL
ESTADO DE QATAR**



[TRANSLATION – TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE ARGENTINE ET
LE GOUVERNEMENT DE L'ÉTAT DU QATAR TENDANT À ÉVITER LES
DOUBLES IMPOSITIONS ET À PRÉVENIR L'ÉVASION FISCALE

EN MATIÈRE D'IMPÔTS SUR LE REVENU ET SUR LA FORTUNE

Le Gouvernement de la République argentine et le Gouvernement de l'État du Qatar, ayant l'intention de développer davantage leurs relations économiques et de renforcer leur coopération en matière fiscale et désireux de conclure un accord tendant à éviter les doubles impositions et à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu et sur la fortune, sont convenus de ce qui suit :

Article premier. PERSONNES VISÉES

Le présent Accord s'applique aux personnes qui sont des résidents de l'un des États contractants ou des deux.

Article 2. IMPÔTS VISÉS

1. Le présent Accord s'applique aux impôts sur le revenu et sur la fortune perçus pour le compte d'un État contractant, de ses subdivisions politiques ou de ses collectivités locales, quel que soit le système de perception.

2. Sont considérés comme impôts sur le revenu et sur la fortune les impôts perçus sur le revenu total, sur la fortune totale, ou sur des éléments du revenu ou de la fortune, notamment les impôts sur les gains provenant de l'aliénation de biens mobiliers ou immobiliers.

3. Les impôts en vigueur auxquels s'applique le présent Accord sont notamment :

- a) en ce qui concerne la République argentine :
 - i) l'impôt sur le revenu (Impuesto a las Ganancias) ;
 - ii) l'impôt sur le revenu minimal présumé (Impuesto a la Ganancia Mínima Presunta) ;
 - iii) l'impôt sur les biens personnels (Impuesto sobre los Bienes Personales) ;(ci-après dénommés l'« impôt argentin ») ;

- b) en ce qui concerne l'État du Qatar ;
les impôts sur le revenu ;
(ci-après dénommé « l'impôt qatarien »).

4. Le présent Accord s'applique également à tout impôt de nature identique ou fondamentalement analogue qui est établi après la date de la signature du présent Accord et qui s'ajoute aux impôts existants ou qui les remplace. Les autorités compétentes des États contractants se communiquent les modifications significatives apportées à leurs législations fiscales.

Article 3. DÉFINITIONS GÉNÉRALES

1. Aux fins du présent Accord, à moins que le contexte n'exige une interprétation différente :
- a) le terme « Argentine » désigne le territoire sur lequel la République argentine exerce sa souveraineté, conformément à ses dispositions constitutionnelles et législatives ;
 - b) le terme « Qatar » désigne l'État du Qatar et, au sens géographique, le territoire de l'État du Qatar, ses eaux intérieures, sa mer territoriale, y compris le lit de la mer et son sous-sol, l'espace aérien au-dessus de ceux-ci, la zone économique exclusive et le plateau continental, sur lesquels l'État du Qatar exerce des droits souverains et sa juridiction conformément aux dispositions du droit international et des lois et règlements nationaux de l'État du Qatar ;
 - c) les termes « État contractant » et « autre État contractant » désignent l'Argentine ou le Qatar, selon le contexte ;
 - d) le terme « personne » désigne les personnes physiques, les sociétés et autres groupements de personnes ;
 - e) le terme « société » désigne toute personne morale ou toute entité qui est considérée comme une personne morale aux fins d'imposition ;
 - f) les termes « entreprise d'un État contractant » et « entreprise de l'autre État contractant » désignent respectivement une entreprise exploitée par un résident d'un État contractant et une entreprise exploitée par un résident de l'autre État contractant ;
 - g) le terme « trafic international » désigne tout transport par un navire ou par un aéronef exploité par un résident d'un État contractant, sauf lorsque le navire ou l'aéronef n'est exploité qu'entre des points situés dans l'autre État contractant ;
 - h) le terme « ressortissant » désigne :
 - i) toute personne physique qui possède la nationalité d'un État contractant ;
 - ii) toute personne morale, société de personnes et association constituée conformément à la législation en vigueur dans un État contractant ;
 - i) le terme « autorité compétente » désigne :
 - i) en ce qui concerne l'Argentine, le Ministère du Trésor, Secrétariat du Trésor (Ministerio de Hacienda, Secretaría de Hacienda) ; ou son représentant autorisé ;
 - ii) en ce qui concerne le Qatar, le Ministère des finances ou son représentant autorisé.

2. Aux fins de l'application du présent Accord à un moment quelconque par un État contractant, tout terme qui n'y est pas défini a, à moins que le contexte n'exige une interprétation différente, le sens qui lui est attribué, au moment considéré, par la législation de cet État contractant qui régit les impôts auxquels s'applique le présent Accord, le sens que lui attribue la législation fiscale en vigueur dans ledit État contractant prévalant sur tout sens attribué à ce terme par d'autres lois dudit État contractant.

Article 4. RÉSIDENT

1. Aux fins du présent Accord, le terme « résident d'un État contractant » désigne :

- a) en ce qui concerne l'Argentine, toute personne qui, en application de la législation de cet État, est assujettie à l'impôt dans cet État en raison de son domicile, de sa résidence, de son siège de direction, de son lieu de constitution ou de tout autre critère de nature analogue, et désigne aussi cet État et ses subdivisions politiques ou collectivités locales. Toutefois, ce terme n'inclut pas les personnes qui ne sont assujetties à l'impôt dans un État contractant qu'au titre des revenus de sources situées dans cet État ou de la fortune qu'elles y possèdent.
- b) en ce qui concerne le Qatar, toute personne physique qui a un foyer d'habitation permanent, son centre d'intérêts vitaux, ou son lieu de résidence habituel au Qatar, et une société constituée ou ayant son siège de direction effective au Qatar. Le terme comprend également l'État du Qatar et ses subdivisions politiques, ses collectivités locales ou ses organismes de droit public.

2. Lorsque, selon les dispositions du paragraphe 1, une personne physique est un résident des deux États contractants, sa situation est réglée de la manière suivante :

- a) ladite personne est considérée comme un résident de l'État dans lequel elle dispose d'un foyer d'habitation permanent ; si elle dispose d'un foyer d'habitation permanent dans les deux États, elle est considérée comme résidente seulement de l'État avec lequel ses liens personnels et économiques sont les plus étroits (centre des intérêts vitaux) ;
- b) si l'État où cette personne a le centre de ses intérêts vitaux ne peut pas être déterminé, ou si elle ne dispose d'un foyer d'habitation permanent dans aucun des États, elle est considérée comme un résident seulement de l'État où elle séjourne de façon habituelle ;
- c) si cette personne séjourne de façon habituelle dans les deux États ou si elle ne séjourne de façon habituelle dans aucun d'eux, elle est considérée comme un résident seulement de l'État dont elle possède la nationalité ;
- d) si la situation de cette personne ne peut être réglée conformément aux dispositions des alinéas a, b et c précédents, les autorités compétentes des États contractants tranchent la question d'un commun accord.

3. Lorsque, selon les dispositions du paragraphe 1, une personne autre qu'une personne physique est une ou un résident des deux États contractants, elle ou il est alors considéré comme une ou un résident seulement de l'État dont elle ou il possède la nationalité. Si cette personne possède la nationalité des deux États contractants ou si elle ne possède la nationalité d'aucun d'eux, les autorités compétentes des États contractants tranchent la question d'un commun accord. Si les autorités compétentes ne parviennent pas à se mettre d'accord pour résoudre la question, cette personne ne bénéficie pas des avantages et exonérations prévus par le présent Accord.

Article 5. ÉTABLISSEMENT STABLE

1. Aux fins du présent Accord, le terme « établissement stable » désigne une installation fixe d'affaires par l'intermédiaire de laquelle une entreprise exerce tout ou partie de son activité.

2. Le terme « établissement stable » désigne notamment :

- a) un siège de direction ;
- b) une succursale ;

- c) un bureau ;
- d) une usine ;
- e) un atelier ;
- f) des locaux utilisés comme points de vente ;
- g) une ferme ou une plantation ;
- h) une mine, un puits de pétrole ou de gaz, une carrière ou tout autre lieu d'exploration, d'exploitation et d'extraction de ressources naturelles.

3. Un « établissement stable » peut aussi comprendre :

- a) les chantiers, les projets de construction, de montage ou d'installation et les activités de surveillance s'y rapportant, mais seulement lorsque ces chantiers, ces projets ou ces activités se poursuivent sur une ou plusieurs périodes d'une durée totale supérieure à six mois au cours de toute période de douze mois ;
- b) La prestation de services, y compris les services de conseil, par une entreprise agissant par l'intermédiaire de salariés ou d'autre personnel engagé par l'entreprise à cette fin, mais seulement lorsque les activités de cette nature se poursuivent (pour le même projet ou un projet connexe) dans un État contractant pendant une ou plusieurs périodes d'une durée totale excédant six mois au cours de toute période de douze mois.

4. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, le terme « établissement stable » ne désigne pas :

- a) l'utilisation d'installations aux seules fins de stockage ou d'exposition de marchandises appartenant à l'entreprise ;
- b) l'entreposage d'un stock de biens ou de marchandises appartenant à l'entreprise aux seules fins de stockage ou d'exposition ;
- c) l'entreposage d'un stock de biens ou de marchandises appartenant à l'entreprise aux seules fins du traitement par une autre entreprise ;
- d) l'exploitation d'une installation fixe d'affaires aux seules fins d'acheter des biens ou des marchandises ou de réunir des renseignements, pour l'entreprise ;
- e) l'exploitation d'une installation fixe d'affaires aux seules fins de toute combinaison d'activités mentionnées aux alinéas a) à d), ou de toute autre activité ; sous réserve que cette activité ait un caractère préparatoire ou auxiliaire.

5. Nonobstant les dispositions des paragraphes 1 et 2, lorsqu'une personne, autre qu'un agent jouissant d'un statut indépendant auquel s'applique le paragraphe 6, agit pour le compte d'une entreprise et dispose dans un État contractant de pouvoirs qu'elle y exerce habituellement lui permettant de conclure des contrats au nom ou pour le compte de l'entreprise, ou joue habituellement le rôle principal conduisant à la conclusion de contrats qui sont couramment conclus sans modification importante par l'entreprise, cette entreprise est considérée comme ayant un établissement stable dans cet État pour toutes les activités que cette personne exerce pour l'entreprise, à moins que celles-ci ne soient limitées aux activités mentionnées au paragraphe 4 qui, si elles sont exercées par l'intermédiaire d'une installation fixe d'affaires, ne permettent pas de considérer cette installation comme un établissement stable selon les dispositions de ce paragraphe.

6. Une entreprise n'est pas considérée comme ayant un établissement stable dans un État contractant du seul fait qu'elle y exerce son activité par l'entremise d'un courtier, d'un commissionnaire général ou de tout autre agent jouissant d'un statut indépendant, à condition que ces personnes agissent dans le cadre ordinaire de leur activité. Toutefois, lorsqu'il agit entièrement ou presque entièrement pour le compte de cette entreprise, ou pour le compte d'une ou de plusieurs entreprises auxquelles elle est étroitement liée, cet agent n'est pas considéré comme agent jouissant d'un statut indépendant au sens du présent paragraphe.

7. Le fait qu'une société qui est résidente d'un État contractant contrôle ou est contrôlée par une société qui est résidente de l'autre État contractant ou qui y exerce son activité (que ce soit par l'intermédiaire d'un établissement stable ou non) ne suffit pas, en lui-même, à faire de l'une quelconque de ces sociétés un établissement stable de l'autre.

Article 6. REVENUS IMMOBILIERS

1. Les revenus qu'un résident d'un État contractant tire de biens immobiliers (y compris les revenus des exploitations agricoles, de production animale ou forestières) situés dans l'autre État contractant, sont imposables dans cet autre État.

2. Le terme « biens immobiliers » a le sens que lui attribue le droit de l'État contractant dans lequel les biens considérés sont situés. Il comprend en tout cas les biens accessoires aux biens immobiliers, le cheptel et le matériel utilisé dans les exploitations agricoles, de production animale et forestières, les droits auxquels s'appliquent les dispositions de la législation foncière, l'usufruit des biens immobiliers et les droits à des paiements variables ou fixes pour l'exploitation ou la concession de l'exploitation de gisements miniers, de sources et d'autres ressources naturelles. Les navires, bateaux et aéronefs ne sont pas considérés comme des biens immobiliers.

3. Les dispositions du paragraphe 1 s'appliquent aux revenus provenant de l'exploitation directe, de la location ou de toute autre forme d'exploitation de biens immobiliers.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 3 s'appliquent également aux revenus provenant des biens immobiliers d'une entreprise ainsi qu'aux revenus des biens immobiliers servant à l'exercice d'une profession indépendante.

Article 7. BÉNÉFICES DES ENTREPRISES

1. Les bénéfices d'une entreprise d'un État contractant ne sont imposables que dans cet État, à moins que l'entreprise n'exerce son activité dans l'autre État contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé. Si l'entreprise exerce son activité d'une telle façon, les bénéfices de l'entreprise sont imposables dans l'autre État mais uniquement dans la mesure où ils sont imputables à cet établissement stable.

2. Sous réserve des dispositions du paragraphe 3 ci-dessous, lorsqu'une entreprise d'un État contractant exerce une activité dans l'autre État contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, il est imputé, dans chacun des États contractants, à cet établissement stable, les bénéfices qu'il aurait pu réaliser s'il avait constitué une entreprise distincte exerçant des activités identiques ou similaires dans des conditions identiques ou similaires et traitant en toute indépendance avec l'entreprise dont il est un établissement stable.

3. Pour déterminer les bénéfices d'un établissement stable, sont admises en déduction les dépenses exposées aux fins poursuivies par cet établissement stable, notamment les dépenses de

direction et les frais généraux d'administration ainsi exposés, soit dans l'État où est situé cet établissement stable, soit ailleurs, qui sont admis conformément aux dispositions du droit interne de l'État contractant dans lequel l'établissement stable est situé.

4. S'il est d'usage, dans un État contractant, de déterminer les bénéfices imputables à un établissement stable sur la base d'une répartition des bénéfices totaux de l'entreprise entre ses diverses parties, aucune disposition du paragraphe 2 n'empêche ledit État contractant de déterminer les bénéfices imposables selon la répartition en usage ; la méthode de répartition retenue est cependant telle que le résultat obtenu est conforme aux principes énoncés dans le présent article.

5. Nonobstant les dispositions du paragraphe 1, les bénéfices d'une entreprise d'un État contractant provenant d'activités d'assurance et de réassurance exercées en assurant des biens situés dans l'autre État contractant ou des personnes qui en sont des résidents au moment de la signature du contrat d'assurance, sont imposables dans cet autre État, que l'entreprise exerce ces activités par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé ou non.

6. Aucun bénéfice n'est imputé à un établissement stable au seul motif qu'il a acheté des biens ou des marchandises pour l'entreprise.

7. Aux fins des paragraphes précédents, les bénéfices à imputer à l'établissement stable sont déterminés chaque année selon la même méthode, sauf s'il existe des motifs valables et suffisants de procéder autrement.

8. Lorsque les bénéfices comprennent des éléments de revenu qui sont traités séparément dans d'autres articles du présent Accord, les dispositions du présent article sont sans préjudice des dispositions de ces articles.

Article 8. TRAFIC INTERNATIONAL

1. Les bénéfices qu'une entreprise d'un État contractant tire de l'exploitation, en trafic international, de navires ou d'aéronefs ne sont imposables que dans cet État.

2. Aux fins du présent article, les bénéfices tirés de l'exploitation de navires ou d'aéronefs en trafic international comprennent :

- a) les bénéfices provenant de la location coque nue de navires ou d'aéronefs ;
- b) les bénéfices tirés de l'utilisation ou de la location de conteneurs (y compris les remorques et les équipements connexes pour le transport de conteneurs) utilisés pour le transport de produits ou de marchandises, lorsque cette location ou utilisation, selon le cas, sont liés à l'exploitation de navires ou d'aéronefs en trafic international.

3. Les dispositions des paragraphes 1, 2 et 3 s'appliquent aussi aux bénéfices provenant :

- a) de la participation à un consortium, à une coentreprise ou à un organisme international d'exploitation ;
- b) de la vente de billets pour le compte d'une autre entreprise ;
- c) des revenus tirés de dépôts bancaires, d'obligations, d'actions, de parts sociales et d'autres obligations non garanties, lorsque ces bénéfices sont accessoires à l'exploitation de navires ou d'aéronefs en trafic international.

Article 9. ENTREPRISES ASSOCIÉES

1. Lorsque :

- a) une entreprise d'un État contractant participe directement ou indirectement à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise de l'autre État contractant, ou que
- b) les mêmes personnes participent directement ou indirectement à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise d'un État contractant et d'une entreprise de l'autre État contractant, et que, dans l'un et l'autre cas, les deux entreprises sont, dans leurs relations commerciales ou financières, liées par des conditions convenues ou imposées qui diffèrent de celles qui seraient convenues entre des entreprises indépendantes, les bénéfices qui, sans ces conditions, auraient été réalisés par l'une des entreprises mais n'ont pu l'être en fait à cause de ces conditions, peuvent être inclus dans les bénéfices de cette entreprise et imposés en conséquence.

2. Lorsqu'un État contractant inclut dans les bénéfices d'une entreprise de cet État – et impose en conséquence – des bénéfices sur lesquels une entreprise de l'autre État contractant a été imposée dans cet autre État, et que les bénéfices ainsi inclus sont des bénéfices qui auraient été réalisés par l'entreprise du premier État si les conditions convenues entre les deux entreprises avaient été celles qui auraient été convenues entre des entreprises indépendantes, l'autre État procède à un ajustement approprié du montant de l'impôt qui y a été perçu sur ces bénéfices. L'ajustement est déterminé en prenant dûment en considération les autres dispositions du présent Accord et, si nécessaire, les autorités compétentes des deux États contractants se consultent.

3. Les dispositions du paragraphe 2 ne s'appliquent pas lorsque, à la suite d'une procédure judiciaire, administrative ou légale, une décision finale a établi que, du fait d'actions entraînant un ajustement des bénéfices en vertu du paragraphe 1, une des entreprises en cause est passible d'une pénalité pour fraude, faute lourde ou manquement délibéré. Le présent paragraphe s'applique conformément à une procédure amiable telle que prévue à l'article 27.

Article 10. DIVIDENDES

1. Les dividendes payés par une société qui est un résident d'un État contractant à un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État contractant.

2. Toutefois, ces dividendes sont aussi imposables dans l'État contractant dont la société distributrice est résidente et selon la législation de cet État ; mais si la personne qui reçoit les dividendes en est le bénéficiaire effectif, l'impôt ainsi établi ne peut excéder :

- a) 5 % du montant brut des dividendes si le bénéficiaire effectif est le Gouvernement d'un État contractant ;
- b) 10 % du montant brut des dividendes si le bénéficiaire effectif est une société (autre qu'une société de personnes) qui détient directement au moins 25 % du capital de la société qui paie les dividendes ;
- c) 15 % du montant brut des dividendes, dans tous les autres cas.

Le présent paragraphe n'a aucun effet sur l'imposition de la société relativement aux bénéfices sur lesquels les dividendes sont payés.

3. Au sens du présent article, le terme « dividendes » désigne les revenus provenant d'actions ou d'autres droits qui ne sont pas des créances et qui participent aux bénéfices, ainsi que les revenus d'autres parts sociales soumis au même régime fiscal que les revenus d'actions par la législation de l'État contractant dont la société qui distribue les dividendes est un résident.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des dividendes, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant, dont la société distributrice de dividendes est un résident, soit une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que la participation génératrice des dividendes se rattache effectivement audit établissement stable ou à ladite base fixe. Dans cette éventualité, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14, selon le cas, s'appliquent.

5. Lorsqu'une société qui est un résident d'un État contractant tire des bénéfices ou des revenus de l'autre État contractant, cet autre État ne peut percevoir aucun impôt sur les dividendes payés par la société, sauf dans la mesure où ces dividendes sont payés à un résident de cet autre État ou dans la mesure où la participation génératrice des dividendes se rattache effectivement à un établissement stable situé dans cet autre État, ni prélever aucun impôt, au titre de l'imposition des bénéfices non distribués, sur les bénéfices non distribués de la société, même si les dividendes payés ou les bénéfices non distribués consistent en tout ou en partie en revenus ou en bénéfices provenant de cet autre État.

Article 11. INTÉRÊTS

1. Les intérêts provenant d'un État contractant et payés à un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Toutefois, ces intérêts sont également imposables dans l'État contractant d'où ils proviennent et selon la législation de cet État, mais si la personne qui reçoit les intérêts en est le bénéficiaire effectif, l'impôt ainsi établi ne peut excéder 12 % du montant brut des intérêts.

3. Nonobstant les dispositions du paragraphe 2, les intérêts provenant de l'un des États contractants et payés au Gouvernement de l'autre État contractant sont imposables exclusivement dans cet autre État.

4. Au sens du présent article, le terme « intérêts » désigne les revenus des créances de toute nature, assorties ou non de garanties hypothécaires ou d'une clause de participation aux bénéfices du débiteur, et notamment les revenus tirés des titres d'État et d'obligations garanties ou non garanties, notamment les primes et lots attachés à ces titres et obligations. Les intérêts de pénalisation pour paiement tardif ne sont pas considérés comme des intérêts aux fins du présent article.

5. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des intérêts, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant où sont produits les intérêts, soit une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement permanent qui y est situé, soit une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que la créance génératrice des intérêts se rattache effectivement audit établissement stable ou à ladite base fixe. Dans cette éventualité, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14, selon le cas, s'appliquent.

6. Les intérêts sont réputés provenir d'un État contractant lorsque la débitrice ou le débiteur est une ou un résident de cet État. Toutefois, lorsque le débiteur des intérêts, qu'il soit ou non

résident d'un État contractant, a dans un État contractant un établissement stable ou une base fixe pour lesquels la dette donnant lieu au paiement des intérêts a été contractée et qui supportent la charge de ces intérêts, ceux-ci sont considérés comme provenant de l'État où l'établissement stable ou la base fixe sont situés.

7. Lorsque, en raison de relations spéciales qui existent entre le débiteur et le bénéficiaire effectif des intérêts ou que l'un et l'autre entretiennent avec une tierce personne, le montant des intérêts, compte tenu de la créance pour laquelle ils sont payés, excède celui dont seraient convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif en l'absence de pareilles relations, les dispositions du présent article s'appliquent uniquement à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie excédentaire des versements reste imposable selon la législation de chaque État contractant, compte tenu des autres dispositions du présent Accord.

Article 12. REDEVANCES

1. Les redevances provenant d'un État contractant et payées à un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Toutefois, ces redevances sont également imposables dans l'État contractant où elles sont générées et conformément à la législation dudit État, mais si le bénéficiaire effectif des redevances est un résident de l'autre État contractant, l'impôt ainsi exigé ne peut excéder 10 % du montant brut des redevances payées.

3. Au sens du présent article, le terme « redevances » désigne les rémunérations de toute nature versées en contrepartie de l'usage ou de la concession de l'usage de nouvelles, de droit d'auteur d'une œuvre littéraire, musicale ou de toute autre œuvre artistique ou scientifique, de logiciels, d'un brevet, d'une marque de fabrique ou de commerce, d'un dessin ou d'un modèle, d'un plan, d'une formule ou d'un procédé secrets ou de tout autre bien incorporel, ou en contrepartie de l'usage ou de la concession de l'usage d'un équipement industriel, commercial ou scientifique, ou d'informations ayant trait à une expérience acquise dans le domaine industriel, commercial ou scientifique, y compris les paiements effectués pour la fourniture d'une assistance technique, et les paiements de toute nature reçus en contrepartie de l'usage ou de la concession de l'usage de films cinématographiques ou d'œuvres sur films, bandes ou autres moyens de reproduction de sons ou d'images.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des redevances, étant résident d'un État contractant, exerce une activité industrielle ou commerciale dans l'autre État contractant d'où proviennent les redevances soit une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante à partir d'une base fixe qui y est située, et que le droit ou le bien générateur des redevances se rattache effectivement audit établissement stable ou à ladite base fixe. Dans cette éventualité, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14, selon le cas, s'appliquent.

5. Les redevances sont considérées comme provenant d'un État contractant lorsque le débiteur est une personne résidente de cet État. Toutefois, lorsque le débiteur des redevances, qu'il soit ou non résident d'un État contractant, a dans un État contractant un établissement stable ou une base fixe pour lesquels l'engagement donnant lieu aux redevances a été contracté et qui supportent la charge de ces redevances, celles-ci sont considérées comme provenant de l'État où l'établissement stable ou la base fixe sont situés.

6. Lorsque, en raison de relations spéciales existant entre le débiteur et le bénéficiaire effectif ou que l'un et l'autre entretiennent avec de tierces personnes, le montant des redevances, compte tenu de l'utilisation, du droit ou des renseignements pour lesquels elles sont payées, excède celui dont seraient convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif en l'absence de telles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'au dernier montant mentionné. Dans ce cas, la partie excédentaire des versements reste imposable selon la législation de chaque État contractant, compte tenu des autres dispositions du présent Accord.

Article 13. GAINS EN CAPITAL

1. Les gains qu'un résident d'un État contractant tire de l'aliénation de biens immobiliers visés à l'article 6 et situés dans l'autre État contractant sont imposables dans ledit autre État contractant.

2. Les gains issus de l'aliénation de biens mobiliers qui font partie de l'actif d'un établissement stable qu'une entreprise d'un État contractant a dans l'autre État contractant, ou de biens mobiliers qui appartiennent à une base fixe dont dispose un résident d'un État contractant dans l'autre État contractant pour l'exercice d'une profession indépendante, notamment de tels gains dégagés par l'aliénation de cet établissement stable (seul ou avec l'ensemble de l'entreprise) ou de cette base fixe, sont imposables dans cet autre État.

3. Les gains qu'une entreprise d'un État contractant tire de l'aliénation de navires ou aéronefs exploités en trafic international, ou de biens mobiliers affectés à l'exploitation de ces navires ou aéronefs, ne sont imposables que dans l'État contractant dans lequel l'entreprise est résidente.

4. Les gains qu'un résident d'un État contractant tire de l'aliénation d'actions dont plus de 50 % de la valeur provient directement ou indirectement de biens immobiliers situés dans l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

5. Nonobstant les dispositions du paragraphe 4, l'imposition dans un État contractant des gains tirés par le Gouvernement de l'autre État contractant de l'aliénation d'actions de sociétés cotées dans les bourses locales autorisées ne doit pas dépasser 5 % du gain.

6. À moins que les dispositions des paragraphes 4 et 5 ne soient applicables, les gains qu'un résident d'un État contractant tire de l'aliénation de parts sociales d'une société résidente de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État, mais l'impôt ainsi établi ne peut excéder :

- a) 10 % de la plus-value si elle est réalisée sur une participation détenant directement au moins 25 % du capital ;
- b) 15 % des gains dans les autres cas.

7. Les gains provenant de l'aliénation de véhicules à moteur, de navires et d'aéronefs (autres que ceux visés au paragraphe 3 du présent article), immatriculés dans un État contractant, sont imposables dans cet État.

8. Les gains provenant de l'aliénation de tous biens autres que ceux visés aux paragraphes 1, 2, 3, 4, 5, 6 et 7 ne sont imposables que dans l'État contractant dont le cédant est un résident.

Article 14. REVENUS D'ACTIVITÉS INDÉPENDANTES

1. Les revenus qu'un résident d'un État contractant tire de toute profession indépendante ou autre activité de caractère indépendant ne sont imposables que dans cet État, sauf dans les circonstances suivantes, auquel cas ces revenus peuvent également être imposés dans l'autre État contractant :

- a) si ce résident dispose de façon habituelle, dans l'autre État contractant, d'une base fixe pour l'exercice de ses activités ; dans ce cas, seule la fraction des revenus qui est imputable à ladite base fixe est imposable dans l'autre État contractant ;
- b) si son séjour dans l'autre État contractant s'étend sur une période ou des périodes d'une durée totale égale ou supérieure à 183 jours au cours de toute période de 12 mois commençant ou finissant au cours de l'année d'imposition concernée ; dans ce cas, seule la fraction des revenus qui est tirée des activités exercées dans ledit autre État peut être imposée dans celui-ci.

2. le terme « professions libérales » désigne notamment les activités indépendantes à caractère scientifique, littéraire, artistique, éducatif ou pédagogique, ainsi que les activités indépendantes des médecins, des avocats, des ingénieurs, des architectes, des dentistes et des comptables. Elle ne comprend pas l'assistance technique visée à l'article 12.

Article 15. REVENUS D'EMPLOI

1. Sous réserve des dispositions des articles 16, 18 et 19, les salaires, traitements et toute autre rémunération analogue qu'un résident d'un État contractant reçoit au titre d'un emploi salarié sont uniquement imposables dans cet État, à moins que l'emploi ne soit exercé dans l'autre État contractant. Dans ce cas, les rémunérations perçues à ce titre sont imposables dans cet autre État.

2. Nonobstant les dispositions du paragraphe 1, les rémunérations qu'un résident d'un État contractant reçoit au titre d'un emploi salarié exercé dans l'autre État contractant ne sont imposables que dans le premier État si :

- a) le bénéficiaire séjourne dans l'autre État pendant une période ou des périodes n'excédant pas au total 183 jours durant toute période de douze mois commençant ou se terminant au cours de l'exercice fiscal considéré ;
- b) la rémunération est payée par un employeur ou pour le compte d'un employeur qui n'est pas un résident de l'autre État ;
- c) la charge des rémunérations n'est pas supportée par un établissement stable dont dispose l'employeur dans l'autre État.

3. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, les rémunérations provenant d'un emploi salarié exercé à bord d'un navire ou d'un aéronef exploité en trafic international ne sont imposables que dans l'État contractant dont l'entreprise est un résident.

4. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, les salaires, traitements, primes et autres rémunérations que reçoit un employé occupant, au sein d'une compagnie aérienne ou de navigation maritime d'un État contractant, un poste de direction de haut niveau situé dans l'autre État contractant ne sont imposables que dans l'État contractant dont l'entreprise exploitant l'aéronef est un résident.

Article 16. TANTIÈMES

Les tantièmes et autres rétributions analogues qu'un résident d'un État contractant reçoit en sa qualité de membre du conseil d'administration d'une société qui est un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

Article 17. ARTISTES ET SPORTIFS

1. Nonobstant les dispositions des articles 14 et 15, les revenus qu'un résident d'un État contractant tire de ses activités personnelles exercées dans l'autre État contractant en tant qu'artiste du spectacle, tel qu'un artiste de théâtre, de cinéma, de la radio ou de la télévision ou qu'un musicien, ou en tant que sportif sont imposables dans cet autre État.

2. Lorsque les revenus d'activités qu'un artiste ou un sportif exerce personnellement et en cette qualité sont attribués non pas à l'artiste ou au sportif lui-même mais à une autre personne, ces revenus sont imposables, nonobstant les dispositions des articles 7, 14 et 15, dans l'État contractant où l'artiste ou le sportif exerce ses activités.

3. Les revenus qu'un résident d'un État contractant tire d'activités exercées dans l'autre État contractant, tel qu'envisagé aux paragraphes 1 et 2 du présent article, sont exonérés d'impôt dans cet autre État si la visite dans cet autre État est entièrement ou principalement financée par des fonds publics du premier État contractant ou de l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales, ou a lieu dans le cadre d'un accord ou d'un arrangement culturel entre les Gouvernements des États contractants.

Article 18. PENSIONS DE RETRAITE ET RENTES

1. Sous réserve des dispositions du paragraphe 2 de l'article 19, les pensions de retraite et autres rémunérations analogues ainsi que les rentes ayant leur source dans un État contractant qui sont versées à un résident de l'autre État contractant sont imposables dans les deux États contractants.

2. Le terme « rente » désigne une somme déterminée payable périodiquement à échéances fixes, à titre viager ou pendant une période déterminée ou pouvant l'être, en vertu d'une obligation d'effectuer des paiements en contrepartie d'un capital suffisant versé intégralement ou en une valeur appréciable en espèces.

Article 19. FONCTION PUBLIQUE

1. a) Les salaires, traitements et autres rémunérations similaires, autres que les pensions, qui sont payés par un État contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales à une personne physique au titre de services rendus à cet État, cette subdivision ou cette collectivité locale ne sont imposables que dans cet État.

b) Toutefois, ces salaires, traitements et autres rémunérations similaires ne sont imposables que dans l'autre État contractant si les services sont rendus dans cet autre État et si la personne physique est un résident de cet autre État qui :

- i) possède la nationalité de cet autre État ;
- ii) n'est pas devenue un résident de cet autre État à seule fin de rendre les services.

2. a) Les pensions de retraite payées par un État contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales, soit directement soit par prélèvement sur des fonds qu'ils ont constitués, à une personne physique au titre de services rendus à cet État, cette subdivision ou cette collectivité ne sont imposables que dans cet État.

b) Toutefois, ces pensions de retraite ne sont imposables que dans l'autre État contractant si la personne physique est un résident de cet État et en possède la nationalité.

3. Les dispositions des articles 15, 16, 17 et 18 du présent Accord s'appliquent aux traitements, salaires et autres rémunérations analogues ainsi qu'aux pensions de retraite versés au titre de services rendus dans le cadre d'une activité exercée par un État contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales.

Article 20. ENSEIGNANTS ET CHERCHEURS

1. Une personne physique qui est, ou qui était immédiatement avant de se rendre dans un État contractant, un résident de l'autre État contractant, et qui, sur invitation du gouvernement du premier État contractant ou d'une université, d'un collège, d'une école, d'un musée ou d'une autre institution culturelle dans ce premier État contractant ou en vertu d'un programme officiel d'échanges culturels, séjourne dans cet État contractant pendant une période qui n'excède pas trois années consécutives, uniquement dans le but d'enseigner, de donner des conférences ou de mener des recherches dans l'institution concernée, est exonérée d'impôt dans cet État contractant à l'égard de ses rémunérations provenant de ces activités.

2. Les dispositions du paragraphe 1 du présent article ne s'appliquent pas aux revenus de travaux de recherche si ces travaux sont engagés non pas dans l'intérêt public, mais essentiellement dans l'intérêt particulier d'une ou de plusieurs personnes spécifiques.

Article 21. ÉTUDIANTS, APPRENTIS ET STAGIAIRES

1. Les sommes qu'un étudiant ou un stagiaire qui est, ou qui était immédiatement avant de se rendre dans un État contractant, un résident de l'autre État contractant et qui séjourne dans le premier État contractant à seule fin d'y poursuivre ses études ou sa formation, reçoit pour couvrir ses frais d'entretien, d'études ou de formation, ne sont pas imposables dans cet État contractant, à condition qu'elles proviennent de sources situées en dehors de cet État contractant.

2. L'étudiant, l'apprenti ou le stagiaire visé au paragraphe 1 bénéficie, en outre, pendant la durée de ses études ou de sa formation, des mêmes exonérations, abattements ou réductions d'impôts que ceux dont bénéficient les résidents de l'État de séjour, en ce qui concerne les subventions, les bourses d'études et les rémunérations d'activité professionnelle non visées au paragraphe 1.

Article 22. AUTRES REVENUS

1. Les éléments du revenu d'un résident d'un État contractant, d'où qu'ils proviennent, qui ne sont pas traités dans les articles précédents de la présente Convention ne sont imposables que dans cet État.

2. Les dispositions du paragraphe 1 ne s'appliquent pas aux revenus autres que ceux provenant de biens immobiliers tels qu'ils sont définis au paragraphe 2 de l'article 6, obtenus par un résident d'un État contractant lorsque le bénéficiaire de tels revenus, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant, soit une activité commerciale ou industrielle par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante à partir d'une base fixe qui y est située, et que le droit ou le bien générateur des revenus se rattache effectivement audit établissement stable ou à ladite base fixe. En pareil cas, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14, suivant le cas, s'appliquent.

3. Nonobstant les dispositions des paragraphes 1 et 2 du présent article, les éléments de revenu d'un résident d'un État contractant qui ne sont pas visés dans les articles précédents du présent Accord et qui proviennent de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

Article 23. FORTUNE

1. La fortune que possède un résident d'un État contractant et qui est située dans l'autre État contractant, est imposable dans cet autre État contractant.

2. Nonobstant les dispositions du paragraphe 1, la fortune constituée de navires et d'aéronefs exploités en trafic international par un résident d'un État contractant, ainsi que de biens meubles utilisés pour l'exploitation de ces navires et aéronefs, est uniquement imposable dans cet État.

Article 24. ÉLIMINATION DE LA DOUBLE IMPOSITION

1. En ce qui concerne l'Argentine, conformément aux limitations prévues par sa législation interne, la double imposition est évitée comme suit :

Lorsqu'un résident de l'Argentine tire des revenus de sources situées au Qatar ou possède une fortune située au Qatar qui, conformément aux dispositions du présent accord, sont imposables au Qatar, l'Argentine autorise :

- a) en déduction de l'impôt sur le revenu de source étrangère de ce résident, un montant égal à l'impôt sur le revenu payé au Qatar ;
- b) en déduction de l'impôt sur la fortune de ce résident situé au Qatar, un montant égal à l'impôt sur la fortune payé au Qatar.

Cette déduction ne peut toutefois dépasser la fraction de l'impôt sur le revenu ou de l'impôt sur la fortune, calculé avant déduction, attribuable aux revenus ou à la fortune, selon le cas, qui sont imposables au Qatar.

Lorsque, conformément à une disposition du présent Accord, les revenus qu'une personne résidente de l'Argentine perçoit, ou la fortune qu'elle possède, y sont exonérés d'impôt, l'Argentine peut néanmoins tenir compte des revenus ou du capital exonérés pour calculer le montant de l'impôt sur le reste des revenus ou de la fortune de cette personne.

2. En ce qui concerne le Qatar, la double imposition est éliminée de la manière suivante :

Lorsqu'un résident du Qatar perçoit des revenus ou possède une fortune qui, conformément aux dispositions du présent Accord, sont imposables en Argentine, le Qatar accorde une déduction de l'impôt sur le revenu ou la fortune de ce résident d'un montant égal à l'impôt payé en

Argentine, à condition que cette déduction n'excède pas la partie de l'impôt, calculée avant la déduction, qui est attribuable aux revenus provenant d'Argentine ou à la fortune qui y est située.

3. Au sens des paragraphes 1 et 2 du présent article, le terme « impôt payé » est réputé comprendre le montant de l'impôt qui aurait été payé dans un État contractant, si une exonération ou une réduction n'était pas accordée aux projets spécifiques approuvés conformément aux lois et règlements de cet État contractant.

Article 25. LIMITATION DES BÉNÉFICES

Nonobstant les autres dispositions du présent Accord, une prestation prévue par le présent Accord n'est pas accordée au titre d'un élément de revenu ou de fortune s'il est raisonnable de conclure, compte tenu de l'ensemble des faits et des circonstances pertinents, que l'obtention de ladite prestation constituait l'un des principaux objectifs de tout arrangement ou de toute transaction lui ayant directement ou indirectement donné lieu, à moins qu'il ne soit établi que l'octroi de ladite prestation dans ces circonstances serait conforme à l'objet et à la finalité des dispositions applicables du présent Accord.

Article 26. NON-DISCRIMINATION

1. Les ressortissants d'un État contractant ne sont soumis dans l'autre État contractant à aucune imposition ou obligation y relative, qui est autre ou plus lourde que celles auxquelles sont ou pourront être soumis les ressortissants de cet autre État qui se trouvent dans la même situation, en particulier en matière de résidence. Nonobstant les dispositions de l'article premier du présent Accord, la présente disposition s'applique également aux personnes qui ne sont pas des résidents de l'un ou des deux États contractants.

2. L'imposition d'un établissement stable qu'une entreprise d'un État contractant a dans l'autre État contractant n'est pas établie dans cet autre État contractant d'une façon moins favorable que l'imposition des entreprises de cet autre État qui exercent les mêmes activités. Les dispositions du présent article ne peuvent être interprétées comme obligeant un État contractant à accorder aux résidents de l'autre État contractant les allègements, abattements et réductions personnels d'impôt qu'il accorde à ses propres résidents au titre de l'état civil ou des charges de famille.

3. Les entreprises d'un État contractant dont le capital est en totalité ou en partie, directement ou indirectement, détenu ou contrôlé par un ou plusieurs résidents de l'autre État contractant, ne sont soumises dans le premier État contractant à aucune imposition ou obligation y relative, qui est autre ou plus lourde que celles auxquelles sont ou pourront être assujetties les autres entreprises similaires du premier État contractant mentionné.

4. À moins que les dispositions du paragraphe 1 de l'article 9, du paragraphe 7 de l'article 11 ou du paragraphe 6 de l'article 12 du présent Accord ne soient applicables, les intérêts, redevances et autres montants payés par une entreprise d'un État contractant à une personne résidente de l'autre État contractant sont, aux fins du calcul des bénéfices imposables de cette entreprise, déductibles dans les mêmes conditions que s'ils avaient été payés à une personne résidente du premier État.

5. La non-imposition des ressortissants qatariens en vertu de la législation fiscale qatarienne n'est pas considérée comme une discrimination au titre des dispositions du présent article.

6. Dans le présent article, le terme « imposition » désigne des impôts qui font l'objet du présent Accord.

Article 27. PROCÉDURE AMIABLE

1. Lorsqu'une personne estime que les mesures prises par les États contractants entraînent ou entraîneront pour elle une imposition non conforme aux dispositions du présent Accord, elle peut, indépendamment des recours prévus par le droit interne de ces États, soumettre son cas à l'autorité compétente de l'État contractant dont elle est un résident ou, si son cas relève du paragraphe 1 de l'article 26 du présent Accord, à celle de l'État contractant dont elle possède la nationalité. Le cas doit être soumis dans un délai de trois ans à compter de la première notification des mesures à l'origine d'une imposition non conforme aux dispositions du présent Accord.

2. L'autorité compétente s'efforce, si la réclamation lui paraît fondée et si elle n'est pas elle-même en mesure d'y apporter une solution satisfaisante, de résoudre le cas par voie d'accord amiable avec l'autorité compétente de l'autre État contractant, en vue d'éviter une imposition non conforme au présent Accord. L'accord conclu est mis en œuvre nonobstant les délais prévus par le droit interne de chaque État contractant.

3. Les autorités compétentes des États contractants s'efforcent de résoudre d'un commun accord les difficultés ou de dissiper les doutes auxquels peuvent donner lieu l'interprétation ou l'application du présent Accord. Elles peuvent également se concerter en vue d'éliminer la double imposition dans les cas non prévus par le présent Accord.

4. Les autorités compétentes des États contractants peuvent communiquer entre elles directement, notamment par l'intermédiaire d'une commission mixte composée d'elles-mêmes ou de leurs représentants, en vue de parvenir à un accord au sens des paragraphes précédents.

Article 28. ÉCHANGE DE RENSEIGNEMENTS

1. Les autorités compétentes des États contractants échangent les renseignements nécessaires pour appliquer les dispositions du présent Accord ou pour l'administration ou l'application du droit interne relatif aux impôts de toute nature et de toute dénomination perçus pour le compte des États contractants ou de leurs subdivisions administratives ou collectivités locales, dans la mesure où l'imposition prévue par ce droit n'est pas contraire aux dispositions de l'Accord. L'échange de renseignements n'est pas restreint par les articles premier et 2.

2. Les renseignements reçus en vertu du paragraphe 1 du présent article par un État contractant sont tenus secrets de la même manière que les renseignements obtenus en application de la législation interne de cet État et ne sont communiqués qu'aux personnes ou autorités (y compris les tribunaux et organes administratifs) concernées par l'établissement ou le recouvrement des impôts mentionnés au paragraphe 1, par les procédures ou poursuites concernant ces impôts, par les décisions sur les recours relatifs à ces impôts, ou par le contrôle de ce qui précède.

Ces personnes ou autorités n'utilisent ces renseignements qu'à ces fins. Elles peuvent divulguer les renseignements dans les procédures judiciaires publiques ou dans les décisions judiciaires.

3. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 du présent article ne peuvent en aucun cas être interprétées comme imposant à un État contractant l'obligation :

- a) de prendre des mesures administratives dérogeant à sa propre législation et à sa pratique administrative ou à celles de l'autre État contractant ;
- b) de fournir des renseignements qui ne pourraient être obtenus sur la base de sa législation ou dans le cadre de sa pratique administrative normale ou de celles de l'autre État contractant ;
- c) de fournir des renseignements qui révéleraient un secret commercial, industriel ou professionnel, un procédé commercial ou des renseignements dont la communication serait contraire à l'ordre public.

4. Si des renseignements sont demandés par un État contractant conformément au présent article, l'autre État contractant utilise les pouvoirs dont il dispose pour obtenir les renseignements demandés même si ledit autre État peut ne pas en avoir besoin à ses propres fins fiscales. L'obligation énoncée dans la phrase précédente est soumise aux limitations prévues au paragraphe 3, mais en aucun cas ces limitations ne peuvent être interprétées comme permettant à un État contractant de refuser de fournir des renseignements au seul motif qu'il n'a pas d'intérêt national à les obtenir.

5. Les dispositions du paragraphe 3 ne peuvent en aucun cas être interprétées comme permettant à un État contractant de refuser de communiquer des renseignements uniquement parce que ceux-ci sont détenus par une banque, un autre établissement financier, un mandataire ou une personne agissant en qualité d'agent ou fiduciaire ou parce que ces renseignements se rapportent aux droits de propriété d'une personne.

Article 29. MEMBRES DE MISSIONS DIPLOMATIQUES ET DE POSTES CONSULAIRES

Aucune disposition du présent Accord ne porte atteinte aux privilèges fiscaux dont bénéficient les membres des missions diplomatiques ou de postes consulaires en vertu des règles générales du droit international ou des dispositions d'accords spéciaux.

Article 30. ENTRÉE EN VIGUEUR

1. Les États contractants se notifient, par écrit et par la voie diplomatique, l'accomplissement des procédures requises par leur législation pour l'entrée en vigueur du présent Accord. L'Accord entre en vigueur à la date de la dernière de ces notifications.

2. Les dispositions du présent Accord sont applicables :

- a) en ce qui concerne les impôts retenus à la source, aux montants payés ou imputés à partir du 1^{er} janvier de l'année civile suivant immédiatement celle de l'entrée en vigueur de l'Accord ;
- b) en ce qui concerne les autres impôts, au titre des années d'imposition commençant à partir du 1^{er} janvier de l'année civile suivant celle de l'entrée en vigueur du présent Accord.

Article 31. DÉNONCIATION

1. Le présent Accord demeure en vigueur tant qu'il n'a pas été dénoncé par un État contractant. L'un ou l'autre État contractant peut dénoncer l'Accord après l'expiration d'un délai

de cinq ans à compter de la date de son entrée en vigueur, moyennant un préavis écrit adressé par la voie diplomatique au moins six mois avant la fin de toute année civile.

2. Le présent Accord cesse de s'appliquer :

- a) En ce qui concerne les impôts retenus à la source, aux montants payés ou imputés à partir du 1^{er} janvier de l'année civile suivant immédiatement celle au cours de laquelle le préavis est donné ;
- b) En ce qui concerne les autres impôts, pour les années d'imposition commençant à partir du 1^{er} janvier de l'année civile suivant celle au cours de laquelle le préavis est donné.

EN FOI DE QUOI, les plénipotentiaires des deux États contractants, à ce dûment autorisés, ont signé le présent Accord.

FAIT en double exemplaire à Washington le 19 avril 2018, en langues espagnole, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi. En cas de divergence, le texte anglais prévaut.

POUR LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE ARGENTINE :

POUR LE GOUVERNEMENT DE L'ÉTAT DU QATAR :

PROTOCOLE

Le Gouvernement de la République argentine et le Gouvernement de l'État du Qatar sont convenus, lors de la signature à Washington le 19 avril 2018, de l'Accord entre les deux États contractants en vue d'éviter les doubles impositions et de prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu et sur la fortune, des dispositions suivantes qui font partie intégrante dudit Accord.

1. En ce qui concerne l'article 5 :

en ce qui concerne l'alinéa h du paragraphe 2, il est entendu que « exploration, exploitation ou extraction de ressources naturelles » comprend les activités de pêche, même en l'absence d'une base fixe, pendant une période supérieure à trois mois au cours de toute période de douze mois commençant ou se terminant dans l'année fiscale concernée.

2. En ce qui concerne l'article 7 :

- a) En ce qui concerne le paragraphe 2, il est entendu les bénéficiaires de l'établissement stable ne feront l'objet d'aucun ajustement si les conditions dans lesquelles l'établissement stable et l'entreprise interagissent ne diffèrent pas des interactions entre des entreprises indépendantes.
- b) En ce qui concerne le paragraphe 5, en cas de réassurance, l'impôt ainsi perçu ne peut excéder 2,5 % du montant brut du paiement.
- c) Les dispositions du paragraphe 6 ne sont pas applicables en cas d'achat de biens ou de marchandises qui sont ensuite vendus par l'entreprise et transférés dans un État tiers.

3. En ce qui concerne l'article 10 :

Il est entendu que la dernière phrase du paragraphe 2 prend également en considération, en tant qu'impôt sur les bénéfices de la société, une retenue à la source applicable selon le droit interne des États contractants, lorsqu'une société verse des dividendes ou distribue des bénéfices qui n'étaient pas auparavant soumis à l'impôt entre les mains de la société.

4. En ce qui concerne l'article 12 :

- a) En ce qui concerne le paragraphe 2, la limitation de l'imposition à la source par l'un des États contractants s'applique à condition que les contrats relatifs au transfert de technologies soient enregistrés ou autorisés conformément aux exigences du droit interne.
- b) La limitation d'impôt établie au paragraphe 2 concernant les redevances versées pour l'utilisation ou de la concession de l'utilisation d'un droit d'auteur sur une œuvre littéraire, dramatique, musicale ou de toute autre œuvre artistique, s'applique uniquement si le bénéficiaire effectif est l'auteur ou ses héritiers.
- c) En ce qui concerne le paragraphe 2, les autorités compétentes déterminent, au cas par cas, par une procédure amiable, les cas qui pourraient être considérés comme une assistance technique. Tout recouvrement non conforme à cet accord mutuel est remboursé au contribuable.

5. En ce qui concerne les articles 10, 11 et 13 :

Aux fins des articles 10, 11 et 13, le terme « Gouvernement » comprend : a) la subdivision politique, b) les autorités locales ; c) la Banque centrale ; et d) toute autre institution résidant dans cet État contractant qui exerce des fonctions financières à caractère public et dont le capital est entièrement détenu, directement ou indirectement, par cet État contractant.

Dans le cas du Qatar, les institutions visées au point d) du paragraphe précédent sont : i) Qatar Investment Authority, ii) Qatar Holding, iii) Qatar Development Bank, iv) Qatar Petroleum et v) Qatar Retirement Funds.

Si une institution parmi celles mentionnées ci-dessus ne répond plus aux critères prévus au deuxième alinéa de la présente disposition et si de nouvelles institutions doivent être ajoutées à la liste parce qu'elles remplissent les critères, l'autorité compétente de l'État du Qatar en informe l'autorité compétente de l'Argentine.

6. En ce qui concerne les articles 10, 13 et 23 :

Si, après la date de signature du présent Accord, l'Argentine conclut un accord sur la double imposition qui :

- a) limite l'imposition dans l'État de la source des dividendes ou des gains en capital provenant du Gouvernement d'un État contractant à un taux inférieur à celui prévu à l'alinéa a) du paragraphe 2 de l'article 10 ou au paragraphe 5 de l'article 13 ;
- b) limite l'imposition des biens appartenant au Gouvernement d'un État contractant, à une imposition inférieure à celle prévue au paragraphe 1 de l'article 23 ; le taux inférieur (y compris toute exonération) ou la taxation inférieure s'applique automatiquement aux fins du présent Accord à partir de la date à laquelle l'autre accord prend effet.

7. En ce qui concerne l'article 14 :

Tout paiement effectué par un résident d'un État contractant ou supporté par un établissement stable ou une base fixe situés dans cet État contractant, au titre de professions libérales telles que définies au paragraphe 2 de l'article 14 ou au titre de toutes autres activités de caractère indépendant, est imposable dans cet État contractant.

8. En ce qui concerne l'article 15 :

En ce qui concerne le paragraphe 4, il est entendu qu'un poste de cadre supérieur désigne la fonction exercée par un employé qui a été chargé par le siège social de gérer un bureau local en tant que responsable de secteur et dont la rémunération est prise en charge par le siège social.

9. En ce qui concerne l'article 17 :

Il est entendu que les revenus que les artistes ou sportifs qui sont des résidents d'un État contractant tirent de leurs activités personnelles liées à leur réputation d'artiste ou de sportif, exercées dans l'autre État contractant, sont imposables dans cet autre État.

10. En ce qui concerne l'article 20 :

Aux fins de l'Accord, il est entendu que les revenus provenant de la prestation de services pour une institution privée ne sont pas couverts par l'article 20.

11. En ce qui concerne l'article 23 :

En ce qui concerne l'article 23, le terme « biens meubles » est réputé inclure tout véhicule à moteur se rapportant à l'exploitation d'un transport international.

12. En ce qui concerne l'article 26 :

Il est entendu que le paragraphe 4 n'empêche pas un État contractant d'appliquer sa législation interne concernant la limitation de la déduction des paiements effectués à des non-résidents pour l'usage ou la concession de l'usage de marques de commerce et de brevets.

13. Il est entendu qu'aucune disposition de l'Accord n'empêche un État contractant d'appliquer les dispositions de sa législation nationale concernant la « sous-capitalisation ».

EN FOI DE QUOI, les plénipotentiaires des deux États contractants, à ce dûment autorisés, ont signé le présent Protocole.

FAIT en double exemplaire à Washington le 19 avril 2018, en langues espagnole, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi. En cas de divergence, le texte anglais prévaut.

Pour le Gouvernement de la République argentine :

[SIGNÉ]

Pour le Gouvernement de l'État du Qatar :

[SIGNÉ]